



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة
ما بين (2015 – 2019)

زاهر أحمد ناجي عبد الخالق

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ / 2022 م

واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة
ما بين (2015 – 2019)

إعداد

زاهر أحمد ناجي عبد الخالق

بكالوريوس/ علوم انسانية: جامعة القدس المفتوحة

المشرف: د. فايز فريجات

قُدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص علم الجريمة، كلية الآداب/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ / 2022 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين

(2015 - 2019)

إسم الطالب: زاهر أحمد ناجي عبد الخالق

الرقم الجامعي: 21812382

المشرف: د. فايز فريجات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2022/6/4م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فايز فريجات

2. ممتحناً داخلياً: د. جهاد الكسواني

3. ممتحناً خارجياً: د. محمد الخطيب

القدس - فلسطين

1443هـ / 2022م

الإهداء

الى شهود العصر ومنازل الحقيقة ملح التراب الوطني

الى الشهداء

الى جنرالات الصبر وزيت السراج والقنديل الوطني الوضاء

أسرانا البواسل

من خطو بدمائهم وأرطال اللحم منهم صفحات ناصعة في وجه الزمان الفلسطيني

من يعزفون لحن الخلود من على وتر الوجد العميق في مفاصل الزمن والماضي السحيق

أهدي ثمرة جهدي

ونعاهدهم قائلين:

كالسنديان هنا سنبقى كالصخور

كعرائس الموج فوق ربي بلادي كالنهور

كحمائم البرية الخضراء إننا سنخفق

فوق ترابك المذبوح يا وطني كالنصور

ألولاك أكونا سوى جثثا!

ولولانا أكنت سوى قبور!

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنّها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وإنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أيّ جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

الإسم: زاهر أحمد ناجي عبد الخالق

التاريخ : 2022/6/4

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وأخيراً على إتمام هذه العمل ولا يسعني في هذا المقام إلا وأن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى جامعة القدس التي اتاحة لنا الفرصة للنهل من منهل علم الجريمة الذي لم يكن متاحاً من قبل.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الهيئة التعليمية بشكل عام من معلمين ومشرفين برنامج علم الجريمة، وأخص بالذكر مشرفي على هذه الرسالة الدكتور فايز فريجات ومنسقة برنامج علم الجريمة في جامعة القدس الدكتورة وفاء الخطيب والشكر موصول الى مجتمع البحث والذي تجاوز معنا واثارنا بالكثير مما شكل اضافة حقيقية لرسالتنا العلمية وللإساتذة كل بوقعه ومسامه ممن أجرينا المقابلات معهم، وأخيراً وليس آخراً الى زملائي الطلبة الذين أحتفظ لهم بصور جميلة بمساحات الذاكرة المتقده، كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى زوجتي وأبنائي الأعزاء الذين لطالما كانوا لي عوناً وسنداً في جميع محطات الحياة.

الباحث: زاهر أحمد عبد الخالق



الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015م – 2019م)، حيث تم التعرف على هذا الواقع من خلال التعرف إلى (أسباب ارتكاب الجريمة، الجرائم الأكثر انتشاراً، الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة، والآثار الأمنية المنبقة عن ظاهرة الجريمة، والاجراءات الحكومية المتخذة في الحد من الجرائم)، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعيّنة والمنهج الوصفي بشقيّيه الكميّ من خلال استخدام أداة الإستبيان والكيفي من خلال استخدام أداة المقابلة، اعتمدت الدراسة على مصادر أولية وأخرى ثانوية، حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة وبعض الكتب والمجلات ذات العلاقة بالموضوع، في حين تمّ الحصول على البيانات الأوليّة عن طريق استخدام استأنة الدراسة التي تمّ تصميمها من أجل الحصول على البيانات من عينة الدراسة، والتي تكونت من قسمين: الأول يحتوي على البيانات الديموغرافية، ويحتوي الثاني على محاور وفقرات الدراسة، كما تم إجراء مقابلات مع بعض أعضاء الأجهزة الأمنية والحكومية في محافظة أريحا والأغوار من خلال استخدام دليل المقابلة الذي صُمم لتدعيم نتائج الدراسة وإعطائها قوة أكثر.

تكوّن مجتمع الدراسة من الشباب الذين يقطنون محافظة أريحا والأغوار من الفئة العمرية ما بين (20-30) عام البالغ عددهم (8600) بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة تم اختيارها بالطريقة القصدية، كما وتمّ استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) للعلوم الاجتماعية للمعالجة الإحصائية للبيانات التي تمّ جمعها من عينة الدراسة للوصول إلى النتائج المطلوبة والتي كان من أهمها أنّ أكبر أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار هو الفقر حيث حصل على نسبة مئوية (78.6%)، وأن أكثر الجرائم ارتكابا داخل محافظة أريحا والأغوار هو انتشار المخدرات حيث حصلت على نسبة مئوية (87.6%) ،

وتفكك النسيج الاجتماعي كان أكبر الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على نسبة مئوية (88.2%)، إضافة الى أن عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانون في المنطقة (C) من أكبر الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصلت على نسبة مئوية (85.6%)، و الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت تتسم بالضعف فقد حصلت على نسبة مئوية (51.2%)، وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات لعلّ من أهمها ضرورة اعتماد السياسة التنموية من قبل الحكومة والتي يجب عكسها على الاطار المجتمعي في المحافظة لكي يستفيد منها القطاع الأوسع من المجتمع، على أن تكون أشكال التنمية بكل وجوهها المتكاملة التي تعنى برفع المستوى الإدراكي والمعرفي للمواطن عبر برامج معدة من قبل أصحاب الاختصاص في مجالات التنمية الاجتماعية والاسرية والاقتصادية، وأيضاً ضرورة تكاتف جهود الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

الكلمات المفتاحية: واقع، الجريمة، محافظة أريحا والأغوار، فئة الشباب.

The crime reality in Jericho and Al-Aghwar governorate from the youth perspective within the period between (2015–2019).

Prepared by : Zaher Ahmad Abd Al-Khaliq

Supervioser: Fayez Fraijat

Abstract:

This study is angled towards identifying and acknowledging the crime reality in Jericho and Al-Aghwar Governorate from the youth perspective within the period between (2015 – 2019); in which this reality will be portrayed and exposed thoroughly by analyzing the following; the commission crime's factors, the most spread and common types of crimes, the social consequences of crimes, the security implications that emerged as a result of the crimes' phenomenon, and the governmental procedures taken for eliminating such phenomenon. Within this study; the social survey method was used and applied on the study sample, and the descriptive method in its two parts: the quantitative; using the questionnaire tool, and the qualitative; using the interviewing process as data collection tool, with relying also on other secondary resources; by obtaining from previous related literature studies, books, and journals, and primary resources through utilizing the study's questionnaire that was designed and developed for obtaining data from the study sample which was divided into two parts: The demographic information, and the main pillars of the study. Furthermore; different interviews were conducted with representatives and officials from governmental entities located in Jericho and Al-Aghwar Governorate by referring to the interviewing guide that was developed for consolidating and empowering the results of this study.

The sample – study population entailed youth who reside in Jericho and Al-Aghwar Governorate within the age range of (20 – 30) years old as a total number of (8600) which constitutes (10%) of the sample – study population, and they were selected as an intentional sample. Within this process; Statistical Package for Social Sciences – SPSS – was used to statistically analyze the data that is being consolidated from the sample population for the purposes of reaching out to the desired outcomes which primarily concentrated on the fact that the most significant factor led to crimes in Jericho and Al-Aghwar Governorate is poverty, and that most crimes committed inside this region is the spread of drug with a percentage of (87,6), and the disintegration of social solidarity was the main social implication of crimes' phenomenon in Jericho and Al-Aghwar Governorate with a percentage of (88,2).

Additionally; the inability of the Palestinian Security Services – PSS – for tracking down the outlaws in Area (C) is considered to be the major security's repercussion that emerged as a result of the crimes' phenomenon in Jericho and Al-Aghwar Governorate with a percentage

of (85.6), and the governmental course of actions taken for eliminating this phenomenon in this region are characterized as weak and fragile with a percentage of (51,2). Accordingly; the study abridged and presented several recommendations, the most important of which are: The need for the adoption of a developmental policy by the government and to be reflected on the social structure in Jericho and Al-Aghwar Governorate so it can benefit the widest pool of the society's different segments, on a condition that the correlated and inter-related aspects of the development process concerned with raising the perceptual and cognitive level of the citizens shall be conducted through programs by specialists in the fields of social, family and economic development, and the need for joining forces of the Palestinian Security Services- PSS- and the Community Based Organizations – CBOs- for eradicating the crimes' phenomenon in Jericho and Al-Aghwar Governorate.

Key Words: Reality, Crime, Governorate Jericho & Al-Aghwar, Youth.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة

(1-1) مقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) أهمية الدراسة

(4-1) أهداف الدراسة

(5-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

(6-1) حدود الدراسة

(7-1) مصطلحات الدراسة

الإطار العام لدراسة

(1-1) مقدمة:

تعتبر الجريمة بكافة صورها وأشكالها أحد أخطر الظواهر التي تفتك بالمجتمعات عموماً، وتتعاكس آثارها ونتائجها على المستويين الفردي والجماعي داخل أيّ مجتمع. وهو الأمر الذي حدا بالسلطات والجهات المسؤولة داخل أي دولة من الدول إلى البحث عن سبل ووسائل مكافحة هذه الظاهرة؛ للحدّ من آثارها ولتحقيق وتوفير عنصر الأمن والاستقرار داخل المجتمع الذي تحكمه. وذلك عبر سنّ وتطبيق القوانين الجزائية، واتخاذ ما يلزم من التدابير والاجراءات للحدّ من هذه الظاهرة وحماية الأفراد المقيمين داخل الإقليم التابع لتلك الدولة.

ويتعدد الجرائم تعددت العقوبات المفروضة لمواجهتها ومكافحتها، ومن هذه العقوبات ما يكون الغرض منه تحقيق الردع الجنائي بشقيه العام والخاص، ومنها ما ينصب التركيز فيها على تقويم سلوك الجاني وإعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع، وذلك كلّ وفقاً للسلطة التقديرية للقاضي الجزائي تبعاً لخطورة الفعل وخطورة الفاعل على حدّ سواء.

ويقصد بالجريمة اجتماعياً: أنها كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، فهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع. وعرفها القانون على أنها: كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إرادة مُدْرِكة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمع. (نجم، 2013)

ففي الوقت الراهن، يشهد العالم بأسره حالة وباء عالمية (جائحة كورونا) تسببت بموت الآلاف من البشر، والتي أخذت تلقي بظلالها وآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات ككل، لاسيما المجتمعات الفقيرة ودول العالم الثالث التي تعاني من الجوع والفقر والبطالة وتردي الأوضاع الصحية وانتشار الجريمة.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجريمة لها وجود أزلّي سواء في الدول النامية أو المتقدمة باعتبارها ظاهرة رافقت البشرية منذ الأزل، لكن الاختلاف يكمن في تباين درجة ونسبة حدوث الجريمة في مختلف المجتمعات، إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية السائدة فيها، إضافة إلى التباين المتوافر في أنواع الجرائم. (السعيدة، 2020)

ومنه يمكن التأكيد على حقيقة مفادها: أنّ الجريمة بكافة أشكالها ظاهرة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات البشرية، وتختلف الجريمة من حيث الشكل والنوع والمستوى الذي تؤول إليه ودرجة حدّتها تبعاً للتطور الحضاري لأي مجتمع من المجتمعات، والمجتمع الفلسطيني واحدٌ من تلك المجتمعات التي تشهد لا سيما في العقدين السابقين ارتفاعاً ملحوظاً في ظاهرة ارتكاب الجرائم، بمختلف صورها.

ومحافظة أريحا والأغوار جزءٌ لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني ككل، ونظراً لخصوصية التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لهذه المحافظة؛ فإنها تتميز بأنواعٍ معينة من الجرائم غير المألوفة، إذ أنها البوابة الشرقية لفلسطين بل هي المعبر البري الوحيد في الضفة الغربية الذي يؤمه آلاف المسافرين والبضائع والسلع يوميا من وإلى البلدان العربية والأجنبية.

ناهيك عن كونها مدينة تاريخية وسياحية، وتعتبر كذلك ملاذاً لعشرات الأسر المقدسية في فصل الشتاء، ومعظم هذه الأسر تمتلك بيوتاً لها في المدينة، وهؤلاء هم من حملة الهوية الزرقاء الذين لا تطالهم القوانين الفلسطينية ولا يخضعون لإجراءات المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

إضافة للمقيمين في محافظة أريحا والأغوار من الأجانب من كافة الجنسيات الأوروبية وغيرها، خاصة ممن يمثلون التمثيليات الدينية وطواقمهم اللوجستية الذين هم باحتكاكٍ دائم مع السكان هناك، إضافة إلى الأعداد الهائلة من الحجاج والسياح التي تزور المحافظة يومياً لأغراض السياحة والتعمد بنهر الأردن من الطرف الفلسطيني. وعطفاً على كل هذا وذاك، البيئة المناخية لأريحا والأغوار لاسيما امتداد الأجواء الحارة فيها لتسعة أشهر بالسنة وما له من دور بالمزاج العام لسكانها.

وحسب الاحصائيات الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018) فإن المحافظة قد أخذت تشهد ارتفاعاً واضحاً في نسبة الجريمة، ومؤشر ذلك أنها تحتل المرتبة الرابعة في عدد الموقوفين والمحكومين البالغ عدد (742) منهم (407) موقوفاً على ذمة التحقيق لارتكابه جرائم من بينها: (48) جريمة مخدرات و(34) جريمة سرقة وسطو.

وحسب تحليلات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، فإن تقسيم الأراضي الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو إلى مناطق (A,B,C) قد انعكس بدوره على التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للمجتمع الفلسطيني عامة ومحافظة أريحا والأغوار خاصة، والشاهد على ذلك:

بلغت مساحة المنطقة A (68.2 كم2) أي " 11.5%" من مساحة المحافظة والتي تقع تحت السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، فيما بلغت مساحة منطقة B (0.8 كم2) وهي تخضع إدارياً وأمنياً تحت السيطرة المشتركة الفلسطينية الاسرائيلية، في حين أن المنطقة C تبلغ مساحتها (23.2كم2) وهي المنطقة التي تخضع إدارياً وأمنياً تحت السيطرة الاسرائيلية.

وكان لهذا التقسيم تداعيات خطيرة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان وحرمانهم من تطوير وتنمية مواردهم الطبيعية من جهة أولى، وإيجاد مساحة أكبر لارتكاب المخالفات القانونية بشتى صورها من جهة ثانية، ناهيك عن أثر هذه التقسيمات على السيادة الفلسطينية في محافظة أريحا واختلال تطبيق مبدأ إقليمية النص الجنائي من جهة ثالثة. الأمر الذي عكس جواً لا يتوافر على الأمن والاستقرار من جهة ثالثة، مما جعل هذه المحافظة من أفقر المحافظات المحافظات الفلسطينية.

(2-1) مشكلة الدراسة:

سبقت الإشارة إلى كون الجريمة - سواء بالاعتداء على الحقوق المكتسبة للفرد والمجتمع - هي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد السلم المجتمعي، إضافة إلى أنها تعد عدواناً مباشراً على أحد أهم أركان الحياة الاجتماعية، ألا وهو الأمن.

ومن المعروف لدى الجميع أن المجتمع الفلسطيني يتميز بالروابط الاجتماعية الوثيقة وتماسك علاقات السكان مع بعضهم وانتشار الأعراف الحميدة، والجريمة كقيلة بتفكيك تلك الروابط وزعزعة العلاقات الإنسانية بين أبناء المجتمع الفلسطيني.

واتساقاً مع الحالة محل البحث والتحليل: تشهد محافظة أريحا والأغوار ارتفاعاً ملحوظاً في انتشار الجريمة؛ إذ هنالك العديد من المتغيرات التي أدت بشكل كبير إلى ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم في هذه المحافظة، وهي عوامل ومتغيرات ذات طبيعة مختلفة؛ إذ منها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها الكثير.

ومن هنا، تتجلى الإشكالية المحورية لهذا الموضوع محلّ الدراسة والتحليل في:

ما هو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) ؟

(3_1) أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة على المستويين النظري (العلمي) والتطبيقي (العملي)، نوضح ذلك كما يلي:

فالأهمية العلمية تتجسد في كون هذه الدراسة تعتبر من الدراسات أو المواضيع التي لم تحظَ بالبحث العلمي والأكاديمي الكافي، وعليه ارتأينا أنّ البحث في هذا المجال كمحاولة متواضعة لإثراء المكتبة القانونية والمساهمة قدر الإمكان في تغطية النقص الموجود في البحوث العلمية المتخصصة في واقع الظاهرة الإجرامية في المجتمع الفلسطيني بصفة عامة، ومحافظة أريحا والأغوار بصفة خاصة.

إذ أنه ومن المؤكد علمياً: بات من الضروري على كل المجتمعات أن تضع يدها على الأسباب المؤدية للجريمة من أجل منع وقوعها والحد من انتشارها، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث في شتى الميادين العلمية والطبية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية أو التطبيقية، فتمثل من وجهة نظرنا في محاولة إلقاء الضوء لدى الجهات الرسمية المسؤولة في مجالات التشريع وتطبيق القانون، على أهم الأسباب التي تؤدي إلى نقشي ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من جهة أولى، وبيان الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة من الناحيتين الاجتماعية والأمنية من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة وأخيرة: بيان العلاقة بين المكان والظاهرة الإجرامية في المحافظة محل الدراسة.

(4_1) أهداف الدراسة:

نتوخى عند الانتهاء من هذه الدراسة تحقيق هدف رئيس ومجموعة من الأهداف التابعة، على النحو التالي:

الهدف الرئيسي: التعرف الى واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019).

وأما فيما يخص الأهداف التابعة أو الفرعية، فيمكن بيانها على أنها التعرف الى:

- 1- الأسباب المؤدية الى ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.
- 2- الجرائم الأكثر انتشارا في محافظة أريحا والأغوار.
- 3- الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.
- 4- الآثار الأمنية المنبثقة عن توغل ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.
- 5- الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

(5_1) أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تكم أسئلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)؟ وينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة أخرى فرعية تتمثل في الإجابة عن:

- 1- ما هي الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟
- 2- ما الجرائم الأكثر انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟
- 3- ما الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟
- 4- ما هي الآثار الأمنية المنبثقة عن توغل ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟
- 5- ما الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

وأما فيما يخص فرضيات الدراسة فتتمثل في فرضية رئيسية، هي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، المؤهل العلمي، مستوى الدخل، المهنة، ضحية جريمة).

(6_1) حدود الدراسة:

إنّ الدّراسة الحالية تحددت بمجموعة من الحدود، لعل من أهمها ما يلي:

أولاً: الحدود الموضوعية: العوامل الكامنة وراء ارتفاع نسب انتشار الظاهرة الجرمية في محافظة أريحا والأغوار.

ثانياً: الحدود المكانية: محافظة أريحا والأغوار.

ثالثاً: الحدود الزمانية: الفصل الثاني من العام الدراسي 2021-2022.

رابعاً: الحدود بشرية: سيتم إجراء هذه الدراسة على عينة من فئة الشباب في محافظة أريحا والأغوار من سن 20-30 عام، وعددهم (8600) ومقسمين الى فئتين كما يلي: من سن 20-24 كان عددهم (4740)، ومن سن 25-30 كان عددهم (3860).

(7_1) مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة لعل من أهمها ما يلي:

الجريمة: وهي الفعل الذي يتم ارتكابه ويكون منافياً للنظم الاجتماعية السائدة أو ضدها ويكون فيه خروج على القانون، أي أنه سلوك غير إيجابي وغير مقبولاً في المجتمع، ويتطلب رد فعل يتمثل في إصدار العقوبة ضد الشخص مرتكبها. (هاشم، 2007)

محافظة أريحا : هي واحدة من 16 محافظة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية (المناطق الإدارية) داخل الأراضي الفلسطينية، " وتقع محافظة أريحا والأغوار في الطرف الغربي لغور الأردن أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي منها إلى نهر الأردن. تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهي بذلك نقطة عبور هامة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية التي كانت تتجه غرباً نحو القدس وشرقاً نحو عمان، وهي أيضاً الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، يمر منها الحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى نهر الأردن والبحر الميت. من جهة أخرى، كانت أريحا البوابة الشرقية لفلسطين، عبرتها كثير من الجماعات

البشرية المهاجرة إلى فلسطين على مدى العصور، وتنخفض عن سطح البحر نحو (276 م)". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 : ص 29).

الشباب: لغوياً يسمى الشاب فتى والشابة فتاة. أما نظرياً فإنه مصطلح يطلق على مرحلة عمرية هي ذروة القوة والحيوية والنشاط بين جميع مراحل العمر لدى البشر، والتي تتراوح بين (15-35) عام (الأمم المتحدة، 1995).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1.2) مقدمة

(2.2) مفهوم الجريمة

(3.2) أركان الجريمة

(4.2) النظريات المفسرة للجريمة وإسقاطها على الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

(5.2) الدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتناول هذا الفصل عرضاً لأهم المحاور النظرية وأهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وذات العلاقة، إضافة إلى أنه سيتناول عرضاً لأهم النظريات التي فسرت الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

(1-2) مقدمة:

إنّ تشعب أنظمة الحكم في مختلف دول العالم وتباين مناهجها اقتصادياً وسياسياً، واختلافها في تحديد أولوياتها واختياراتها، لم يمنعها من الاتفاق حول إعلان مبدأ سيادة القانون وجعله ركيزة أساسية في تحقيق التوازن المنشود بين حماية المصالح العامة للمجتمع لغايات أمنه واستقراره، وبين الحيلولة دون إهدار كرامة الأفراد والافتئات على حرياتهم أو التعسف في استخدام السلطة.

ولعل كفالة احترام حقوق الإنسان وإقامة التوازن بينها وبين المصلحة العامة، هو ما يجب أن تقتيد به الدولة عند ممارستها لوظائفها، وهو ما اصطلح على تسميته لدى فقه القانون الجنائي بـ: مبدأ المشروعية. (غباري، 2018)

ويعني هذا المبدأ بوجه عام: التزام جميع أعضاء المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة بالقوانين التي تسنّها السلطة المختصة بإصدارها. والشرعية بهذا المعنى تعدّ الضامن لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة السلطة العامة؛ لأنها تصبح محكومة بالقانون وحده بعيداً عن استبداد السلطة وأهوائها. (نجم، 2010)

كما أن التزام الأفراد بالقوانين السارية عليهم والتزام سلطات الدولة كذلك باحترامها وتطبيقها، يحقق الأمن الاجتماعي الذي يهدف إليه مبدأ سيادة القانون الذي هو مناط الشرعية (الباشا، 2013). وهو المبدأ الذي أقره القانون الأساسي الفلسطيني في الباب الثاني منه "الحقوق والحريات العامة" وتحديداً في المادة (11) منه.

(2-2) مفهوم الجريمة:

إنّ دراسة أي موضوع في مجال العلوم المساندة لعلم القانون يستوجب بالضرورة التطرق إلى مفهومه، فالجريمة كغيرها من المفاهيم القانونية تستلزم بيان المقصود بها سواء على المستوى اللغوي أو الاصطلاحي.

المقصود بالجريمة لغةً:

يعود أصل كلمة جريمة لغةً إلى الجذر الثالث للكلمة وهو (جرم) بمعنى كسب وقطع، والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرّاً، كما تعني التعدي والذنب. والجريمة والجارم بمعنى الكاسب، وأجرم فلان أي اكتسب الإثم (زرارة، 2014).

المقصود بالجريمة اصطلاحاً:

إنّ مسألة إعطاء تعريف جامع ومانع للجريمة، كانت ولا زالت محلّ خلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية وذات الحال بالنسبة لفقهاء القانون عموماً. والسبب الرئيسي في هذا الخلاف عائداً بالدرجة الأولى إلى كون أنّ الجريمة ظاهرة نسبية في مفهومها، حيث أنّ تحديد كون فعل ما أو امتناع يشكل جريمة هو أمر نسبيّ يختلف باختلاف الزمان والمكان، ويختلف كذلك من مجتمع إلى آخر.

يضاف إلى هذا، أنّ الغالبية العظمى من التشريعات المحلية على مستوى أغلب الدول لم تضع تعريفاً للجريمة، بل اكتفت بما ورد من تعاريف فقهية للجرائم. وهذه الأخيرة –أي التعاريف الفقهية– تختلف باختلاف وجهات النظر الفكرية لدى كل مجموعة من الفقهاء تنتمي إلى تيار فكريّ أو مدرسة ما من مدارس علم الجريمة.

وعليه، سنحاول في هذه الجزئية من الدراسة تناول مفهوم الجريمة، من وجهة نظر بعض من علماء الشريعة الإسلامية، وفقهاء القانون، والتصور القضائي والقانوني للجريمة، دون إغفال بيان وجهة نظر علماء النفس والاجتماع في هذا الصدد (نجم، 2010).

تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:

أجمع الفقهاء على ضبط مفهوم الجريمة وتمييزها عن الإثم والخطيئة بالعقاب الدنيوي؛ من حيث سلطان القضاء فيقررون حسب ما جاء في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي بأنها " محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحدّ أو تعزير"، والحد هو العقوبات المحددة والمقدرة شرعاً بنص الكتاب أو السنة ويدخل فيها القصاص والديات والحدود (الوريكات، 2008).

ومنه يمكن القول أنّ تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية يُفهم منه أنها محظورات شرعية، زجر الله عنها بحد أو تعزير. والمحظورات تتأتى على صورتين: إما إتيان فعل منهي عنه مثل السرقة أو ترك فعل مأمور به مثل القسط في الميزان. والفعل أو الترك لا يعتبران جريمة إلا إذا أوضحت الشريعة الإسلامية ذلك وترتبت عليه عقوبة، فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل أو الترك لا يعد جريمة.

تعريف الجريمة لدى علماء النفس وعلماء الاجتماع:

يرى بعض علماء علم الاجتماع أن الجريمة هي " كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية. والبعض الآخر يرى أنها " كل فعل ضار بالمصالح الاجتماعية، وفيه انتهاك لحرمة التقاليد والأعراف والعادات ويقنضي الحساب لمرتكبه (طوقان، 2012).

ويشير علماء النفس أن النفس تتكون من مجموعة نوازع تصطم بمعايير الحياة الاجتماعية وقيود القيم، فتحد من انطلاقها فيتولد منها تصادم النزاعات، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن العام ينتج عنه سلوك إجرامي (نوري، 2011).

تعريف الجريمة من وجهة نظر الفقه القانوني:

بالرغم من عدم الاتفاق حول التعريف اللفظي بشأنها إلا انه يوجد هناك عدة تعاريف للجريمة بمفهومها القانوني، من بينها (المرواني، 2009):

الجريمة بمعناها هي: كل مخالفة لقاعدة من القواعد تنظم سلوك الإنسان في الجماعة فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لامر فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي .

ومن بين معاني الجريمة لغة أن لفظة الجريمة تقوم مقام الأساس الذي يبنى عليه الاتهام ومن معانيها المحاسبة أو المعاقبة أو أنها أي فعل معارض أو مضاد للقانون سواء كان هذا القانون قانونا إنسانيا أو الإلهيا. وقد يشار لفظة الجريمة على أنها أي فعل من أفعال الشر أو أي خطيئة أو أي فعل خطأ.

ومن تعاريف الجريمة أيضا عبارة عن أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد جماعة من الأشخاص.

الجريمة فعل غير مشروع صادر عن اداره جنائية يقدر له القانون عقوبة معينة.

ويعرفها آخرون بأنها: كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن شخص مسؤول وينص عليه القانون، ويحدد له عقوبة جزائية تطبيقا لمبدأ الشرعية، حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولكل مجتمع جرائمه التي تتناسب مع ظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية (نجم، 2010).

ويقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية:

أولاً: تفترض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها وتعني بالفعل السلوك الإجرامي أيا كانت صورته فهو يشمل النشاط الإيجابي كما يتسع الامتناع .

ثانياً: تفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع طبقا لقانون العقوبات و القوانين المكملة له فلا تقوم جريمة بفعل مشروع (زرارة، 2014).

(2-3) أركان الجريمة :

حتى يكون مفهوم الجريمة أكثر وضوحا لابد وأن يتضمن أركانها الثلاثة. فالجريمة بمعناها القانوني الدقيق لا تقوم إلا بتوافر شروط يطلق عليها أركان الجريمة؛ إذ من الناحية القانونية : لا يكون الفعل أو الامتناع جريمة إلا إذا كان منصوحا عليه بنص صريح في القانون (الركن القانوني)، و ثم ارتكابه أو محاولة ارتكابه بإخراجه إلى العالم الخارجي (الركن المادي)، وذلك من طرف شخص سليم العقل قادر على التمييز وله إرادة وإدراك بالنسبة للوقائع التي يرتكبها (الركن المعنوي). وفيما يلي شرح بسيط لمفهوم كل ركن منها:

1- **الركن المادي:** هو ماديات الجريمة، أى المظهر الذى تبرز به إلى العالم الخارجى. ويقوم الركن المادى عادة على عناصر ثلاثة: الفعل (السلوك الإجرامى) والنتيجة وعلاقة السببية.

فالفعل هو النشاط الإيجابى أو الموقف السلبي الذى ينسب إلى الجانى. والنتيجة هى أثره الخارجى الذى يتمثل فى الاعتداء على حق يحميه القانون. وعلاقة السببية هى الرابطة التى تصل ما بين الفعل والنتيجة، وثبت أن حدوث النتيجة يرجع إلى ارتكاب الفعل .

2- **الركن المعنوي:** هو الإرادة التى يقترن بها الفعل، سواء اتخذت صورة القصد الجنائى، وحينئذ توصف الجريمة بأنها عمدية، أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدى، وعندئذ توصف الجريمة بأنها غير عمدية.

3- **الركن القانوني:** ويقصد به البعض توافر النص القانونى الذى يجرم الفعل ويقرر له عقوبة، بينما يقصد به البعض الآخر الصفة غير المشروعة التى يكتسبها الفعل نتيجة لخضوعه لنص تجريم وعدم خضوعه لنص أباحه (عمر، 2011).

وهناك طرفان رئيسيان للجريمة هما:

المجرم:

يعرّف المجرم من المنظور الاجتماعى أنه الشخص الذى لا يلتزم ولا يخضع لقانون الدولة، أما من المنظور النفسى فالمجرم هو الشخص الذى يعاني من قصور فى التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التى يعيش فيها، فى حين أنّ المجرم من منظور قانونى هو الشخص الذى ينتهك القانون الجنائى الذى تقرره السلطة التشريعية التى يعيش فى ظلها. ولا يعتبر مرتكب جريمة ما مجرماً إلاّ بعد التحقيق فيها وصدور حكم فيها، دون ذلك فهو لا يعتبر إلاّ متهماً فقط. (الشديفات والرشيدي، 2016)

الضحية:

يطلق العلماء مصطلح " المجني عليه " على الضحية ويعتبرونه الشخص الطبيعى أو المعنوي صاحب الحق أو المصلحة المشمولين بالحماية الجنائية والذين أضرّت بهما الجريمة أو عرضته ما للخطر.

ومن الباحثين من يرى اصطلاح " ضحية الجريمة " أكثر شمولاً من اصطلاح " المجني عليه " ، ومما يدل على ذلك زوجة القتل وأبناؤه الذين أصابهم الضرر نتيجة مقتل المجني عليه مثلاً. (الوريكات، 2008)

(2-4) النظريات المفسرة للجريمة وإسقاطها على الجريمة في محافظة أريحا والأغوار:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لا تزال موجود حتى الوقت الحالي، حيث حاول الفلاسفة الإغريق تفسير هذه الظاهرة، فهي من وجهة نظر سقراط : خلل في الجانب العقلي للفرد، أما أفلاطون فقد رأى أن الجريمة هي اندفاع الفرد لارتكابها رغماً عنه (نجم، 2013).

ويتفق علماء الدراسات الاجتماعية على أن الجريمة لا تنمو في فراغ اجتماعي، بل نتيجة لعدم كفاءة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في شخصية الفرد، حيث تسهم العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل الدوافع الأساسية للجريمة.

ومن هنا يمكن التطرق الى بعض النظريات التي حاولت تفسير الجريمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هذه النظريات ما يلي :

1- النظرية البنائية الاجتماعية: والتي ترى أن الجريمة تنتج عن التعارض بين الغايات والأهداف المرغوبة وبين الطرق المشروعة للوصول إليها حسب نموذج ميرتون. وفي الوقت الذي لا يتمكن الأفراد من تحقيق أهدافهم وغاياتهم وطموحاتهم بسبب المعوقات التنظيمية في المجتمع، فإنهم يلجؤون إلى طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافهم كالسرقة مثلاً. (الوريكات، 2010)

ومن خلال ما تقدم يمكن الحديث أن عنصر الشباب في محافظة أريحا والأغوار قد يتعرض الى نوع من الصدمة التي أساسها عدم قدرة الشباب على تحقيق أهدافهم ورغباتهم وطموحاتهم التي يسعون اليها نتيجة الواقع المعيشي الصعب الذي يعيشونه. فمثلا الوضع الاقتصادي المتدني وارتفاع نسبة البطالة في المحافظة في صفوف فئة الشباب هذا كله قد يكون حائلاً بين الشباب واهدافهم وطموحاتهم؛ مما قد يدفع ببعض هؤلاء الشباب الى تبني سلوكيات غير مشروعة أو القيام بجرائم لتحقيق أهدافهم التي حال بينهم وبين تحقيقها الواقع الصعب الذي يعيشونه.

2- النظرية الثقافية: تفترض هذه النظرية أن السلوك الإجرامي الصادر عن الأفراد في المجتمع يعزى إلى الطبقات الاجتماعية التي تتمسك بنماذج ثقافية فرعية تمارس ضغوطاً على الفرد، مما يدفعه باتجاه الانحراف عن الثقافة العامة والمقبولة اجتماعياً. (شقة، 2012)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المستوى المعيشي في محافظة أريحا متباين ما بين فئات المجتمع، حيث أن هناك السكان المقيمين أصلاً في المدينة وقراها وأغوارها، والذين تأثروا بمجموعات السكان التي أقامت في أريحا خلال العقدين الماضيين. سواء من المجموعات السكانية التي أتت من خارج الوطن من الفلسطينيين القادمين من الوطن العربي (اسر العائدين مع السلطة الفلسطينية) ممن يحملون ثقافات وعادات تتباين نسبياً مع ثقافات وعادات السكان المقيمين أصلاً في أريحا. إضافة إلى تلك الأسر التي قدمت وتمتلك المساكن والأراضي في أريحا سواء من سكان القدس أو رام الله أو الخليل وممن يتمتعون بوضع اقتصادي جيد وعادي ولديهم قدرة شرائية عالية.

هذا كله، وُلد ضغطاً على الموارد الاقتصادية والبيئية التحية في المحافظة والأغوار، مترافقا مع عاداتهم ومفاهيمهم الخاصة، الأمر الذي قاد بالضرورة إلى وجود ثقافات متعددة تصارع الثقافة الأساسية لمحافظة أريحا والأغوار، مما أدى إلى انسلاخ الكثير عن الثقافة الأساسية وتبني ثقافات فرعية أخرى، وهو ما يعكس نوعاً من أنواع الاغتراب الذي قد يؤدي بدوره الى وقوع عدد من الانحرافات والجرائم .

3- نظرية المخالطة الفارقة: حيث تقول هذه النظرية أن الفرد يختار دوراً ما لأحد ما، ويقوم باتخاذ هذا الدور قدوة له، ومن بين الأمور التي تبينها هذه النظرية أن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه بالتعلم. (كليوي و البركي، 2016)

وبناء على ذلك، إن الزحف السكاني الى محافظة أريحا والأغوار رافقه في أحيانٍ كثيرة قدوم بعض الفئات المنحرفة وما جلبوه معهم من عادات دخيلة هي بالاساس غريبة عن الواقع المعاش بالمحافظة والأغوار. ونخص بالذكر هنا جرائم المخدرات (الزراعة والاتجار والترويج) والتي استخدمت سبل وطرق تقنية حديثة لها، وكذا أساليب السرقات المستحدثة غير التقليدية وعمليات الاتجار بالجنس، وغيرها العديد من صور الجرائم الأخرى.

هذا كله قاد بعض الشباب في المحافظة والأغوار الى تعلم الكثير من هذه السلوكيات الجديدة واتخاذ الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأفعال قدوة لهم ، مما دفع بعض الشباب إلى ارتكاب الكثير من الجرائم الحديثة في المحافظة والأغوار .

وأظهرت الدراسات الجغرافية وجود علاقة طردية بين جرائم الأشخاص وارتفاع درجة الحرارة في المناطق الجغرافية ذات درجات الحرارة المرتفعة، وعلاقة بين جرائم الأموال وانخفاض درجة الحرارة، وتعتبر الظروف الطبيعية أحد العوامل التي تساهم مع غيرها في حدوث الجريمة. (الشبول، 2010)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المناخ ودرجة الحرارة العالية التي تتمتع بها محافظة أريحا والأغوار وامتداد فصل الصيف الى أكثر من سبعة أشهر بالسنة، كل هذا يؤثر في قصر ساعات العمل اليومية، وقلة فرص العمل. مما ينعكس على الوضع الاقتصادي وتتندي مستوى الدخل للأفراد، مما يؤثر بالمزاج العام لسكان المحافظة وهذا قد يؤدي بدوره الى ارتكاب بعض الجرائم نتيجة المزاج السيء للساكنة .

ومن أهم النظريات الجغرافية التي يمكنها تفسير الجريمة من خلال الموقع الجغرافي، ما يلي:

4- النظرية الأيكولوجية للجريمة: لقد بدأت محاولات ربط الأماكن بالجريمة أو ما يسمى بالمنظور الأيكولوجي في القرن التاسع عشر، وبالذات من قبل الإحصائي المشهور مايهو عندما جمع كما هائلا من المعلومات الإحصائية حول المجرمين المحترفين، وحاول هينير إجراء دراسة لأحد الأحياء في سياتل والذي يقطنه إيطاليون من أصول صقلية. ووجد استمرار وتيرة الانحراف بعد تركه معظم سكانه الاصلين. وهذا ما يدفع إلى القول بوجود شيء ما يتميز به المكان ذا علاقة بالجريمة، وهنا لا بد من التركيز على الأماكن والجماعات بدلا من التركيز على الأفراد وخصائصهم، وأيضا علماء مدرسة شيكاغو الأمريكية لم يهملوا المنظور الإيكولوجي في دراساتهم، إلا أن ستارك الذي حاول من خلال إجراء مسحي إثبات أن الكثير من علماء الجريمة قد تجاهلوا الكثير من السمات المهمة للجريمة والانحراف، حيث يرى أن علماء شيكاغو لم يتحدثوا عن العوامل الأخرى، ويذكر ستارك خمسة سمات للمناطق الحضرية ذات المعدلات المرتفعة في الانحراف والجريمة وهي: الكثافة والفقر والاستخدام المتعدد والخراب وسرعة الزوال وكان من أهم هذه السمات وجود الفقر فيها. (وريكات ، 2013)

ومما تقدم يمكن القول بأن محافظة أريحا والأغوار تحتوي الكثير من هذه الأماكن التي قد تكون أرضاً خصبة للقيام بالجرائم، فمثلاً محافظة أريحا تحتوي على مخيمين اثنين والوضع العام للمخيمات قد يدفع بهذه المنطقة إلى تحويلها إلى مكان خصب للقيام بالجرائم نتيجة الفقر والوضع الاقتصادي الذي يسيطر عليها.

ناهيك أيضاً عن العزب التي تنتشر بالمحافظة التي يقطنها أصحاب الثأر من خارج المحافظة ، وأيضاً اغلب مناطق محافظة أريحا وخاصة الأغوار تصنف مناطق C ، مما يعني غياب السيطرة الأمنية على هذه المناطق. الأمر الذي يسهل على ساكنة هذه المناطق القيام بالكثير من الجرائم سواء من داخل المحافظة أو خارجها.

كما بينت الدراسات الاقتصادية أن الأزمات الاقتصادية تؤثر على الجريمة بالزيادة أو النقصان؛ حيث تحرم بعض الأشخاص من ثروتهم وتحولهم إلى فقراء، ومنهم من لا يستطيع التكيف مع الظروف الجديدة.

كما تؤثر الهجرة سواء كانت داخلية من الريف إلى المدينة أو قسريه - حيث يتجه معظم المهاجرين نتيجة عوامل سياسية وعسكرية إلى المخيمات، فتجعل المهاجرين القرويين يتفاعلون مع الشرائح الاجتماعية المختلفة في المدينة ذات الطابع الصناعي، مما يؤثر في اتجاهاتهم وسلوكهم، بسبب تباين مصالح الأفراد في المدينة واختلاف العرقيات والمهن، ويتم التركيز على القيم المادية وتضعف الروابط الاجتماعية. (طوقان، 2012)

كما أن معظم الدراسات التي أجريت على مواضيع الجريمة في الوطن العربي أشارت إلى أن أهم مسببات الجريمة فيها هي الفقر والبطالة وزيادة أعداد المهمشين في المجتمعات العربية، إضافة إلى القمع السياسي والفساد الإداري في مؤسسات الحكومات. (الوريكات، 2010)

ووفقاً لـ (Aksoy، 2017) فإنه عند رسم خريطة لجغرافية الجريمة، فإنه من الضروري توضيح خصائص الفضاء الحضري الذي يوجه الجريمة وتحديداً آثار هذه الخصائص على السلوك الإجرامي. ووفقاً للمنظرين حول هذه المسألة: فإن سكان المدن بما في ذلك المجرمين ، يطورون مفهوماً للمساحات الحضرية التي يستخدمونها بشكل روتيني في حياتهم اليومية ، وكيف يفهم الناس الفضاء وكيف يخلق الفضاء مفاهيم مختلفة ، خاصة الصفات المادية ، أمر مهم في اختيار أهداف إجرامية.

تماشياً مع هذا النهج، ولفهم سبب ارتكاب الجرائم بشكل أكثر تواتراً في المناطق الحضرية ، يجب على المرء إجراء تحليلات مفصلة والبدء بتحديد المواقع داخل المدينة الأكبر، حيث تكون الجرائم أكثر شيوعاً. (Yarwood, 2015)

وفي الأدبيات ذات الصلة، يجمع هذا التعريف بين خصائص المساحات الحضرية المختلفة التي تسهل الجريمة ومجموعات معينة، ويصنفها على أنها "المساحات التي تنتج الجريمة" و "المساحات التي تجذب الجريمة" و "المساحات التي تسهل تكوين الجريمة". (Pieracci, 2015)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن محافظة أريحا والأغوار قد تحولت فيها أغلب الأراضي الزراعية بالمدينة تحديداً إلى مناطق سكنية، مما يؤدي إلى قلة فرص العمل في المحافظة وبالتالي زيادة نسبة الفقر الذي بدوره قد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

ومن ناحية أخرى نماء وزياد في الملكية الفردية (الإقطاعية) لدى مستثمرين من خارج محافظة أريحا والأغوار، الأمر الذي سيخلق فوارق طبقية في بعض الأحيان والتي تقود إلى وجود صراع طبقي بين الطبقات، مما قد يؤدي بدوره إلى وقوع الجريمة وهذا ما يسمى بصراع البقاء ، وخاصة أن أغلب هذه الملكيات هم من أصحاب النفوذ في المستوى السياسي .

يضاف إلى ذلك، وجود عدد كبير من الناس الغرباء عن المحافظة نتيجة وجود المعبر الحدودي داخل المحافظة، ووجود هيئات التدريب التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تحتوي أعداداً كبيرة من الأفراد.

وأيضاً كما أسلفنا، فإنّ الأشخاص الممتلكين داخل المحافظة من خارجها ممن يحملون الهوية المقدسية، والذين بدورهم لا يلتزمون بتعليمات الأجهزة الأمنية ولا يسري عليهم القانون الفلسطيني، إضافة إلى الأماكن الدينية المسيحية التي تحتوي أعداداً كبيرة من رجالات الدين المسيحي والإداريين واللوجستيين. وكذلك امتلاك هذه الأديرة لمساحات شاسعة من الأراضي وقفا لها وتحديداً في داخل مدينة أريحا، حيث تملك ثلث مساحة المدينة ، ناهيك عن وجود المغطس في محافظة أريحا والأغوار على ضفاف نهر الأردن والذي يستقبل آلاف الحجاج سنويا للمحافظة ، هذا كله قد يدفع إلى إرتفاع نسب الجرائم داخل المحافظة .

(2-5) الدراسات السابقة:

هنالك عدد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن البعد المكاني والتوزيع الجغرافي للجريمة، من حيث الأسباب والظروف والآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للجريمة. وعليه سيتم عرض أهم الدراسات السابقة كما يلي:

(2-5-1) الدراسات السابقة العربية:

1- دراسة (السعيدة، 2020). بعنوان " التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان "

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصمة لعام 2015 بحسب التقسيمات الأمنية، إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ذلك التوزيع.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق أهدافها. حيث استخدمت الدراسة معاملاً مجموع الترتيب والتحليل الكارتوجرافي من خلال توظيف تقنية أنظمة المعلومات الجغرافية لتصميم الخرائط التي تبين أماكن تركز الجريمة.

توصلت الدراسة إلى أن هنالك تباين مكاني كمي ونوعي واضح في انتشار الجريمة. كذلك فإن أهم العوامل التي تؤثر في تباين التوزيع في السلوك الإجرامي تتمثل في الكثافة السكانية، مساحة المنطقة، البعد عن مركز المدينة.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرسمية التي تهدف إلى الحد من معدلات الجريمة، وكذلك التركيز على الأبعاد المكانية والمتغيرات الجغرافية عند وضع الحلول الهادفة إلى الحد من الجريمة.

2- دراسة (الخطيب، وآخرون، 2019) بعنوان " العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر

مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا- دراسة في جغرافية الجريمة " تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزلاء المحكومين في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا. وقد اعتمدت الدراسة على المسح الشامل للنزلاء المحكومين البالغ عددهم (106) نزلاء ، تم إصدار قرارات حكم قضائي في الجرائم التي

ارتكبوها ، مستخدمة أداة الاستبانة في جمع البيانات من خلال مجموعة من التساؤلات تمت الإجابة عليها ، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج منها : المنهج التحليلي والوصفي ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها : أن ما نسبته (93.4 %) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور تتراوح أعمارهم بين (26-33) عاماً ، كما أن ما نسبته (37.3 %) من مرتكبي الجرائم يرون أن نوعية السكن تؤثر في ارتكاب الجريمة ، كما أن ما نسبته (5.7 %) من مرتكبي الجرائم أفادوا بأن السلوك الإجرامي موروث ، في الوقت الذي يعتقد فيه ما نسبتهم (73 %) من مرتكبي الجرائم أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي كان لها أثر في ارتكابهم الفعل الإجرامي ، وأن ما نسبته (73.6 %) من المبحوثين يرون في توفر الخدمات الترفيهية دوراً في تقليل نسبة ارتكاب الجرائم .

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة وإعطائها دوراً أكبر من خلال إشراكها في القضايا والمشكلات الاجتماعية ودعمها مادياً للقيام بدورها .

3-دراسة (كليوي والبركي، 2016) بعنوان " التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى: دراسة في جغرافية الجريمة " والتي هدفت إلى القيام بالتحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى وهي دراسة في جغرافية الجريمة.

اعتمد الباحثان على المنهج الإقليمي والتحليلي في عملية التحليل المكاني للجريمة وكان مجتمع البحث يتكون من مرتكبي جرائم الأحداث في محافظة المثنى.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن الجرائم المرتكبة من قبل الذكور أكثر من الجرائم المرتكبة من قبل الإناث. إضافة إلى أن انخفاض المستوى التعليمي للأحداث مرتكبي الجرائم كان من أبرز أسباب السلوك الإجرامي. كذلك هنالك تأثير للخصائص الاجتماعية على التوزيع البيئي لجرائم الأحداث.

أوصت الدراسة بضرورة التركيز على دور الأسرة في عملية تربية الأبناء وحمياتهم من الوقوع في الخطأ، كذلك شمول الأسر ذات الدخل المنخفض في قانون الحماية الاجتماعية.

4-دراسة (طوقان، 2012) بعنوان " التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها : دراسة في الجغرافيا الاجتماعية " هدفت إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، ودراسة الجريمة فيها من حيث: الأسباب، والأدوات، وفصل حدوثها، وخصائص المشتكى والمشتكى عليه في الجرائم التي وقعت في مدينة نابلس ومخيماتها، تطرقت الباحثة إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للإجرام، كما تناولت أسباب الجريمة في الوطن العربي وإحصاءاتها. كما تناولت الباحثة خلال الدراسة الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وموضوع البطالة والفقر في المدن والقرى.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها وكان مجتمع الدراسة يتكون من سكان محافظة نابلس، وكانت عينة الدراسة (12) شخص من المحكومين في سجن شرطة نابلس و(16) موقوف واستخدمت الباحثة اداة الاستبانة والمقابلات الشخصية كأداة لهذه الدراسة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حدوث 2.29 % من الجرائم المبلغ عنها عام 2009 في مدينة نابلس ومخيماتها بفصل الصيف، وحدث 9% من الجرائم المبلغ عنها عام 2009 في مدينة نابلس ومخيماتها بمخيم بلاطة، وكانت الفئة العمرية بين 12 -19 سنة قد احتلت المرتبة الأولى من بين الفئات العمرية للمشتكين في مدينة نابلس ومخيماتها بنسبة 2.12 % عام 2010. كما أن هناك قضايا رفعت للمحاكم الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة الثانية لم يبت فيها.

أوصت الباحثة بأهمية التوجيه والإرشاد لسلوكيات المراهقين من قبل الأسرة، المدرسة والمجتمع، وحث المحاكم على إنهاء البت في القضايا المرفوعة اليها خلال السنوات السابقة، بالإضافة الى التشديد على وجود فراغات مكانية وحدائق، والتأكيد على وجود ارتدادات في قوانين البناء.

5-دراسة (شقفة، 2012)، بعنوان " محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)" والتي هدفت إلى التعرف على التوزيع المكاني للجريمة في محافظات غزة وطبيعة العلاقة بين جرائم القتل والنمو السكاني.

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكارتوجرافي. ومجتمع البحث تمثل في محافظات قطاع غزة ، أظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها أن جرائم القتل في محافظات غزة في تزايد مستمر.

وجد الباحث أن هنالك علاقة طردية قوية بين جرائم القتل والكثافة السكانية فيها. كذلك أفادت الدراسة أن 80.1% من جرائم القتل توجد ضمن الفئة العمرية بين 15-39 سنة. علاوة أن ليس للمرأة دور في جرائم القتل في محافظات غزة.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي للأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون، إضافة إلى ضرورة سحب السلاح من الأفراد الذين لا يحملون ترخيصاً بذلك.

6- دراسة (حامد، 2008) بعنوان " الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان: دراسة في الجغرافية الاجتماعية " والتي تناولت موضوع الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان دراسة في الجغرافية الاجتماعية، أجريت هذه الدراسة في منطقة كردفان كونها منطقة انتقال حضاري بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، وقد تأثرت بالحرب الأهلية التي جرت في جنوب السودان.

استخدم الباحث في إجراء هذه الدراسة منهج الجغرافيا والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة. وكان مجتمع الدراسة يتكون من نزلاء السجون الرئيسية بالوحدات الادارية بولاية جنوب كردفان وكانت عينة البحث تتكون من (131) من المحكومين في هذه السجون.

استخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة في اختيار العينة ,ولجمع المعلومات قام الباحث بتصميم استبيان وزعه على مرتكبي الجرائم المحكوم عليهم في سجون الشرطة.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلاف في توزيع الجرائم على مستوى السودان، أي أن هنالك اختلاف مكاني للظاهرة الجغرافية. كذلك وجدت علاقة قوية بين الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية وبين ظاهرة الجريمة.

أوصت الدراسة في النهاية بضرورة الاهتمام بالدراسات الجغرافية للظاهرة الإجرامية لأهميتها في اتخاذ القرار.

2-5-2) الدراسات السابقة الأجنبية :

1- دراسة (Myzafer & Engjellushe, 2013) هدفت هذه الدراسة الى تحديد التوزيع الجغرافي والمكاني للجريمة في دولة البانيا، وكذلك الأشكال الجديدة للجرائم في مدنها وذلك استنادا على الإحصاءات الرسمية عن الفترة بين عام (2000-2012).

اعتمدت الدراسة المنهج الكارتوجرافي والبيانات والاحصاءات الرسمية لتحقيق أهدافها.

توصلت الدراسة إلى وجود بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب نحو الجريمة ومنها : انخفاض المستوى التعليمي , العيش في المناطق النائية , تدني مستوى المعيشة , عدم ملاءمة الأوضاع الاقتصادية , البطالة , والرغبة بالغنى دون بذل الجهد.

2- دراسة (Hooghe et,al, 2011) ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ارتفاع كل من معدلات البطالة وعدم المساواة في مستويات الدخل على معدلات الجريمة في المجتمع البلجيكي خلال الفترة (2001- 2006) وكذلك التعرف الى نمط التوزيع المكاني للجريمة في دولة بلجيكا خلال فترة الدراسة.

اعتمدت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , وكذلك استخدمت الدراسة تقنيات التحليل المكاني لتحقيق أهدافها.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها : وجود أثر ذو دلالة احصائية لم تغير ارتفاع معدلات البطالة وكل من معدلات جرائم الفقر وجرائم العنف بين صفوف المجتمع البلجيكي , بينما كان هناك أثر ذو دلالة احصائية لارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل في متغير معدلات جرائم الفقر , ولكن لم يكن هنالك أثر ذو دلالة احصائية لمتغير عدم المساواة في مستويات الدخل في متغير معدلات جرائم العنف كذلك توصلت الدراسة أن هنالك تركيز لجرائم العنف في المناطق الحضرية بينما توزعت جرائم الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الدولة .

3- ونشرت في الجامعة الكاثوليكية في برازيليا عاصمة البرازيل دراسة بعنوان، "Crime

"Economic Conditions , Social Interactions and Family Heritage

أعدّها Paulo R.A. Loureiro في 2009 م، تحدثت عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية

وأهمها العرف والعادات والروابط الاجتماعية وميراث الأسرة التي تشرح الفروقات بين السجناء الذين قاموا بجرائم صنف والآخرين الذين لم يقوموا بجرائم عنف. وقد استخدم الباحث الاستبانة في جمع المعلومات. ويظهر من خلال النتائج أن هناك اختلافات بين دوافع السجناء للقيام بالجرائم، وبينت أن الأسباب الاقتصادية هي العامل الأساسي للجرائم غير العنيفة ، والجرائم التي حدثت بالعنف كان العامل الرئيس لها هو الإرث العائلي (هناك أسر تشتهر بقيامها بالجرائم، وتورث أبنائها قيادة منظمات إجرامية مثل المافيا) . كما أن الأقارب والجيران أيضا لهم تأثير، إذ إن الأقارب الجيدين لا يشجعون على استخدام العلف وإمكانية حدوث جرائم عنف بينهم قليلة جدا.

(2-5-3) ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بما يأتي:

- تختلف من حيث المنهج المستخدم حيث تم استخدام مسح المجتمع بالعينة والمنهج الوصفي بشقيه الكمي والكيفي ، وهذا يختلف عن الدراسات الأخرى التي استخدمت منهج واحد كما هو الحال في دراسة (السعيدة،2020) و(الخطيب، وآخرون، 2019) و (طوقان، 2012) ، كما وتختلف عن دراسة (Myzafer & Engjellushe,2013) التي استخدمت المنهج الكارتوجرافي.
- تعد الدراسة الحالية من الدراسات النادرة التي تبحث حول " واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)" إذ إن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في ذلك، بمعنى تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حدودها المكانية التي تحدثت عن محافظة أريحا والأغوار.

الفصل الثالث

واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

(1-3) نبذة مختصرة حول تاريخ وجغرافية محافظة أريحا والأغوار.

(2-3) أبعاد الجريمة من وجهة نظر علماء الإجرام.

(3-3) مفهوم جغرافية الجريمة وتطورها .

(4-3) العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة.

(5-3) طرق الوقاية والعلاج من الجريمة.

(6-3) الجريمة في القانون الفلسطيني .

واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

(1-3) نبذة مختصرة حول تاريخ وجغرافية محافظة أريحا والأغوار:

تعتبر أريحا من أقدم مدن فلسطين الكنعانية، حيث يُرجع الخبراء والأثريون تاريخها إلى العصر الحجري؛ أي إلى ما قبل سبعة آلاف عام قبل الميلاد، وهذا ما حمل بعضهم على القول أنها أقدم مدينة في التاريخ قائمة حتى اليوم.

وتاريخياً، ارتقت درجة أريحا من "قرية" إلى مركز "ناحية" عام 1908 في العهد العثماني. وفي العهد البريطاني أصبحت مركزاً لقضاء يحمل اسمه، يحيط به نهر الأردن والبحر الميت وبلاد نابلس وأقضية رام الله والقدس وبيت لحم، وبقي كذلك لعام 1944. (الدباغ، 2008)

وقد شخّص الخبراء موقع أطلالها في تل السلطان الذي يقع على بعد نحو كيلو مترين شمالي المدينة الحالية بجوار نبع عين السلطان، وتبعد مدينة أريحا عن القدس حوالي "38 كيلو متراً" ويعد الطريق الرئيس من القدس أو رام الله إلى أريحا واحداً من أهم وأجمل الطرق في فلسطين، فهو ذات الطريق التجاري القديم الذي كان ومازال يربط القدس بأريحا ومن ثم بشرقي الأردن عبر النهر، ويعد هذا الطريق منطقة شبه صحراوية تعرف محلياً باسم "برية أو صحراء القدس" ويقع على جانبي هذا الطريق عدد كبير من المواقع التاريخية والأثرية المهمة الجديرة بالزيارة. (الصيفي، 2020)

أضف إلى ذلك، تقع مدينة أريحا عند مستوى 250 متراً تحت سطح البحر، ولا يماثلها في ذلك أية مدينة أخرى في العالم. وتعد أريحا مشتملاً مثالياً ومدينة سياحية من الدرجة الأولى بفضل مناخها المعتدل شتاءً، وبفضل العديد من المواقع التاريخية والأثرية المنتشرة في كل مكان تقريباً في المدينة وحولها. فعلى مساحة 20 كم مربعاً تتركز بعض أهم المواقع الأثرية، ومن بينها تل السلطان، وخربة قمران، وجبل

التجربة "قرنطل" والكثير من الكنائس والقصور والمساجد، وتكثر في أريحا المنتزهات والمطاعم والفنادق التي أفتتح العديد منها حديثاً.

ويمتد فصل السياحة في أريحا من شهر كانون الأول حتى نهاية نيسان، أما في الصيف فيتجنب الكثيرون زيارة أريحا للارتفاع الشديد بدرجة الحرارة فيها، حتى أن الكثير من أهلها يغادرونها في الصيف متجهين إلى المحافظات الجبلية وخاصة رام الله والقدس.

تمتد الأغوار الفلسطينية من بيسان حتى صفد شمالاً، ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً، وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار وشمال البحر الميت 1.6 مليون دونم، وتشكل منطقة الأغوار ربع مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها ما يزيد عن 56 ألف مواطن بما فيها مدينة أريحا، وهو ما نسبته 2% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتضم الأغوار 27 تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، وتتبع إدارياً لثلاث محافظات فلسطينية هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية)، بواقع 11 تجمعاً، ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى)، وتشمل 4 تجمعات، ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية)، وتحتوي على 12 تجمعاً. (معالي، 2018)

أضف إلى ذلك أنه، تعتبر منطقة الأغوار منطقة حيوية ذات أهمية اقتصادية، ومن السهل لإسرائيل التعامل معها وخاصة باعتبارها ذات كثافة سكانية منخفضة مقارنة مع مناطق أخرى في الضفة الغربية. يركز هذا الملف على إعلان الحكومة الإسرائيلية ضم الأغوار الفلسطينية، وهو أمر بدأت إسرائيل بتطبيقه على الأرض، فقد شكلت لجاناً لهذا الغرض، وهناك حديث عن تنفيذ إسرائيل فعلياً لـ "إحصاء" للسكان وللمساكن في الأغوار ثلاث مرات خلال آخر ثمانية أعوام.

وقد ظهر رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً وهو يعرض خرائط لغور الأردن يوضح من خلالها رؤيته لفرض السيادة على الأغوار، ويشجعه على ذلك عدم وجود اختلافات بين التيارات السياسية الإسرائيلية حول رؤيتهم لضم غور الأردن.

ومن الأهمية بمكان، التأكيد على أن قرار الحكومة الإسرائيلية فرض السيادة على الأغوار في هذا الوقت يخضع لعدة اعتبارات، وليس من الدقة ربطه فقط باستغلال فترة ولاية ترامب الرئاسية، كما ليس من الدقة ربطه فقط بمحاولة ننتيا هو تجميد تهم الفساد التي قد تدمر حياته السياسية ومستقبله بشكل عام،

بل تشكل هذه الاعتبارات رزمة متكاملة، يتداخل فيها الاعتباران السابقان إضافة إلى اعتبارات أخرى حول الواقع الديموغرافي والاقتصادي في الأغوار.

بمعنى آخر، إن الممارسات الإسرائيلية الميدانية التي مهدت لعملية فرض السيادة الإسرائيلية قد اقتربت من اكتمالها، وفي ذات الوقت تبقى جميع السيناريوهات محتملة تجاه منطقة الأغوار: ضم كلي، ضم جزئي، إعلان الضم دون إجراءات قانونية، تأجيل الضم، وغير ذلك من السيناريوهات. ولكن تبقى مسألة الضم مسألة حتمية وباحتمالية أعلى من السنوات السابقة، وذلك في ظل تزايد التناغم الإقليمي والدولي مع إسرائيل، وعجز السلطة الفلسطينية على مواجهة السياسة الإسرائيلية. (حنيطي، 2020)

ومنه، يثير الواقع الحالي في منطقة الأغوار وسيناريوهات الضم وما يرتبط به من ردود وممارسات سياسية وميدانية فلسطينية وإسرائيلية وكذلك دولية، العديد من الأسئلة التي بحاجة إلى نقاش وحوار، يهمنها لأغراض الدراسة: الواقع المعاش في محافظة أريحا والأغوار من ناحية سيادة الأمن والاستقرار الداخلي للسكان، لاسيما ما يتعلق منه بموضوع الدراسة، وهو: نقشي ظاهرة الإجرام في المنطقة.

(3-2) أبعاد الجريمة من وجهة نظر علماء الإجرام :

بادئ ذي بدء، هناك اتجاه دائم للربط بين مفهوم الجريمة ومفهوم المرض؛ وشرح ذلك: أن السلوك الإجرامي سلوكاً مريضاً وليس سلوكاً صحيحاً أو سويماً. وهذا الربط يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في تفسير الجريمة ووضع سياسة للوقاية والجزاء، بل إنه يؤدي ويشجع المجتمع على البحث عن ميكروب الجريمة هذه، مثلها مثل ما يبحث الطبيب عن ميكروب المرض وهو أبعد الأشياء عن الحقيقة، إذ ليس هناك مسؤول عن المجرم والجريمة فالمجرم في النهاية هو صناعة المجتمع الذي يعيش فيه. (Faeah, 2010)

ولقد سعى رواد علم الإجرام والمهتمين بمجال الجريمة إلى تحديد أبعاد الجريمة بثلاث ركائز أساسية تتمحور في الآتي: (الباشا، 2013)

البعد الثقافي: يتجه هذا البعد إلى اختلاف الثقافات المتواجدة في البيئة المحيطة بالفرد، كثقافة الفقر التي تكبت من قدراته وإمكاناته لما يسعى إليه من مستوى معيشي أو تعليمي أفضل، ناهيك عن انتقال الفرد من الريف إلى المدينة واختلاف الثقافة فيها عن الثقافة التي اعتاد عليها.

البعد السوسولوجي: هو الذي يتمحور في التغير الاجتماعي المتسارع وأثره على ظاهرة الإجرام؛ حيث أن التغيرات الاجتماعية والثقافية المحيطة لها تأثير كبير على الفرد، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات نفسية داخلية، تنعكس على شكل سلوكيات سلبية خارجية كالانحراف والوقوع بالجريمة.

البعد القانوني: يرتكز هذا البعد على حدوث تناقض بين مخالف للمجتمع وقوانينه من جهة وبين المصلحة العامة للمجتمع والخاصة بالفرد داخله وتوفير الأمن والأمان من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجوب وقوع عدوان أو ضرر بسبب هذا التناقض.

(3-3) مفهوم جغرافية الجريمة وتطورها:

تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم جغرافية الجريمة، بأنها: (الخطيب، وآخرون، 2019)

فقد عُرِّفت جغرافية الجريمة بأنها: فرع من فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم بدراسة الجريمة من حيث تنظيمها المكاني وأنماطها والاختلافات الإقليمية لأنواعها، بالإضافة لدراسة العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية المثرة في حدوثها. كما أنها فرع من فروع الجغرافيا البشرية التي تهتم بتفسير وربط الحيز الجغرافي لمرتكبي الجرائم، يضاف إلى ذلك أنها تدرس اختلاف الجريمة ومعدلاتها وخصائص مرتكبيها، مع التركيز على البعد المكاني كونها تحدث في مكان معين. (كليوي و البركي، 2016)

وقد ركزت المحاولات الأولى لدراسة ظاهرة الجريمة من ناحية جغرافية على العلاقة بين الجريمة والبيئة الطبيعية، كما تناولت الاختلافات المكانية في توزيعها محاولة بذلك تفسير هذه الاختلافات استناداً إلى العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، ثم ظهر اتجاه حديث لدراستها عرّف بالاتجاه الكارتوغرافي الذي سعى إلى تمثيل الجريمة وتوضيحها على خرائط سواء حدثت هذه الجرائم داخل التجمعات السكانية الريفية أو الحضرية.

علم الإجرام الكاتوجرافي من العلوم المساعدة والداعمة لعلم الإجرام في دراسة الظاهرة الجرمية وانتشارها، وهو علم يختص بدراسة جغرافية الجريمة لا سيما الجغرافية الجنائية؛ وذلك للمساعدة على تفسير تلك الظاهرة ورصدها جيداً من وجهة نظر الجغرافيا والمرتبطة بالجريمة مكانياً. أو بعبارة أخرى، فكرة هذا العلم قائمة على أن " الجريمة ما هي إلا وجه من وجوه العلاقة المكانية بين الأفراد وبيئتهم". (الشبول،

(2010)

استناداً إلى ذلك، يركز هذا العلم على الخصائص الجغرافية والديموغرافية لظاهرة الجريمة، مع ربطها بعامل السكان والبيئة والحضارة، دون إغفال النواحي الاجتماعية والسياسية والإدارية، ومدى التأثير بالمحيط بكافة معطياته العسكرية والديموغرافية.

(3-4) العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة:

هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره، وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطاً وثيقاً، سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصدقاء والأقرباء الذين يختارهم. (الشديفات و الرشيدى، 2016)

ومن العوامل التي تؤثر في الجريمة وانتشارها، العديد من الأسباب التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الجريمة أو الحد منها، ومن هذه العناصر:

1- الأسرة: هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل فردياً واجتماعياً والمكان الأنسب الذي تطرح فيه أفكار الآباء وال كبار ليحفظها الصغار على مر الأيام فتنشئهم في الحياة. ان الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

2- المدرسة والتعليم: إن المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن أن تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي خلالها الأطفال والشباب ومن ضمنها المديرية التي يتطلب منها تنفيذ مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتمثل الوظيفة الأساسية في توصيل المعارف والمهارات وتساهم في تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة.

3- الصحبة السيئة ورفاق السوء: إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الاجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما وفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسته.

4- **البيئة السكنية:** أن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملاً مساعداً على الانحراف والجريمة، فطبيعة السكن وخصائصه المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة له دوراً هاماً في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه أو حداثته، فهذا يلعب دوراً هاماً في مجال تفكك الأسرة وتماسكها فالإنسان يكتسب قيمة الشخصية وعاداته من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبعه يعتمد على في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته وعن طريق الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطوره ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد.

5- **البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:** إن ممارسة الفرد لأنشطة تتلاءم مع أذواقه واتجاهاته وأهدافه ومصالحه وميوله في وقت فراغه يبعث في روحه البهجة والسرور والراحة والرضا النفسي وبالتالي تطوير قدراته الجسمانية والعقلية والمهنية، مما يساهم في تنمية الشخصية طالما كان هدفه ترسيخ الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات.

إن الانشغال المستمر في العمل وعدم المشاركة في نشاطات ترويحية في وقت الفراغ سيقول عاجلاً أم آجلاً روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة والاندفاع نحو السلوك المنحرف.

6- **بيئة العمل:** إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو وظيفة وقد يتكيف الفرد في هذا الوسط أو يواجه اخفاقاً أو فشلاً في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير ايجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية، ان سلوكيات الأفراد وبالذات الشباب منهم تتأثر ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوك أصدقائهم في العمل.

7- **ضعف التربية الدينية:** إن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي تطرأ على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق دور أي مؤسسة تربية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على خب الخير والحق

والجمال، والدين الاسلامي ينهى عن أي عمل لا يرضى الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد وضرر على المجتمع.

(3-5) طرق الوقاية والعلاج من الجريمة:

هنالك طرق عدة لوقاية المجتمع من الجريمة كوضع برامج متنوعة لعلاج المنحرفين مثل تحويل الرغبات والميول الخطرة عند الإنسان وعلاجها والعمل على الحد من حالات التعرض لإغراءات، ونشر الثقافة والوعي بين الناس والحد من استهلاك المشروبات الكحولية والمخدرات ومعالجة المدمنين وحل المشاكل الاجتماعية بشكل جذري وبالذات في حالات الطلاق بين الأزواج. بعض الجرائم تحدث نتيجة خلل اجتماعي أو تفكك أسري أو نتيجة مرض نفسي أو لأسباب اقتصادية نتيجة الفقر وبسبب التهميش الاجتماعي.

والوقاية من الجريمة تقوم على عنصرين أساسيين وهما:

أولاً: الوقاية العامة: تتناول وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام أو الظروف المهيئة له .

ثانياً: والوقاية الخاصة: التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفاً للاعتداء عليهم. (البسطامي، 2020)

والوقاية العامة تشمل الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية والإعلام في منع الجريمة:

أولاً : الأسرة : التي تعتبر الخلية الإنسانية الأولى، وهي التي يتربى في كنفها الفرد ويكتسب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها وهي تشكل الأساس الأول لبناء شخصيته، والتي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل ايجابية أو سلبية والتي لا بد أن تؤثر على سلوكه في المستقبل.

فالعائلة السليمة والمتماسكة تربي أجيالاً قوية وسوية، بعيداً عن الجريمة، وأما العائلة المفككة والمخلخلة اجتماعياً فهي التي تربي الأجيال المنحرفة التي تؤدي إلى الجريمة. ولأهمية العائلة يتعين على مؤسسات المجتمع وبالذات مكاتب الخدمات الاجتماعية دعمها بالمقومات الأزمية وحمايتها وإرشادها وعلاج مشاكلها للمحافظة على كيانها لإبعاد شبح الجريمة عن المجتمع. وعلى مكاتب الخدمات الاجتماعية في كل بلدة عربية متابعة القضايا الاجتماعية وحلها بشكل جذري، وحتى يتسنى لها ذلك يجب دعمها بالقوى

العاملة والميزانيات لكي تأخذ دورا هاما وفعالا في علاج المشاكل الاجتماعية الصعبة والمتراكمة في المجتمع.

ثانياً : المدرسة : أما بالنسبة للمدرسة فلها دور كبير بعد الأسرة في منع الجريمة، لأن الفرد يمضي وقتا طويلا في المدرسة، فهي التي تربي وتعلم وتثقف وتبني شخصيته الاجتماعية، وتعلمه على السلوك القويم والمطابق للقوانين وتعالج تصرفاته إذا انحرف، وبإمكان المدرسة أن تحد وتمنع فرص حدوث الجريمة في المجتمع إذا قامت بدورها الطبيعي كما يجب.

ثالثاً : الأجهزة الأمنية : ولعل من أهم واجبات الأجهزة الأمنية هي منع الجريمة، واكتشافها، القبض على مرتكبيها ، و تنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، و المحافظة على الأمن العام والآداب، لذلك فإن أهم الواجبات الوظيفية للشرطة هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع .

رابعاً : الإعلام : هنالك أيضا دور هام للإعلام الذي يلعب دورا هاما في توجيه الرأي العام وتوعيته والتنبية إلى مخاطر الجريمة والتحدث عنها وبإمكانه أن يلعب دورا مهما في منع الجريمة. ولا ننسى تأهيل الفرد لإكتساب مهنة يعتاش منه باحترام وكذلك منع البطالة، كل العوامل التي ذكرت أعلاه إذا طبقت تمنع وتقلص إلى حد كبير نسبة الجريمة في المجتمع. إن وقاية المجتمع من الجريمة ليست عملية سهلة المنال ولكنها ليست مستحيلة وتعتبر الوقاية العامة من أهم عناصر السياسة الجنائية المعاصرة لفاعليتها في مكافحة الجريمة.

أما الوقاية الخاصة في تعتمد : في جوهرها على الجهود الفردية والتي تضع الإنسان في موقع متحفظ مما يحيط به من مخاطر وبالتالي يعمل على تجنبها وهي تختلف باختلاف الأفراد وظروف المكان والزمان. تشتمل الوقاية الخاصة على الوسائل التي يتخذها الفرد من تلقاء نفسه والتي تمكنه من الابتعاد عن احتمالات التعرض للاعتداء عليه.

(3-6) الجريمة في القانون الفلسطيني:

من الجدير بالذكر أنه عند الخوض في موضوع الجريمة وعقوبتها في القانون الفلسطيني فإنه لا يمكن الحديث عن ذلك بمنأى عن ما شرعته القوانين الأردنية السابقة في العقوبات المستحقة، بسبب اعتماد المشرع بتشريعاته على القوانين الأردنية التي صدرت عام (1960)، عندما كانت مناطق الضفة الغربية تخضع للإدارة المدنية الأردنية، وقد بقي العمل فيها قائماً حتى يومنا في المحاكم الفلسطينية مع

إجراء بعض التعديلات. وبالتالي تعرف الجريمة وفق القانون الفلسطيني بأنها: كل فعل أو امتناع صادر عن شخص مميز يحدث خرقاً أو اضطراباً اجتماعياً عاماً أو خاصاً، يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي (نجم، 2010)

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

(1.4) منهج الدراسة

(2.4) مجتمع الدراسة

(3.4) عينة الدراسة

(4.4) أداة الدراسة

(5.4) صدق الأداة

(6.4) ثبات الأداة

(7.4) إجراءات الدراسة

(8.4) المتغيرات الإحصائية

(9.4) المعالجات الإحصائية

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات التي تمّ اتباعها في تنفيذ الدراسة، التي من ضمنها تعريف منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة، تحديد العينة، إعداد أداة الدراسة (الإستبانة) والتأكد من صدقها وثباتها، بيان إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، فيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

(1.4) منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الوصفي بشقيه الكمي من خلال إستخدام أداة الإستبيان والكمي من خلال إستخدام أداة المقابلة ، وذلك لمعرفة الحقائق التفصيلية عن الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)، حيث أن هذا المنهج لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها وإنما يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات .

(2.4) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الذين يقطنون محافظة أريحا والأغوار من الفئة العمرية ما بين (20-30) عام البالغ عددهم (8600) حسب إحصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

(3.4) عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من (850)شخصاً من فئة الشباب من سكان محافظة أريحا والأغوار، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية والجدول من (1-8) تبين توزيع عينة الدراسة وفق متغيراتها المستقلة:

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
59.4	505	ذكر
40.6	345	أنثى
%100	850	المجموع

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية %	التكرار	العمر
22.4	190	20 - 18
42.4	361	23-21
20.0	170	26-24
15.2	129	30-27
% 100	850	المجموع

الجدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية %	التكرار	الحالة
20.9	178	اعزب
60.4	513	متزوج
10.3	88	مطلق
8.4	71	ارمل
% 100	850	المجموع

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل
22.2	189	ثانوي فاقل
22.5	191	دبلوم متوسط
41.3	351	بكالوريوس
8.2	70	دبلوم عالي
5.8	49	ماجستير فأعلى
% 100	850	المجموع

الجدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

النسبة المئوية %	التكرار	الدخل الشهري
7.6	65	اقل من 1500
22.8	194	1500 - اقل من 2500
38.0	323	2500 - اقل من 3500
25.3	215	3500 - اقل من 4500
6.3	53	4500 فاكتر
% 100	850	المجموع

الجدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

النسبة المئوية %	التكرار	مكان السكن
41.6	354	مدينة اريحا
43.2	367	الاغوار
15.2	129	مخيم
% 100	850	المجموع

الجدول (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة

النسبة المئوية %	التكرار	المهنة
22.6	192	مزارع
15.3	130	موظف قطاع حكومي
9.4	80	موظف قطاع خاص
8.6	73	تاجر
15.8	134	عامل
11.9	101	طالب
5.2	44	بلا عمل
11.3	96	مهن حرة
% 100	850	المجموع

الجدول (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير ضحية جريمة

النسبة المئوية %	التكرار	ضحية جريمة
24.8	211	نعم
75.2	639	لا
% 100	850	المجموع

(4.4) أداة الدراسة:

استخدم الباحث استبانة، قام بتطويرها كأداة لجمع المعلومات في هذه الدراسة، وذلك وفقاً

للخطوات التالية:

1. مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
2. الاستفادة من بنود الاستبانات الواردة في بعض الدراسات كما في بعض الدراسات السابقة
3. الأخذ بأراء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة.

وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على جزئين:

الجزء الأول: يحتوي على معلومات شخصية تتعلق بالمستجيب (المتغيرات الديموغرافية)، أما

الجزء الثاني: فيتكون من فقرات الاستبانة التي تضمنت (74) فقرة موزعة على خمسة مجالات في

شكلها النهائي حيث اشتملت على المجالات الآتية:

1- أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار: وهذا المجال يتألف من (24) فقرة

2- الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار: وهذا المجال يتألف من (13) فقرة

3- الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار: وهذا المجال

يتألف من (12) فقرة

4- الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا و الأغوار: وهذا المجال يتألف

من (6) فقرات

5- الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا و الأغوار وهذا

المجال ويتألف هذا البعد من (19) فقرة.

(5.4) صدق الأداة:

تم تصميم الإستبانة بصورتها الأولية كما في ملحق رقم (1)، من ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث تم توزيع الإستبانة على عدد من المحكمين كما في ملحق رقم (2) لإبداء الرأي في فقراتها من حيث مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الإستبانة بصورتها النهائية كما في ملحق رقم (3).

(6.4) ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، كانت الدرجة الكلية لواقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار (0.902)، هذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة، الجدول رقم (9) يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

الجدول (9)

معاملات ثبات الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا

الرقم	المجال	معامل كرونباخ الفا
1	أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا و الأغوار	0.811
2	الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	0.819
3	الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	0.738
4	الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا و الأغوار	0.779
5	الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	0.831
	الدرجة الكلية	0.902

يتضح من الجدول السابق أن محاور الدراسة تتمتع بمعاملات ثبات عالية تفي بأغراض الدراسة

الحالية

(7.4) إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- الحصول على الموافقات المطلوبة لتوزيع الاستبانة .
 - توزيع الاستبانة على ، بعينة قدرها (860)شخصا.
 - تم استرداد (850) استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل وكان هناك (10) استبانات منها خمسة لم يتم استردادها وخمسة غير صالحة للتحليل.
 - تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
 - تفرغ إجابات أفراد العينة.
 - استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.
- (8.4) متغيرات الدراسة:**

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات الديموغرافية:

- الجنس : وله مستويان : (ذكر ، أنثى)
- العمر : وله أربعة مستويات : (اقل من 20 ، 20-30 ، 31-40 ، اكبر من 40)
- الحالة الاجتماعية : وله أربعة مستويات : (اعزب ، متزوج ، مطلق ، ارملة)
- المؤهل العلمي: وله خمسة مستويات : (ثانوي فاقل ، دبلوم ، بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير فأعلى)
- الدخل الشهري : وله خمسة مستويات : (اقل من 1500 ، من 1500 - اقل من 2500 ، 2500 - اقل من 3500 ، 3500 - اقل من 4500 ، 4500 فأكثر)
- مكان السكن : وله ثلاثة مستويات : (مدينة اريحا ، الاغوار ، مخيم)

- المهنة: وله ثمانية مستويات ☹ مزارع، موظف حكومي، موظف قطاع خاص، تاجر، عامل، طالب، بلا عمل، مهن حرة)

- ضحية جريمة: وله مستويان : (نعم ، لا)

ب- المتغير التابع:

تتمثل في الاستجابة على فقرات الاستبانة (محاور الاستبانة)

المتغيرات المستقلة

واقع الجريمة في اريحا والاغوار

(9.4) المعالجات الإحصائية:

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة

البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية.

2- اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent t-test).

3- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

4- معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات.

الفصل الخامس

عرض النتائج

(1.5) نتائج أسئلة الدراسة

(2.5) نتائج فرضيات الدراسة

(3.5) نتائج المقابلات

نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث استبانته مؤلفة من (74) فقرة موزعة على خمسة مجالات وتم توزيعها على عينة مؤلفة من (850) شخصا من سكان أريحا والأغوار، ولتفسير نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية التالية:

اقل من 1.80 منخفضة جدا

من 1.81 - 2.60 منخفضة

من 2.61 - 3.40 متوسطة

من 3.41 - 4.20 مرتفعة

من 4.21 - 5.00 مرتفعة جدا

وفيما يلي عرضا لنتائج الدراسة:

(1.5) عرض نتائج أسئلة الدراسة:

(1.1.5) السؤال الرئيس:

ما واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)؟

ومن أجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	3.41	0.18	68.2	مرتفعة
2	الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	3.50	0.29	70.0	مرتفعة
3	الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	3.54	0.27	70.8	مرتفعة
4	الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	3.85	0.60	77.0	مرتفعة
5	الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	2.56	0.48	51.2	منخفضة
	الدرجة الكلية للمجال	3.37	0.25	67.4	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (10) أن مجالات واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) كانت ما بين المنخفضة والمرتفعة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات ما بين (2.56) إلى (3.85)، وجاء في المرتبة الأولى مجال الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على متوسط حسابي (3.85) ونسبة مئوية (77%) وفي المرتبة الثانية مجال الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على متوسط حسابي (3.54) ونسبة مئوية (70.8%) وجاء في المرتبة الثالثة مجال الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على متوسط حسابي (3.50) ونسبة مئوية (70%) وجاء في المرتبة الرابعة مجال أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا

والأغوار حيث حصل على متوسط حسابي (3.41) ونسبة مئوية (68.2%) وجاء في المرتبة الأخيرة مجالاً لإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على متوسط حسابي (2.56) ونسبة مئوية (51.2%) وتشير هذه النتيجة إلى أن واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) كانت متوسطة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.37) نسبتها المئوية (67.4%).

(2.1.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

ومن أجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الفقر .	3.93	0.62	78.6	مرتفعة
2	سوء المسكن .	3.56	0.57	71.2	مرتفعة
3	البطالة .	3.91	0.62	78.2	مرتفعة
4	ضعف التعليم .	3.69	0.52	73.8	مرتفعة
5	الفساد .	3.22	0.42	64.4	متوسطة
6	انتشار المخدرات بالمنطقة .	3.55	0.49	71.0	مرتفعة
7	عمالة الاطفال .	3.24	0.43	64.8	متوسطة
8	التسرب المبكر من المدارس .	3.19	0.39	63.8	متوسطة

متوسطة	64.8	0.53	3.24	انتشار السلاح غير القانوني .	9
مرتفعة	73.0	0.47	3.65	تراجع القيم الاخلاقية .	10
مرتفعة	72.4	0.51	3.62	عدم وجود قوانين رادعة.	11
متوسطة	66.2	0.46	3.31	الاحباط.	12
متوسطة	64.6	0.42	3.23	التفكك الاسري.	13
متوسطة	65.4	0.45	3.27	ارتفاع نسبة الطلاق .	14
متوسطة	65.2	0.45	3.26	العمالة بالمستوطنات.	15
متوسطة	66.0	0.46	3.30	سوء البنية التحتية.	16
متوسطة	65.4	0.45	3.27	قلة الخدمات الاجتماعية المخصصة لقضاء أوقات الفراغ عند فئة الشباب.	17
متوسطة	66.2	0.47	3.31	عامل المناخ الخاص بالمنطقة	18
متوسطة	64.0	0.40	3.20	الصحة السيئة	19
متوسطة	65.8	0.46	3.29	ممارسات الاحتلال	20
متوسطة	66.6	0.47	33.3	ضغوط الحياة العامة	21
متوسطة	65.6	0.45	3.28	التفكك الاجتماعي	22
متوسطة	65.8	0.45	3.29	ضعف الضوابط الدينية	23
مرتفعة	72.0	0.54	3.60	عدم تطبيق القوانين الرادعة.	24
مرتفعة	68.2	0.18	3.41	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من خلال الجدول (11) أن فقرات أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.19) إلى (3.93)، وان الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة هي الفقرات (5، 7، 8، 9، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19،

20، 21، 22) وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة هي الفقرات (1، 2، 3، 4، 6، 10، 11، 23) وان الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (1) والتي نصها (الفقر) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.93) ونسبة مئوية (78.6%) وان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (8) والتي نصها (التسرب المبكر من المدارس) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.19) ونسبة مئوية (63.8%) وتشير هذه النتيجة إلى ان أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت مرتفعة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.41) نسبتها المئوية (68.2%).

(3.1.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار؟

ومن اجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	انتشار المخدرات .	4.38	0.79	87.6	مرتفعة جدا
2	القتل .	3.25	0.43	65.0	متوسطة
3	السرقه.	3.80	0.76	76.0	مرتفعة
4	الإتجار غير الشرعي بالسلاح .	3.28	0.44	65.6	متوسطة
5	الجرائم الإلكترونية .	3.81	0.76	76.2	مرتفعة
6	الأخذ بالثأر .	3.22	0.41	64.4	مرتفعة

متوسطة	65.0	0.43	3.25	الجرائم الأخلاقية (التحرش الجنسي، الاغتصاب، وغيرها).	7
متوسطة	64.8	0.43	3.24	الخاوة: (ترويع وتخويف المواطنين).	8
متوسطة	65.4	0.44	3.27	الاعتداء على ممتلكات الآخرين.	9
مرتفعة	75.4	0.76	3.77	النصب .	10
مرتفعة	75.8	0.76	3.79	الاحتيال .	11
متوسطة	64.8	0.43	3.24	الاختطاف .	12
متوسطة	65.0	0.43	3.25	التخريب المتعمد .	13
مرتفعة	70.0	0.29	3.50	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من خلال الجدول (12) أن فقرات الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة جداً فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.22) إلى (4.38)، وان الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة هي الفقرات (2، 4، 7، 8، 9، 12، 13)، وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة هي الفقرات (3، 5، 6، 10، 11) وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جداً هي الفقرة (1) وان الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (1) والتي نصها (انتشار المخدرات) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.38) ونسبة مئوية (87.6%) وان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (6) والتي نصها (الاخذ بالثأر) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.22) ونسبة مئوية (64.4%) وتشير هذه النتيجة إلى ان الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار كانت على التوالي هي (انتشار المخدرات، الجرائم الالكترونية، السرقة، الاحتيال، النصب)، وهذه الاشكال بدرجة مرتفعة اما الاشكال التالية (الإتجار غير الشرعي بالسلاح، القتل، الاخذ بالثأر، التخريب المتعمد، الاعتداء على ممتلكات الآخرين، الإختطاف) الجرائم الأخلاقية (التحرش الجنسي، الاغتصاب، وغيرها)، الخاوة: (ترويع وتخويف المواطنين)) وهذه بدرجة متوسطة وتشير هذه النتائج ان الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار كانت مرتفعة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.50) نسبتها المئوية (70%).

(4.1.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟
ومن أجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الإضرار بالسلم الأهلي.	4.37	0.81	87.4	مرتفعة جدا
2	النزوح.	3.33	0.47	66.6	متوسطة
3	الهجرة.	3.31	0.46	66.2	متوسطة
4	تدهور الأوضاع التعليمية ولا سيما الأمن داخل المؤسسات التعليمية.	3.30	0.45	66.0	متوسطة
5	تدهور الأوضاع الصحية.	3.62	0.77	72.4	مرتفعة
6	تدهور الأوضاع الاقتصادية.	3.25	0.43	65.0	متوسطة
7	تدهور الأوضاع الثقافية.	3.27	0.44	65.4	متوسطة
8	تفكك النسيج الاجتماعي.	4.41	0.77	88.1	مرتفعة جدا
9	عدم الشعور بالأمن والأمان عند المواطنين.	3.83	0.87	76.6	مرتفعة
10	التفكك الأسري.	3.29	0.45	65.8	متوسطة
11	ارتفاع نسب الطلاق.	3.24	0.42	84.8	متوسطة
12	ارتفاع نسبة الفقر.	3.26	0.43	65.2	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.54	0.27	70.8	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول (13) أن فقرات درجة الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت مابين المتوسطة والمرتفعة جدا فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.24) إلى (4.41)، وان الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة هي الفقرات (2، 3، 4، 6، 7، 10، 11، 12) وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة هي الفقرات (5، 9) وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جدا هي الفقرات (1، 8) وان الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (8) والتي نصها (تكفك النسيج الاجتماعي) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.41) ونسبة مئوية (88.2%) وان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (11) والتي نصها (ارتفاع نسب الطلاق) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.24) ونسبة مئوية (64.8%) وتشير هذه النتيجة إلى ان الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت مرتفعة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.54) نسبتها المئوية (70.8%).

(5.1.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

ومن اجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
مرتفعة	79.0	0.87	3.95	تحول محافظة أريحا والأغوار إلى مخبأ للخارجين عن القانون.	1
مرتفعة	77.8	0.89	3.89	اللجوء إلى السلوك الإجرامي.	2

مرتفعة جدا	85.6	0.86	4.28	عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانوني المنطقة C .	3
مرتفعة	77.2	0.88	3.86	تشكيل عصابات إجرامية منظمة.	4
مرتفعة	76.8	0.89	3.84	حيازة السلاح غير الشرعي.	5
متوسطة	65.8	0.45	3.29	فلتان أمني في المنطقة.	6
مرتفعة	77.0	0.60	3.85	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من خلال الجدول (14) أن فقرات الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة جدا فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.29) إلى (4.28)، وان الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة هي الفقرة (6)، وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة هي الفقرات (1، 2، 4، 5) وان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جدا هي الفقرة (3) وان الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (3) والتي نصها (عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانوني المنطقة C) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.28) ونسبة مئوية (85.6%) وان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (6) والتي نصها (فلتان أمني في المنطقة) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.29) ونسبة مئوية (65.8%) وتشير هذه النتيجة إلى ان الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت مرتفعة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.85) نسبتها المئوية (77%).

(6.1.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

ومن أجل الإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من

فقرات المجال، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	إقامة الحواجز الأمنية.	2.65	0.93	53.0	متوسطة
2	حملات أمنية (مطاردة، اعتقالات).	2.62	0.92	52.4	متوسطة
3	الحرص على تطبيق القانون.	2.59	0.91	51.8	منخفضة
4	العمل على تطوير وتحديث القوانين لتكون أكثر رداءً في محاربة الجريمة	2.55	0.89	51.0	منخفضة
5	تعزيز مبدأ سيادة القانون على الجميع).	2.52	0.87	50.4	منخفضة
6	حملات توعوية لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة.	2.51	0.88	50.2	منخفضة
7	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط القانونية.	2.66	0.95	53.2	متوسطة
8	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط الأخلاقية.	2.52	0.88	50.4	منخفضة
9	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط الاجتماعية.	2.60	0.92	52.0	منخفضة
10	تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم.	2.55	0.91	51.0	منخفضة
11	تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الاطفال.	2.78	0.97	55.6	متوسطة

منخفضة	47.4	0.78	2.37	تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الشباب.	12
منخفضة	51.6	0.90	2.58	توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.	13
منخفضة	49.2	0.84	2.46	زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المحافظة والأغوار.	14
منخفضة	50.4	0.87	2.52	إدراج موضوعات أمنية في المناهج الدراسية.	15
منخفضة	48.2	0.80	2.41	تعزيز الخدمات الصحية المتوفرة.	16
منخفضة	52.0	0.92	2.60	تعزيز النشاطات الثقافية الأمنية.	17
منخفضة	51.6	0.91	2.58	العمل على تطوير سياسات اقتصادية مناسبة.	18
منخفضة	51.0	0.90	2.55	العمل مع المؤسسات المدنية لمكافحة ظاهرة الجريمة عبر نشاطاتها مع فئات المجتمع.	19
منخفضة	51.2	0.48	2.56	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من خلال الجدول (15) أن فقرات الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت ما بين المنخفضة والمتوسطة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (2.37) إلى (2.78)، وان الفقرات التي حصلت على درجة منخفضة هي الفقرات (3، 4، 5، 6، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19)، وان الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة هي الفقرات (1، 2، 7، 11)، وان الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (11) والتي نصها (تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الاطفال) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.78) ونسبة مئوية (55.6%) وان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (12) والتي نصها (تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الشباب) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.37) ونسبة مئوية (47.4%) وتشير هذه النتيجة إلى ان الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة

أريحا والأغوار كانت منخفضة وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (2.56) نسبتها المئوية (51.2%).

(2.5) النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

(1.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص هذا السؤال استخدم الباحث اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين Independent t-test ونتائج الجدول (16) تبين ذلك.

الجدول (16)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	ذكر	505	3.4144	.18595	848	.788	.431
	انثى	345	3.4042	.18104			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	ذكر	505	3.5103	.29731	848	.539	.590
	انثى	345	3.4990	.30370			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	ذكر	505	3.5510	.27302	848	1.092	.275
	انثى	345	3.5302	.27233			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	ذكر	505	3.8564	.60941	848	.009	.993
	انثى	345	3.8560	.61149			
الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	ذكر	505	2.5757	.48748	848	.889	.374
	انثى	345	2.5455	.48416			
الدرجة الكلية	ذكر	505	3.3816	.25117	848	.830	.407
	انثى	345	3.3670	.25137			

يتضح من نتائج الجدول (17) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي

انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة

نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الجنس.

(2.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (17) و (18) تبين ذلك.

الجدول (17)

الوصف الإحصائي لمتغير العمر

العمر	الوصف الإحصائي	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الكلية
20 – 18	الوسط	3.4086	3.4984	3.5439	3.8430	2.5970	3.3781
	العدد	190	190	190	190	190	190
	الانحراف	.17021	.29594	.29568	.63185	.46481	.25410
23 – 21	الوسط	3.4243	3.5001	3.5469	3.8735	2.5472	3.3784
	العدد	361	361	361	361	361	361
	الانحراف	.19081	.30106	.26238	.62113	.48877	.25518
26 – 24	الوسط	3.4007	3.5186	3.5412	3.8510	2.5430	3.3709
	العدد	170	170	170	170	170	170
	الانحراف	.18788	.31067	.26074	.57078	.48595	.22683
29 – 27	الوسط	3.3860	3.5152	3.5304	3.8346	2.5867	3.3706
	العدد	129	129	129	129	129	129

.26843	.51084	.60074	.28431	.28984	.17705	الانحراف	
3.3756	2.5635	3.8563	3.5425	3.5057	3.4102	الوسط	المجموع
850	850	850	850	850	850	العدد	
.25121	.48608	.60989	.27277	.29980	.18394	الانحراف	

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير العمر ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً تم عمل اختبار التباين الأحادي

الجدول (18)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير العمر .

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.163	3	.054	1.610	.186
	خلال المجموعات	28.561	846	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.061	3	.020	.226	.878
	خلال المجموعات	76.245	846	.090		
	المجموع	76.307	849			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.027	3	.009	.118	.949
	خلال المجموعات	63.143	846	.075		
	المجموع	63.169	849			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.206	3	.069	.184	.907
	خلال المجموعات	315.597	846	.373		
	المجموع	315.803	849			
الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.450	3	.150	.633	.594
	خلال المجموعات	200.145	846	.237		
	المجموع	200.594	849			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.011	3	.004	.058	.982
	خلال المجموعات	53.565	846	.063		
	المجموع	53.576	849			

يتضح من نتائج الجدولين (18) (19) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية

أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة

الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر.

(3.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (19) و (20) تبين ذلك.

الجدول (19)

الوصف الإحصائي لمتغير الحالة الاجتماعية

الكلية	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الوصف الإحصائي	الحالة
3.3692	2.5914	3.8127	3.5192	3.5130	3.4096	الوسط	اعزب
178	178	178	178	178	178	العدد	
.24657	.49733	.57507	.26880	.30185	.17972	الانحراف	
3.3837	2.5603	3.8811	3.5588	3.5094	3.4090	الوسط	متزوج
513	513	513	513	513	513	العدد	
.24963	.48224	.62278	.27458	.29630	.18616	الانحراف	
3.3574	2.5425	3.8295	3.4924	3.5192	3.4034	الوسط	مطلق
88	88	88	88	88	88	العدد	
.26019	.50981	.60699	.26189	.30841	.18348	الانحراف	
3.3562	2.5426	3.8192	3.5458	3.4442	3.4290	الوسط	ارمل

71	71	71	71	71	71	العدد	المجموع
.26517	.46172	.60733	.27667	.30830	.18140	الانحراف	
3.3756	2.5635	3.8563	3.5425	3.5057	3.4102	الوسط	
850	850	850	850	850	850	العدد	
.25121	.48608	.60989	.27277	.29980	.18394	الانحراف	

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير الحالة الاجتماعية ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم عمل اختبار التباين الأحادي

الجدول (20)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.030	3	.010	.294	.830
	خلال المجموعات	28.694	846	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.301	3	.100	1.117	.341
	خلال المجموعات	76.006	846	.090		
	المجموع	76.307	849			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.454	3	.151	2.044	.106
	خلال المجموعات	62.715	846	.074		
	المجموع	63.169	849			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.814	3	.271	.728	.535
	خلال المجموعات	314.989	846	.372		
	المجموع	315.803	849			
الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.213	3	.071	.300	.825
	خلال المجموعات	200.381	846	.237		
	المجموع	200.594	849			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.097	3	.032	.512	.674
	خلال المجموعات	53.479	846	.063		
	المجموع	53.576	849			

يتضح من نتائج الجدولين (19) (20) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

(4.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (21) و (22) تبين ذلك.

الجدول (21)

الوصف الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل	الوصف الإحصائي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الكلية
ثانوي/مؤهل	الوسط	3.4187	3.5381	3.5556	3.8704	2.6037	3.3973
	العدد	189	189	189	189	189	189
	الانحراف	.20927	.27167	.26797	.62203	.45808	.23386
دبلوم متوسط	الوسط	3.3975	3.4889	3.5366	3.8368	2.5880	3.3696
	العدد	191	191	191	191	191	191
	الانحراف	.18321	.30657	.26881	.58614	.51099	.24757
بكالوريوس	الوسط	3.4066	3.4902	3.5309	3.8642	2.5113	3.3606
	العدد	351	351	351	351	351	351

.26763	.48455	.61843	.27980	.31298	.17249	الانحراف	
3.3881	2.5940	3.8333	3.5476	3.5209	3.4446	الوسط	دبلوم عالي
70	70	70	70	70	70	العدد	
.23559	.46991	.60990	.25990	.29840	.17372	الانحراف	
3.4056	2.6423	3.8537	3.5918	3.5353	3.4048	الوسط	ماجستير فأعلى
49	49	49	49	49	49	العدد	
.22917	.50779	.61391	.27651	.27955	.17575	الانحراف	
3.3756	2.5635	3.8563	3.5425	3.5057	3.4102	الوسط	المجموع
850	850	850	850	850	850	العدد	
.25121	.48608	.60989	.27277	.29980	.18394	الانحراف	

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير المؤهل العلمي ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم عمل اختبار التباين الأحادي

الجدول (22)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.134	4	.033	.987	.414
	خلال المجموعات	28.590	845	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.395	4	.099	1.098	.356
	خلال المجموعات	75.912	845	.090		
	المجموع	76.307	849			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.207	4	.052	.696	.595
	خلال المجموعات	62.962	845	.075		
	المجموع	63.169	849			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.169	4	.042	.113	.978
	خلال المجموعات	315.634	845	.374		
	المجموع	315.803	849			

.116	1.855	.437	4	1.746	بين المجموعات	الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.235	845	198.848	خلال المجموعات	
			849	200.594	المجموع	
.459	.908	.057	4	.229	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.063	845	53.346	خلال المجموعات	
			849	53.576	المجموع	

يتضح من نتائج الجدولين (21) (22) أن مستوى الدلالة أكبر من $(\alpha = 0.05)$ لذلك تم قبول الفرضية أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

(5.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري .

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (23) و (24) تبين ذلك.

الجدول (23)

الوصف الإحصائي لمتغير الدخل الشهري

الدخل	الوصف الإحصائي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الكلية
1500 فاقل	الوسط	3.4212	3.5290	3.5128	3.7872	2.5700	3.3640	3.4212
	العدد	65	65	65	65	65	65	65
	الانحراف	.18387	.31172	.29618	.61415	.50855	.29503	.18387
-1500	الوسط	3.4076	3.4830	3.5163	3.7921	2.5578	3.3514	3.4076

194	194	194	194	194	194	194	العدد	اقل من 2500
.18976	.26320	.50883	.59842	.27387	.30674	.18976	الانحراف	
3.4223	3.3978	2.5597	3.9159	3.5712	3.5199	3.4223	الوسط	-2500
323	323	323	323	323	323	323	العدد	اقل من 3500
.16676	.24246	.46703	.62019	.27818	.29567	.16676	الانحراف	
3.3831	3.3682	2.5647	3.8488	3.5407	3.5034	3.3831	الوسط	-3500
215	215	215	215	215	215	215	العدد	اقل من 4500
.20067	.23540	.47934	.60610	.25841	.29556	.20067	الانحراف	
3.4426	3.3741	2.5938	3.8428	3.5079	3.4833	3.4426	الوسط	4500 فاكثر
53	53	53	53	53	53	53	العدد	
.18440	.26137	.52998	.58508	.25385	.30561	.18440	الانحراف	
3.4102	3.3756	2.5635	3.8563	3.5425	3.5057	3.4102	الوسط	المجموع
850	850	850	850	850	850	850	العدد	
.18394	.25121	.48608	.60989	.27277	.29980	.18394	الانحراف	

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير الدخل الشهري ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم عمل اختبار التباين الأحادي :

الجدول (24)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري .

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.270	4	.067	2.003	.092
	خلال المجموعات	28.454	845	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.228	4	.057	.634	.638
	خلال المجموعات	76.078	845	.090		

			849	76.307	المجموع	
.136	1.756	.130	4	.521	بين المجموعات	الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.074	845	62.649	خلال المجموعات	
			849	63.169	المجموع	
.190	1.536	.570	4	2.279	بين المجموعات	الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.371	845	313.524	خلال المجموعات	
			849	315.803	المجموع	
.992	.066	.016	4	.063	بين المجموعات	الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.237	845	200.531	خلال المجموعات	
			849	200.594	المجموع	
.325	1.166	.074	4	.294	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.063	845	53.282	خلال المجموعات	
			849	53.576	المجموع	

يتضح من نتائج الجدولين (23) (24) أن مستوى الدلالة أكبر من $(\alpha = 0.05)$ لذلك تم قبول الفرضية

أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات عينة

الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين

(2015 – 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري

(6.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات عينة الدراسة

نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين

(2015 – 2019) تعزى لمتغير مكان السكن

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج

الجدولين (25) و (26) تبين ذلك.

الجدول (25)

الوصف الإحصائي لمتغير مكان السكن

المستوى	الوصف الإحصائي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الكلية
مدينة أريحا	الوسط	3.4136	3.5080	3.5593	3.8691	2.5537	3.3808	3.4136
	العدد	354	354	354	354	354	354	354
	الانحراف	.18028	.29746	.28173	.61890	.48248	.25486	.18028
الأغوار	الوسط	3.4024	3.4974	3.5254	3.8560	2.5421	3.3647	3.4024
	العدد	367	367	367	367	367	367	367
	الانحراف	.18551	.30541	.27341	.60928	.48726	.25386	.18551
مخيم	الوسط	3.4234	3.5230	3.5452	3.8217	2.6512	3.3929	3.4234
	العدد	129	129	129	129	129	129	129
	الانحراف	.18971	.29139	.24340	.58969	.48680	.23334	.18971
المجموع	الوسط	3.4102	3.5057	3.5425	3.8563	2.5635	3.3756	3.4102
	العدد	850	850	850	850	850	850	850
	الانحراف	.18394	.29980	.27277	.60989	.48608	.25121	.18394

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير مكان السكنولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم عمل اختبار التباين الأحادي

الجدول (26)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.049	2	.025	.728	.483
	خلال المجموعات	28.674	847	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا	بين المجموعات	.066	2	.033	.365	.694

		.090	847	76.241	خلال المجموعات	والأغوار
			849	76.307	المجموع	
.247	1.399	.104	2	.208	بين المجموعات	الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.074	847	62.961	خلال المجموعات	
			849	63.169	المجموع	
.752	.285	.106	2	.213	بين المجموعات	الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.373	847	315.590	خلال المجموعات	
			849	315.803	المجموع	
.080	2.535	.597	2	1.194	بين المجموعات	الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
		.235	847	199.400	خلال المجموعات	
			849	200.594	المجموع	
.483	.728	.046	2	.092	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.063	847	53.484	خلال المجموعات	
			849	53.576	المجموع	

يتضح من نتائج الجدولين (25) (26) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن.

(7.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المهنة .

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (27) و (28) تبين ذلك.

الجدول (27)

الوصف الإحصائي لمتغير المهنة

المهنة	الوصف الإحصائي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الكلية
مزارع	الوسط	3.4123	3.5116	3.5299	3.8594	2.5480	3.3722	3.4123

192	192	192	192	192	192	192	العدد	
.15764	.25378	.48196	.62236	.28501	.30178	.15764	الانحراف	
3.3974	3.3508	2.5186	3.8244	3.5179	3.4959	3.3974	الوسط	موظف حكومي
130	130	130	130	130	130	130	العدد	
.18256	.23944	.45888	.61712	.28131	.29554	.18256	الانحراف	
3.4078	3.4170	2.5974	3.9750	3.5885	3.5163	3.4078	الوسط	موظف قطاع خاص
80	80	80	80	80	80	80	العدد	
.19027	.26133	.54927	.55442	.28294	.32846	.19027	الانحراف	
3.3699	3.3995	2.6020	3.9429	3.5822	3.5005	3.3699	الوسط	تاجر
73	73	73	73	73	73	73	العدد	
.17704	.25541	.50558	.68393	.26334	.31171	.17704	الانحراف	
3.4235	3.3705	2.5943	3.7861	3.5504	3.4983	3.4235	الوسط	عامل
134	134	134	134	134	134	134	العدد	
.20535	.24230	.48662	.55845	.24334	.30211	.20535	الانحراف	
3.4270	3.3474	2.4997	3.7805	3.5223	3.5072	3.4270	الوسط	طالب
101	101	101	101	101	101	101	العدد	
.18195	.25926	.43386	.60182	.26402	.32072	.18195	الانحراف	
3.4413	3.3733	2.5825	3.8220	3.5398	3.4808	3.4413	الوسط	بلا عمل
44	44	44	44	44	44	44	العدد	
.21080	.26651	.46350	.59866	.28501	.28931	.21080	الانحراف	
3.4058	3.4015	2.6129	3.9219	3.5443	3.5224	3.4058	الوسط	مهنة حرة
96	96	96	96	96	96	96	العدد	

.19178	.24695	.52287	.63336	.27809	.25154	.19178	الانحراف	
3.4102	3.3756	2.5635	3.8563	3.5425	3.5057	3.4102	الوسط	المجموع
850	850	850	850	850	850	850	العدد	
.18394	.25121	.48608	.60989	.27277	.29980	.18394	الانحراف	

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقا ظاهرية في متوسطات متغير المهنة ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً تم عمل اختبار التباين الأحادي

الجدول (28)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المهنة .

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.238	7	.034	1.004	.427
	خلال المجموعات	28.486	842	.034		
	المجموع	28.724	849			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.092	7	.013	.146	.994
	خلال المجموعات	76.214	842	.091		
	المجموع	76.307	849			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	.443	7	.063	.850	.546
	خلال المجموعات	62.726	842	.074		
	المجموع	63.169	849			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	3.515	7	.502	1.354	.222
	خلال المجموعات	312.288	842	.371		
	المجموع	315.803	849			
الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	بين المجموعات	1.296	7	.185	.782	.602
	خلال المجموعات	199.298	842	.237		
	المجموع	200.594	849			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.409	7	.058	.926	.485
	خلال المجموعات	53.166	842	.063		
	المجموع	53.576	849			

يتضح من نتائج الجدولين (27) (28) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة

الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير المهنة.

(8.2.5) النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة.

ولفحص هذا السؤال استخدم الباحث اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين Independent t-test ونتائج الجدول (29) تبين ذلك.

الجدول (29)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة.

المجال	ضحية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	نعم	211	3.4003	.17519	848	-.908-	.364
	لا	639	3.4135	.18675			
الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار	نعم	211	3.5020	.28470	848	-.206-	.836
	لا	639	3.5069	.30482			
الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	نعم	211	3.5490	.27248	848	.394	.693
	لا	639	3.5404	.27305			
الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	نعم	211	3.8839	.61942	848	.758	.448
	لا	639	3.8472	.60693			
الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	نعم	211	2.5859	.47411	848	.774	.439
	لا	639	2.5560	.49011			
الدرجة الكلية	نعم	211	3.3842	.24663	848	.571	.568
	لا	639	3.3728	.25283			

يتضح من نتائج الجدول (29) أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي

انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة

نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 –

2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة.

(3.5) نتائج المقابلات :

بعد الانتهاء من عمل المقابلات مع (5) أعضاء من أعضاء أجهزة الأمن والمحافظة في محافظة أريحا

والأغوار ، تم التوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (30) والجدول رقم (31):

القسم الأول: نتائج البيانات الديموغرافية:

تتمثل نتائج البيانات الديموغرافية لأعضاء أجهزة الأمن والمحافظة في محافظة أريحا والأغوار كما في

الجدول رقم (30).

جدول رقم (30): نتائج البيانات الديموغرافية للمقابلات

رقم المقابلة	الاسم	العمر	المؤهل التعليمي	مكان العمل	المسمى الوظيفي
مقابلة 1	رائد دغلس	57	دبلوم	قوات الأمن الوطني	قائد منطقة أريحا والأغوار
مقابلة 2	ابراهيم أبو داهوك	50	بكالوريوس	محافظة أريحا والأغوار	المستشار الأمني لشؤون العشائر والسلم الأهلي لمحافظة أريحا والأغوار
مقابلة 3	هاني زبيدات	41	دكتوراه	محافظة أريحا والأغوار	مستشار قانوني لمحافظ محافظة أريحا والأغوار
مقابلة 4	محمد ابراهيم	52	بكالوريوس	المخابرات العامة	مدير مخابرات محافظة أريحا والأغوار
مقابلة 5	فضل عادي	40	بكالوريوس	الأمن الوقائي	مدير التحليل والمعلومات في الأمن الوقائي لمحافظة أريحا والأغوار

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة كانوا ذكورا ولا وجود لأي انثى بينهم فقد كان عدد الذكور (5) وعدد الإناث (0)، وكانت أعمارهم تتراوح بين (40-57) عاما، أي أنهم يتمتعون بالخبرة المناسبة والتي تتناسب مع هذا العمل، وأوضح الجدول أن أغلبهم من حملة الشهادات العليا فكان المؤهل التعليمي لأفراد المقابلة يتراوح بين (دبلوم و دكتوراة)، وجميعهم يعملون في نطاق محافظة أريحا أي أنهم متطلعون بما يكفي على مجريات الأمور هناك.

القسم الثاني: نتائج أسئلة المقابلات:

بعد إجراء المقابلات مع أعضاء أجهزة الأمن والمحافظة في محافظة أريحا والأغوار، تمّ التوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (31):

جدول رقم (31): نتائج أسئلة المقابلات

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟	
رائد دغلس	<ol style="list-style-type: none"> 1. الزحف الديموغرافي من الخارج بالتشكيل واصطدام الثقافات 2. الاحتلال للموقع الجيوسياسي لأريحا وتدخلاته 3. المناخ الخاص بأريحا والسياحة الداخلية بها 4. الفيلات والشاليهات 650 فيلا 750 شاليه 5. العقديات على الأملاك العامة (الأراضي) الحكومية والوقفية والخاصة
ابراهيم أبو داهوك	<ol style="list-style-type: none"> 1. في القانون؛ القواعد الأمرة والقواعد العشائرية ينقصها الإجراء في التنفيذ وإيقاع العقوبة 2. القواعد الأخلاقية الغير أمرة في ظل الحداثة الإلكترونية وغيرها أوجدت انحلال في القواعد الأخلاقية وضرب في بنى المجتمع (الأسرة، المدرسة، الجامعة، المجتمع) 3. الاحتلال وسياساته في تغذية الخلافات من خلال توفير المناخ لارتكاب الجرائم 4. الجرائم بسبب المال واللجوء للنصب والاحتتيال والاعتداء على الممتلكات 5. ضعف التشريعات
هاني زبيدات	<ol style="list-style-type: none"> 1. عدم مقدرة التشريعات النافذة في فلسطين بالحد من ارتكاب الجرائم بسبب عدم كفاية العقوبة ووجود العديد من الجرائم المستحثة التي لا يشتمل القانون على محاكاتها حيث ان القانون المستخدم هو القانون الأردني سنة 1960 2. الفقر لدى عامة السكان مع تصاعد الظروف الاقتصادية من الغلاء وارتفاع مستوى المعيشة حيث لن محافظة اريحا تتسم بانخفاض مستوى الدخل والعمالة 3. الاحتلال واجراءاته السلبية ومخططاته الامنية الهادفة الى وضع المعضلات والعراقيل أمام تنفيذ السياسات الفلسطينية في المحافظة ودوره في نشر الجريمة وتشجيعها بل صناعتها في غالب الاحيان.

<p>1. بسبب تنوع الفئات الاجتماعية لسكان المحافظة (بدو، فلاحين، مدنيون، لاجئوا مخيمات) وما ترافق مع ذلك في ال 15 سنة الأخير من زحف ديمغرافي لفئات سكانية تنحدر من الاراضي المحتلة سنة 1948 والقدس الشريف والخليل ورام الله وبيت لحم حيث نتج عن ذلك وجود ثقافات وقيم خاصة بكل فئة من هذه الفئات مما أدى إلى اصطدام الثقافة المحلية للمواطنين وولد ثقافة لا تشبه النسق العام في المحافظة نتج عنه كثير من السلوكيات والممارسات الغريبة التي أمست ظواهر تشكل اختراق في البنى الاجتماعية للمجتمع المحلي نتج عنها ظواهر اجتماعية سلبية القت بظلالها على الجو العام والمناخ الاجتماعي سلبا</p> <p>2. ارتفاع ثمن الاراضي مس في الامن الاقتصادي لافراد المجتمع المحلي وبالتالي ألقى بظلاله على الوضع الاجتماعي حيث تأثر ذلك سلبا</p> <p>3. وجود الموشافات الزراعية والمستوطنات الإسرائيلية وتوجه عنصر الشباب من كلا الجنسين للعمل هناك ونتيجة احتكاكهم بالمستوطنين الاسرائيلين الذين في غالبيتهم هم رجال أمن وعسكريين إسرائيليين ومنحدرين من دول عالمية عالمية متعددة يحملون ثقافات وقيم غريبة عنا جعل ذلك من البعض بأن يتأثر في ذلك ويحمله كفايروس سبب العدوى السلبية في مجتمعنا المحلي هذا من جانب ومن جانب اخر أصلا سكان هذه المستوطنات والموشافات بوصفهم أنف ذكره يعتمدون الى بث سموم الانحطاط والاستهداف الامني لعنصر هذا الشباب والعبث في البيئة الخاصة للمجتمع الفلسطيني لاغراضهم بعيدة المدى</p> <p>4. الموقع الجيوسياسي لمحافظة أريحا والأغوار، على أطول حدود مع الأردن الشقيق والامتزاج العرقي ما بين سكان المحافظة الاصلين وانقاسامهم تقريبا في مكان الاقامة (الأردن واريحا) هذا مهد الى زحف بعض مظاهر الجرائم المستحدثة في الاردن لدينا هنا وأبرزها (السراقات والإخلال في النظام العام والتهديب عبر الحدود) هذا من جانب ومن جانب آخر طول الحدود ووقوع غالبيتها في مناطق سي خارج سيطرة السلطة الامنية وصمت الاحتلال شجع ظاهرة تهريب السلاح الى اراضيها مما شكل عبئا مضاعفا علينا ووفر الجريمة بكامل اركانها لكي تمارس في مناطقنا</p>	<p>محمد ابراهيم</p>
<p>1. عدم وجود سيطرة أمنية فلسطينية على الحدود الأردنية الفلسطينية لوقوعها في منطقة سي التي تحت السيادة الإسرائيلية</p> <p>2. الجهد الأمني المبذول مقيد ومكبل في ممارسة الصلاحيات للضبط والسيطرة لاسباب الموانع الاسرائيلية المتخذة</p> <p>3. وجود المزيج الاجتماعي الغير متجانس والزحف الديمغرافي في المنطقة</p> <p>4. لجوء اصحاب السلوك المنحرف والتارات ومرتكبي الجرائم الى المنطقة حيث انها تمثل مساحة شاسعة تشكل ثلث المحافظات الشمالية</p> <p>5. جائحة كورونا التي القت بظلالها مما اثقل عبي المؤسسة الامنية التي ادت الى عدم التوازن في صرف الجهد وتوزيعه تحت الاعباء الثقيلة حيال ذلك</p> <p>6. الوضع العام السياسي والاقتصادي والحصار المالي للسلطة خلق حالة</p>	<p>فضل نادي</p>

<p>من عدم الاستقرار</p> <p>7. تنامي النزعة العشائرية والقبلية لدى السكان في المنطقة وتراجعها لضمان حفظ السلم الاجتماعي</p> <p>8. استقبال اريحا ومحافظتها لخاصيتها السياحية والزراعية ومناخها لوافدين اصبحوا مقيمين بها من كافة بقاع فلسطين المحتلة مما قاد ذلك الى وجود خليط اجتماعي غير متجانس في العادات والتقاليد الخاصة بكل فئة مما اثر على نسق وسلوك المجتمع الذي برز منه السلبيات بمستوى ممارسة الانحرافات والجرائم</p> <p>9. العملية المنظمة في عقيدة الاحتلال الاستراتيجية التي يمارسها اولا لارهاق واختراق المجتمع الفلسطيني الداخلي لتغذية الجرائم بشكل عام .</p>	
السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟	
<p>1- جرائم المخدرات وتحديد التعاطي</p> <p>2- الجريمة الالكترونية</p> <p>3- السرقات</p> <p>4- تلويث البيئة الاجتماعية/ الضجيج في الفلل</p>	رائد دغلس
<p>1- الجرائم الأخلاقية التي تأتي عبر السوشالميديا</p> <p>2- الاعتداءات على الاملاك العامة (الحكومية والوقفية)</p> <p>3- الجور على المناطق الخضراء في عمليات الانشاء المباني والفلل وضرب المنظومة الزراعية في المحافظة.</p>	ابراهيم أبو داهوك
<p>1- الاعتداء على الممتلكات الحكومية والوقفية والخاصة</p> <p>2- تهريب السلاح عبر الحدود الأردنية ومن خلال المستوطنات</p> <p>3- المخدرات (زراعة وتجارة وتعاطي) من قبل الاجيال الشابة من الجنسين</p> <p>4- جرائم الابتزاز الالكتروني.</p>	هاني زبيدات
<p>1- الجرائم الالكترونية (الابتزاز المادي والجنسي)</p> <p>2- السوشال ميديا هي مثلت طريق سهل وسريع للمجرمين لممارسة جرائمهم وتعلم الجريمة واستخدامها</p> <p>3- بعض مظاهر الاتجار بالجنس ومتهان الدعارة لاسباب الفقر باستغلال من اصحاب المال</p> <p>4- جرائم القتل على اثر الثأر من اصحاب اللجوء المطرودين بالدم وخاصة من محافظة الخليل وأريحا</p> <p>5- جرائم المخدرات وخاصة المستنبتات والاشتال واستخدام الفلل المؤجرة للترويج والتعاطي والاتجار</p>	محمد ابراهيم

6- تهريب المخدرات من خلال المستوطنات وحدود الاردن.	
1- الاعتداء على حقوق الغير 2- تهريب السلاح عبر الحدود 3- الاعتداء على املاك الدولة والوقف الاسلامي 4- المخدرات (تعاطي- ترويج- زراعة) 5- الجرائم الالكترونية والابتزاز المادي.	فضل نادي
السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟	
1- التفكك الأسري والعشائري 2- الانقسام الاجتماعي على أساس المناطقية 3- هدر الاراضي الزراعية أمام الحركة العمرانية 4- وجود الفوارق الاقتصادية في المجتمع.	رائد دغلس
1- التفكك الأسري 2- ضرب القيم الخلقية في المجتمع 3- العنوسة لدى النوع الاجتماعي(الفتيات) 4- البطالة وما يرتبط بها من انعكاس اجتماعي داخل الأسر وصل إلى حد الطلاق واللجوء إلى ممارسات خارجة عن المألوف 5- ولود ثقافة فرعية لا تشبه ثقافة المجتمع والغربية عنه 6- تردي الوضع الاقتصادي للأسر والأفراد 7- بروز فوارق طبقية (غني وفقير) وبالتالي تولد الحقد الطبقي الذي يعد دافع أساسي لارتكاب الجرائم 8- تشغيل القاصرين من الجنسين كأيدي عاملة في المستوطنات الإسرائيلية وفي الفلل الخاصة للإيجار 9- عمل المرأة ربة البيت في أعمال التنظيف في المستوطنات أو الفلل الخاصة للإيجار مما أدى لتعدي على دورها كربة بيت وأم لأبناء بحيث يبرز فعلا دور الأمومة والتربية حيال ذلك.	ابراهيم أبو داهوك
1- هناك بعض المظاهر التي تحدث شرخا في تفكك المجتمع المحلي من حيث تنامي شعور القبالية والعشائرية 2- تفكك في بنى الاسرة وحدة البناء الاجتماعية 3- اعاقا الاستثمار والتنمية داخل المحافظة 4- احداث اختراق سلبي لدى الجيل الناشئ والمس بالقيم المجتمعية 5- الوصم ونبد الافراد اصحاب السلوك المنحرف داخل الاسرة وفي بعض	هاني زبيدات

الحالات التبرء منه (إلقاؤه خارج الأسرة).	
<p>1- نعاني من بعض مظاهر التسبب في الشوارع من قبل الفتوة والاطفال نتاج التفكك الاسري</p> <p>2- التسبب في الإضرار للسيطرة الابوية والامومة بمعنى عدم الضبط الاجتماعي</p> <p>3- ارتفاع ملحوظ في العنوسة والعزوف عن الزواج ونسب الطلاق</p> <p>4- هناك اصبحت مساحة مثيرة في المجتمع حيث بدأ يبرز طبقة فقيرة وصاحبة عوز وطبقة تسيطر على المال وتحوزة</p> <p>5- تدني المستوى الثقافي بين عنصر الشباب بين كلا الجنسين.</p>	محمد ابراهيم
<p>1- الجور العمراني الذي اصاب المناطق الزراعية مثل عملية طاردة للقوى العاملة المحلية للتوجه بالعمل في المستوطنات الاسرائيلية وما يخص ذكره القاصرين من كلا الجنسين اضافة الى البطالة للعاملين في الزراعة</p> <p>2- استخدام القاصرين والنساء ربات البيوت في اعمال التنظيف في الفلل السياحية</p> <p>3- التفكك الاسري الذي يختص بمتعاطي المخدرات ونبذهم والتبرئه منهم اسريا</p> <p>4- ظاهرة العنوسة للشباب والشابات نتيجة تردي الوضع الاقتصادي مما يقود الى مسلكيات وانحرافات اجتماعية</p> <p>5- وجود مؤشرات لفوارق طبقية بين سكان المنطقة وتحديدا بعد حركة الاستثمار العمرانية بها</p> <p>6- ظاهرة فلل التاجير والمساهمة في انتشار الجريمة من خلال الممارسات الخارجة عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي مست الاداب العامة</p> <p>7- سهولة الوصول واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ادى الى انتشار سريع للجريمة من حيث تعلمها واستخدامها.</p>	فضل نادي
السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟	
<p>1- جهد لوجستي أمني</p> <p>2- التشثيت للجهود المبذولة</p> <p>3- لجوء كثر من أصحاب السوابق الأمنية والعشائرية إلى المحافظة</p> <p>4- الامتداد العشائري والعرفي لبعض العشائر مع السكان الداخل في السبع ومناطق المحتلة سنة 1948 وتأثير ذلك على الاستقرار الأمني.</p>	رائد دغلس
<p>1- نعاني من مشكلة في التخطيط</p> <p>2- عدم وجود الاستقرار الاجتماعي</p>	ابراهيم أبو داهوك

<p>3- اختراق في القيم الاساسية في المجتمع</p> <p>4- اريحا سلة غذاء الوطن نتيجة لاستثمارات في المشاريع والمباني أدى إلى انخفاض مستوى الزراعة الاقتصادي مما أثر على عناصر الانتاج(الأثر بلا سبب)</p> <p>5- عدم القدرة على رسم الصورة النمطية للمواطن.</p>	
<p>1- تهديد السلم الأهلي</p> <p>2- تهديد الأمن والنظام العام</p> <p>3- تهديد الأمن الشخصي باموالهم وممتلكاتهم وأبنائهم.</p>	<p>هاني زبيدات</p>
<p>1- عدم تحديث القانون لمعالجة الجرائم وخاصة المخدرات والسوشال ميديا</p> <p>2- هناك عود للجريمة وهذا ما يدل على فشل عمليات الاصلاح وذلك عائد الى نقص في اركان العملية الاصلاحية</p> <p>3- تحمل العبئ الاضافي من قبل المؤسسة الامنية لتنامي الجريمة</p> <p>4- حجب المعلومات عن المؤسسة من قبل السواد الاعظم من المجتمع تحت عامل ضاغظ (الخجل- الخوف من الفضيحة- التعصب العائلي والعشائري- عدم الحاق الضرر في الدائرة الاجتماعية الخاصة في مرتكبي الجرائم).</p>	<p>محمد ابراهيم</p>
<p>1- تضاعف الجهد الامني واللوجستي المصروف من قبل المؤسسة الامنية لتغطية احتياجات مكافحة الجرائم</p> <p>2- قلة الكادر المتخصص الذي يغطي المساحة الشاسعة لمحافظة اريحا والاعوار التي تمثل ثلث مساحة المحافظات الشمالية ووقوعها باغلبها في مناطق السيطرة الامنية الاسرائيلية</p> <p>3- معضلة التشريعات القانونية النازمة لمحاكمات الجرائم المستحدثة كون القانون المستخدم والمعتمد لدى القضاء هو القانون الاردني لسنة 1960</p> <p>4- ظاهرة العود الى الجريمة وفشل العملية الاصلاحية</p> <p>5- نقص في عدد مراكز الاصلاح والتاهيل التي يجب ان تحوز على برامج وكوادر مؤهلة ولوجستيات محققة للغاية نفسها.</p>	<p>فضل نادي</p>
<p>السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟</p>	
<p>1- الإجراءات مستدامة</p> <p>2- غرفة العمليات المركزية لكافة المؤسسة الأمنية</p> <p>3- اللجنة الأمنية الدائمة لقيادة المحافظة الأمنية</p> <p>4- المشاركة ما بين المؤسسة الامنية ومنظمات المجتمع المدني كشريك في مواجهة المعضلات</p> <p>5- والانسجام معا حتى مع القوى السياسية في المحافظة</p>	<p>رائد دغلس</p>

<p>6- عمليات التعبئة والدعم النفسي والنوع الاجتماعي داخل المؤسسة الامنية دفع بذلك الى كسر الحاجز ما بين المؤسسة الامنية والمواطن وثقة المواطن بالمؤسسة الأمنية واسهمت الى حد كبير بالاستقرار الامني.</p>	
<p>1- دوائر العلاقات العامة التي تحقق التواصل ما بين المؤسسة الأمنية والأهالي</p> <p>2- اللجنة الأمنية من رؤساء المؤسسة الأمنية في المحافظة التي تعقد اسبوعيا لمناقشة أوضاع المحافظة في كل أبوابها</p> <p>3- إنشئ مجلس عشائري للمحافظة يضم شيوخ وعشائر ومخاتير وأركان منظمة المجتمع المدني لمناقشة شؤون المواطنين والمعضلات التي يتعرضون لها.</p> <p>4- إعطاء دور فعلي في رسم السياسات الخاصة في المحافظة في قوى المجتمع المدني على اختلاف اشكالها وتخصصاتها.</p>	<p>ابراهيم أبو داهوك</p>
<p>1- وجود مجلس استشاري للمحافظة لمناقشة كافة الأوضاع العامة للمحافظة ينعقد شهريا بشكل دوري</p> <p>2- انعقاد اللجنة الأمنية إسبوعيا التي تناقش أوضاع الأمن والاقتصاد للمجتمع</p> <p>3- وجود لجان الإصلاح المرتبطة بالمحافظة</p> <p>4- استخدام القوى الضابطة من المؤسسة الأمنية بغرض حماية المجتمع وأفراده</p> <p>5- اعدت مسودة قوانين تعالج وتحد من الجرائم المستحدثة في انتظار اقرارها من قوى المستويات السياسية والتشريعية لذلك.</p>	<p>هاني زبيدات</p>
<p>1- تفعيل الدور الاعلامي والتثقيفي للمجتمع عبر الندوات والمحاضرات واللقاءات مع قادة المجتمع المدنيين</p> <p>2- تنفيذ العقوبة الرادعة للجريمة</p> <p>3- تطبيق القانون على الجاني</p> <p>4- تعدد مراكز التاهيل والاصلاح لبرامج وطواقم مؤهلة ومدربة</p> <p>5- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الامنية بغرض تحقيق المشاركة المجتمعية لرسم السياسات العامة</p> <p>6- تفعيل المؤسسات العلمية والجامعية والمدرسة للحد من الجريمة.</p>	<p>محمد ابراهيم</p>
<p>1- اللجنة الامنية الاسبوعية لمناقشة ابرز الظواهر والتحديات برئاسة المحافظ وقادة الاجهزة</p> <p>2- استخدام وسيلة الاعلام بكل اشكالها لمعالجة الجرائم</p> <p>3- البرامج وورشات العمل والتوعية في المناطق العشوائية القرية والارياف نستهدف النوع الاجتماعي المرأة</p>	<p>فضل نادي</p>

<p>4- استخدام الدوريات المشتركة المحمولة والراجلة لقوى الامن في الاحياء الوسط المجتمعي</p>	
<p>5- تاهيل الكادر الوظيفي لدينا لغرض مكافحة الظواهر للجريمة بكل اشكالها</p>	
<p>6- التنمية المستدامة التي تعتمد من خلال وراثه الظواهر وكيفية المتابعة والمعالجة لها تحديدا السوشال ميديا</p>	
<p>7- متابعة الشارع في التوعية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة ومتابعة السوق المحلي لصالح المواطن.</p>	

وهذا ما تم التوصل اليه بعد اجراء 5 مقابلات مع بعض أعضاء الأجهزة الأمنية وأعضاء ومستشارين في محافظة أريحا والأغوار والتي تساعد في حصر أهم أسباب ارتكاب الجريمة داخل محافظة أريحا والأغوار بالإضافة الى أكثر أشكال الجرائم انتشارا في المحافظة، اضافة الى التعرف على الاثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة في المحافظة ، والتعرف أيضا الى الاثار الأمنية المترتبة على ظاهرة الجريمة، اضافة الى أهم الاجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والجهات المعنية والمختصة في محافظة أريحا والأغوار لمكافحة الجريمة داخلها.

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1-6) مقدمة

(2-6) مناقشة أسئلة الدراسة

(3-6) مناقشة فرضيات الدراسة

(4-6) ملخص نتائج الدراسة

(5-6) توصيات الدراسة

مناقشة النتائج والتوصيات

(1_6) المقدمة:

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها وقد تم التوصل إليها عن موضوع الدراسة وهو (واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار) من وجهة نظر فئة شباب بالفترة الواقعة ما بين (2015-2019) بطريقة علمية واضحة على النحو الآتي:

(2-6) مناقشة أسئلة الدراسة:

تضمنت أسئلة الدراسة على سؤال رئيس واحد وهو " ما واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب في الفترة الواقعة ما بين (2015-2019) والذي تفرع عنه أسئلة فرعية أخرى، وللإجابة على السؤال الرئيس يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية):

(1-2-6) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (11) تبين أن هناك كثير من الأسباب التي تقف خلف ارتكابها في محافظة أريحا والأغوار، حيث أظهرت النتائج أن أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حصلت على متوسط حسابي (3.41) ونسبة مئوية (68.2%) وهذا يدل على أن هناك الكثير من الأسباب العديدة التي تقف وراء ارتفاع نسبة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار، كما وأظهرت النتائج أن الفقرة رقم (1) والتي نصها (الفقر) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.93) ونسبة مئوية (78.6%)، حيث أن الفقر هو الدافع الأقوى إلى الوقوف خلف الجريمة بمحافظة أريحا والأغوار لما أنتجه من فوارق اجتماعية ومعيشية بين فئات السكان هناك وبالتالي أدى لفرز طبقي في المجتمع المحلي للمحافظة حيث أن هناك من يملك رأس المال في وجهه المادي النقدي والمادي العقاري وهذا ما جعل هذه الفئة تتحكم بالمستوى المعيشي والتشغيلي للسكان، ومن المؤكد أن المجتمع عندما ينقسم هذه القسمة الظالمة بمن

يملك ومن لا يملك بالتالي سيدفع هذا العامل الفئة الأخرى المقصودة هنا الفقراء للضرر المادي الذي هو الدافع الحقيقي للإضرار النفسي الذي يتحكم في سلوك وأداء الأفراد ويلعب دورا حاسما في تصرفاتهم أو البحث حسب وجهات نظر أفرادهم عن سبل الإنعتاق من قلة الحيلة والخروج من مأزق الحياة ومتطلباتها والبحث لدى الفرد عن تحسين شروط حياته من وجهة نظره وما يقصده هنا ممن لا يملكون رؤيا واضحة للحياة وهم أنفسهم من يقع في دائرة الفعل بارتكاب الجرائم على اختلاف أنواعها ومسمياتها من الجرائم إلى درجة دفع البعض للوصول إلى ما سمي (بالحدق الطبقي) مجازا وهذا ما يتفق مع دراسة (Myzafer&Engjellushe,2013) حيث أظهرت النتائج أن من أهم عوامل ارتكاب الجرائم عدم ملائمة الأوضاع الاقتصادية وهذا تماما ما أوضحت نتائج الدراسة الحالية، كما أكده (الدكتور هاني زبيدات المستشار القانوني لمحافظة أريحا والأغوار) خلال إجراء المقابلة معه أن من أهم أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار هو الفقر لدى عامة السكان مع تصاعد الظروف الاقتصادية من الغلاء وارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما توضحه النظرية (الايكولوجية) للجريمة والتي أشارت إلى أن الفقر هو من أهم السمات الموجودة بالمجتمعات التي تتسم وتتصف بارتفاع معدلات الجريمة.

ويليها الفقرة رقم (3) التي نصها (البطالة) والتي حصلت على متوسط حسابي (3.91) ونسبة مئوية (71.2%) ومن الطبيعي بأن تلعب البطالة دورا رئيسا في انخفاض المستوى المعيشي للسكان بشكل عام ولأصحاب الدخل المتدني أصلا بشكل خاص، بحيث أن البطالة تعني عدم توفر فرص العمل للأفراد والذي يرتبط به المردود المالي الأساس في تصريف الشؤون بالمتطلبات الحياتية للفرد وعائلته وبالتالي هذه تضع الأفراد وأصحاب الغير مهاريين والذين لا يملكون المستوى الثقافي الحياتي من مهبط الضيق والضرر والاستسلام أمام الضغوطات الحياتية ومتطلباتها، إضافة إلى اضمحلال الفرص للحصول على متطلبات الحياة اليومية التي تصل في بعض الأحيان لتهديد الفرد للحصول على قوته اليومي، تحت كل هذا ومن المؤكد أن يدفع هؤلاء الأفراد والمقصودين بدراستنا هنا للانحراف لارتكاب الجرائم كسبيل أقصر ظنا منهم بان في ذلك يحسن شروط حياتهم بالحد الأدنى وخاصة بان فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية تكاد تكون معدومة أمامهم وهذا ما يتوافق مع (النظرية الاقتصادية) التي تنص على أن البطالة وتدني المستوى المعيشي يلعبان دورا مهما في معدلات ارتكاب الجريمة وهذا ما أكده (حامد، 2008) في دراسته بعنوان (الأبعاد المكانية للجريمة

بولاية جنوب كودفان: دراسة في الجغرافية الاجتماعية)، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية ما بين الخصائص الاقتصادية ومعدلات ارتكاب الجريمة وهذا ما أكده أيضا (إبراهيم أبو داهوك مسؤول السلم الأهلي والشؤون العشائرية لمحافظة اريحا والاغوار) خلال إجراء المقابلة معه حيث أشار إلى أن من أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة اريحا والاغوار الجرائم بسبب المال وارتفاع معدلات البطالة وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

وحصلت الفقرة رقم (8) والتي نصها (التسرب المبكر من المدارس) على اقل متوسط حسابي حيث حصلت على متوسط حسابي (3.19) وبنسبة مئوية (63.8%).

نعم إن التسرب من المدارس يعتبر أحد الأسباب التي يمكن بأن تلعب دورا في ارتفاع نسبة الجريمة بشكل عام إلا ان النسبة التي حصلنا عليها في محافظة اريحا والاغوار والتي اشرنا اليها هنا انفا كانت اقل النسب الدافعة للجريمة وبالتالي لم تكن سببا قويا أي فقرة (التسرب من المدارس) بارتكاب الجريمة في محافظة اريحا والاغوار، حيث ان هناك الكثير من الاسباب الاخرى التي تعتبر اقوى بالدوافع لارتكاب الجرائم أو اللعب في ارتفاع نسبة الجريمة في محافظة اريحا والاغوار ومنها ضعف التعليم وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي للفئة تلك وبالتالي يؤدي ذلك إلى اللعب في التركيبة الذاتية لأفراد هذه الفئة التي من المؤكد بان لديها أمية خاصة في منهم سبل الحياة وتصرفيها وضعف حقيقي بفهم الأعراف المجتمعية والقوانين الناظمة لحياة المجتمعات والأبعاد التي ينطوي عليها تصرفاتهم وبالتالي سيمسون عرضة للانزلاق في وحل الجرائم على اختلاف مستوياتها ومسمياتها ولنا حكمة بقول الشاعر (وبالعلم نبني بيوتا لا عماد لها وبالجهل تهدم بيت العز والكرم) وهذا ما تؤكدته دراسته (كليوي والبركي، 2016) والتي كانت بعنوان (التحليل المكان لجرائم الأحداث في محافظة المثنى: دراسة في جغرافية الجريمة) والتي أشارت بالنتائج التي توصلت إليها أن المستوى التعليمي للأحداث كانت من ابرز أسباب السلوك الإجرامي، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

وأشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن سوء المسكن من أكثر الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجرائم في محافظة أريحا والأغوار وتمثل أكبر المحافظات الفلسطينية مساحة في دولة فلسطين، إلا أن غالبية هذه المساحة من تقع بدءا من الأغوار الشمالية حتى الحدود الجنوبية للمحافظة شواطئ البحر الميت تحت السيطرة الامنية الاسرائيلية المتمثلة في المناطق العازلة على الحدود، اضافة إلى

مساحات ليست بسيطة من حقل الالغام التي تفصل ما بين المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين وكذلك المساحات الاخرى مشغولة بالأراضي الزراعية (الموشافات) المستوطنات الزراعية الخاصة للمستوطنات وكذلك المستوطنات السكنية للمستوطنين، مضافا اليها مساحات شاسعة محرمة على سكان المحافظة كونها تشغل ميادين ورماية وتدريب بري لما يطلق عليه جيش الدفاع الإسرائيلي هذا عودا عن الشوارع الالتفافية التي تؤدي خدمة للاسرائيليين لا غير ممن التهمت آلاف مؤلفة من دونمات الاراضي مضافا للاراضي الاميرية التي تقع تحت مسمى اراضي حكومية والتي غالبها بالمنطقة المصنفة (C) تحت السيطرة الأمنية والإدارية الاسرائيلية المتحكمة بالترخيص والبناء، هذا دفع إلى وجود كثافة سكانية تمركزت في المنطقة المصنفة (A) وتحديدا داخل مدينة اريحا ومخيماتها وجزء ليس بيسير من السكان ممن يعيشون في مناطق الشعاب والاوادية المحصورة في مناطق (C) سواء في مناطق نبع العوجا المعرجات او التجمعات في فصايل والجفتك وعين البيضاء وزبيدات ومرج نعجة او في مناطق النبي موسى والخان الاحمر او عين فارة ممن يلاحقون ويضغط عليهم لحظيا من قبل المستوطنين وقوات امن اسرائيل ودوائر التنظيم والطابو لديهم وينغصون عليهم معيشتهم اليومية، على الرغم من افتقار تلك المناطق السكنية لابسطة سبل الحياة فلا كهرباء ولا ماء ولا بنية تحتية ومساكنهم من بيوت الشعر او حتى الصفيح الذي يزيد الجو لهيبا بفعل المناخ الخاص بمحافظة اريحا والاغوار، هذا ما هيك على ان من يسكنون المخيمات سواء في عقبة جبر او عين السلطان بمساحة ضئيلة جدا وباكتظاظ سكاني كبير، وما يرتبط مع ذلك من سوء الخدمات الحياتية والبنى التحتية الاساسية وشح المياه والاحمال الزائدة على الكهرباء والتي بالكاد ان تفي بحاجة السكان مع ترافق الظروف المناخية القاسية، اما بالنسبة إلى مدينة اريحا وارضها التي خضعت إلى الجور السكني تحت وطأة المشاريع العمرانية من اقامة الفلل الاستثمارية والمشاريع الخاصة العمرانية للمستثمرين القادمين من خارج المحافظة مما انتج عن ذلك ضيق المساحات على سكان المدينة الاصليين، وبالتالي ان الزيادة الديمغرافية للاسرة الواحدة او للسكان بشكل عام لعب دورا اساسيا في تركيز بؤر للكثافة السكانية العالية، وهذا بحد ذاته يلعب دورا اساسيا في ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظة اريحا والاغوار، وما يؤكد (السعايدة، 2020) في دراسته بعنوان (التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان) حيث اظهرت النتائج ان من اهم اسباب ارتكاب الجريمة والسلوك الاجرامي يتمثل في الكثافة السكانية، وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج الدراسة الحالية، وهذا ما اكده ايضا دراسة (الخطيب واخرون، 2019) بعنوان (العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر

مرتكبيها في مركزي اصلاح وتاهيل مدينتي بيت لحم واريحا: دراسة في جغرافية الجريمة) والتي أظهرت نتائجها ان من اهم اسباب ارتكاب الجريمة هو نوعية السكن.

اضافة إلى ما تقدم يوجد هناك ايضا الكثير من الاسباب والدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في محافظة اريحا والاعوار الفساد وانتشار المخدرات في المنطقة وعمالة الاطفال وانتشار السلاح الغير قانوني وعدم وجود قوانين رادعة وتراجع القيم الاخلاقية وممارسات الاحتلال هذا كله اسباب جوهرية ادت وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة اريحا والاعوار.

(2-2-6) مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما الجرائم الأكثر انتشارا في محافظة أريحا

والأغوار؟

بعد اجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (12) تبين ان هناك الكثير من الجرائم المنتشرة في محافظة اريحا والاعوار، حيث اظهرت النتائج ان الجرائم الاكثر انتشارا في محافظة اريحا والاعوار حصلت على متوسط حسابي (3.50) وبنسبة مئوية (70%)، وهذا يدل على ان هناك الكثير من الجرائم الموجودة والمنتشرة في محافظة اريحا والاعوار، واطهرت النتائج ان الفقرة رقم (1) والتي نصها (انتشار المخدرات) حصلت على اعلى متوسط حسابي حيث حصلت على (4.38) وبنسبة مئوية (87.6%) وذلك عائد إلى جملة من الاسباب والدوافع التي رزحت تحتها المحافظة بساكنيها وقاطنيها، ولعل أبرز هذه الأسباب والدوافع ذاك الزحف الديمغرافي الكبير كما ونوعا من المواطنين الفلسطينيين الذين امسوا اصحاب اقامات دائمة أو مرحلية في بحر الزمان شهورا وسنونا في المحافظة بشكل عام وبالمدينة ومخيماتها بشكل خاص، حيث توافد إلى اريحا هذا الزحف الديمغرافي من عدة مناطق من فلسطين التاريخية سواء من اهلنا ساكني الاراضي المحتلة سنة (1948) من مناطق الشمال الفلسطيني والجنوب الفلسطيني المحتل، او من اهلنا في القدس المحتلة ومحيطها من المناطق الهامشية سواء الرام كفر عقب قلنديا عناتا شعفاط العيزرية ابو ديس، واهلنا في محافظة رام الله وبيت لحم والخليل بشكل مركز، اما لتفسير هذا التدافع والزحف اليمغرافي لاريحا ومحافظتها ذلك عائد إلى البدايات في اتساع مساحتها الجغرافية، وتوفير البيئة المناخية المطلوبة في شهور فصل الشتاء تحديدا، من اعتدال المناخ وجماله هذا من جانب، ومن جانب اخر سعر الاراضي للاستثمار المقبول والذي يعتبر منخفضا بالنسبة إلى باقي المناطق في فلسطين، كما ان اهلنا في الاراضي المحتلة سنة (1948) والقدس المحتلة

ومحيطها وجدوا في اريحا ضالتهم من حيث الانعتاق من الازدحام بالسكن حتى في ظل الاسرة الواحدة التي بالكاد بعضها يعيش في غرفة او تجمع اكثر من اسرة من الاسرة النورية لديهم من عدة غرف محصورة بيت واحد بالقدس على وجه التحديد، لذا شاءوا التوجه إلى الانعتاق من سطوة الحكومة الاسرائيلية التي تفرض اجراءات معقدة للتوسع السكني لديهم وهناك وتفرض مبالغ خيالية لاجراءات الترخيص والبناء مالم يقدر عليه احد، فلکم ان تتصورون ان الشقة السكنية في القدس الشرقية يصل ثمنها إلى ستمائة الف دولار ولا تتجاوز مساحتها المائة متر واكل او اكثر بقليل؟ إضافة إلى اجراءات وضم الاراضي بالقدس وبالدخل المحتل من قبل الحكومة الاسرائيلية واعتبارها اراضي اما حدائق توراتية او اراضي خضراء...ألخ، وذلك ايضا ما يتوافق مع اجراءات الضرائب الباهضة على السكان الفلسطينيين ومصادرة المساكن وكل ما يرتبط بهذا الامر جعل من هذه الفئات التوجه إلى اريحا للاقامة والسكن والاستثمار وايضا بها، هذا ما يقود للحديث هنا ان باتت هذه الفئات الاجتماعية التي زحفت إلى اريحا من المؤكد بان لها مشاربها الفكرية والثقافية التي ترتبط بقيم خاصة بها لا تشبه بالتباين القيم الخاصة بسكان المحافظة باريحا والاغوار، وهذا امر طبيعي ومنطقي وما نقصده هنا بالقيم الخاصة بتلك الفئات ليست القيم الاجتماعية العامة لمجتمعنا الفلسطيني التي يتوحد ويلتف من حولها، لا بل قيم ترتبط بالسلوك الثقافي الخاص لكل فئة أنت من منطقة ايكولوجية خاصة بها، فمن المؤكد بان هذا سيحصل التباين وهذا ما حصل ويحصل فعلا على ارض الواقع المعاش في محافظة اريحا والاغوار، ومما دفع إلى حدوث ادخالات بشكلها الشمولي الايجابي والسلبي منها على المجتمع المحلي للمحافظة وبالتالي تم التاثر به سلبا وايجابيا، ما نستهدفه هنا الشق السلبي الذي قاد إلى تطور هذه القيم الخاصة والثقافات الفرعية إلى مستوى الممارسة العملية كوقع ميكانيكي برز على السطح للمجتمع المحلي الخاص بمحافظة اريحا والاغوار وخاصة في ظل الامتزاج السكاني الاصلي ان جاز تعبيرا لابناء المحافظة الذين يتشكلون من فئات حسب منبتها المعيشي من مدني وفلاح وبدوي ممن يعيش في المدينة والقرية والشعاب البدوية والمخيمات معا، هذه الفئات التي تقطن أريحا بالاساس واضيف اليها ما سردناه هنا، لذا امسى اطار المجتمع المحلي للمحافظة مزدحم جدا في ثقافات الفئات المشكلة له ، وبالتالي قاد ذلك كله إلى حدوث حالة الاصطدام بالثقافات والقيم الخاصة مما وولد لدى البعض في شقه السلبي ثقافة فرعية لا تشبه مطلقا الاسس القيمية للثقافة المجتمعية ومن هنا برزت لدينا مفاهيم حطت من المستوى القيمي والعرفي المجتمعي وكذلك القانوني وتلخص ذلك على شكل ارتكاب الجرائم والازدياد في نسبها من جانب ومن جانب اخر حدوث وتبلور

جرائم جديدة لم تكن موجودة بالسابق أو لم تصل إلى مستوى ظاهره ومعضلة كما هي الان وعلى راسها جرائم المخدرات من الاتجار والتعاطي والزراعة وهذا الابرز التي تعاني منها المحافظة الان على اختلاف اشكال واصناف المخدرات وحالاتها، ناهيك عن ان المحافظة اصلا تعاني من التداخل الإسرائيلي الاستيطاني الامني الذي ما زال يعبث في تهتيك البنى التحتية للمجتمع الفلسطيني وخاصة في وحداته الصلبة الشباب الذين يضعهم في قلب الهدف لديه باغراقهم في بحر المخدرات وضرب القيم الوطنية والمجتمعية لهم، كما ان طبيعة المنطقة في محافظة اريحا والاغوار بمناخها والاثار وقدم مدينتها وحيازتها على اهم الاماكن التاريخية الدينية للديانات السماوية مما جعلها نقطة جذب عالمية للاجانب والسواح الذين يقيمون فيها او متواجدون فيها على مدار شهور السنة اضافة إلى طواقمهم اللوجستية المرتبطة بهم وخدماتهم، هؤلاء من يحتكون ويتفاعلون بالملطق مع سكان المحافظة متأثرين فيهم ومؤثرين في بيئتهم الاجتماعية والقيمية كذلك ناهيك عن ان اريحا هي بوابة الوطن الوحيدة في المحافظات الشمالية في فلسطين إلى العالم الخارجي عبر الجسرين (دامية واللنبي) فهناك حركة زاحفة بالاف يوميا من خلال اريحا إلى العالم الخارجي وبالعكس، اضافة إلى المنشآت الامنية والشرطية التي تعتبر المركزية في استقبال الطلبة والمنتمين من كافة محافظات الوطن ممن يستقرون في المحافظة وكذلك العاملين في هذه المنشآت والمؤسسات الملزمين بالاقامة حسب ظروف عملهم ممن يمثلون فئات مجتمعية تحمل ما تحمل من قيم خاصة بهم يتأثرون ويؤثرون من خلالها في المجتمع المحلي و(النظرية الثقافية) تفسر ما تم سرده انفا، فقد نصت على ان تعدد الثقافات يؤدي إلى تولد ثقافات فرعية اخرى مخالفة للثقافة السائدة داخل المجتمع مما يؤدي إلى صراع بين هذه الثقافات والذي يؤدي بدوره إلى تولد سلوكيات سلبية كثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر تجارة وتعاطي المخدرات.

وهذا ما اكده كل من (رائد دغلس، هاني زبيدات، محمد ابراهيم، وفضل نادي) خلال اجراء المقابلات معهم حيث اشاروا إلى ان اكثر الجرائم ارتكابا داخل محافظة اريحا والاغوار هي جرائم المخدرات.

يليهما الفقر رقم (5) والتي كان نصها (الجرائم الالكترونية) فقد حصلت على متوسط حسابي (3.81) ونسبة مئوية (76.2%) وهذا ما اكده كل من (رائد دغلس، محمد ابراهيم، وفضل نادي) خلال اجراء المقابلات معهم حيث اشاروا إلى ان الجرائم الالكترونية تعتبر من ابرز الجرائم انتشارا في محافظة اريحا والاغوار وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

وذلك البروز لهذه الجرائم الالكترونية في محافظة اريحا والاغوار يعود إلى اسباب واضحة وجلية للعيان حيث ان ابرز هذه الاسباب هو الجهل وعدم الوعي الانضباطي في استخدام السوشل ميديا ما نقصده هنا الضوابط والاسس الاجرائية في استخدام السوشل ميديا من قبل مستخدميها اولا اضافة إلى وجود المحترفين بالسرقة والتدخل الخفي من وراء الصفحات الالكترونية ممن يعملون على توريث المستخدمين هذا من جانب ومن جانب اخر هو ان القيم المجتمعية والدينية التي بني عليها المجتمع الفلسطيني المحافظ جعل هناك حاجز عالي ما بين افراده من كلا الجنسين ذكورا واناثا وبتوفر السوشل ميديا التي حطمت كل الحدود والموانع ووفرت المجال رحبا لممارسة الاندفاعات والانفعالات العاطفية وحتى الجنسية المكبوتة لكي تتطلق بعشوائية مؤلمة مما جعل البعض يتورط وبالتالي يخضع لعمليات الابتزاز الالكتروني وتحت عامل الخجل وخوفا من الانكشاف والفضيحة استمر المستخدم للميديا في التورط حتى غرق وبالتالي اصبح مسيرا او متحكما فيه ولا يملك اية وسيلة للدفاع والخروج من المستقع الذي غاص به البعض عميقا كما ان هنالك اشكالا اخرى من الجرائم الالكترونية الحديثة وهي المخدرات الالكترونية التي يستبضعها البعض ويستخدمها وهي من تتمثل في مواقع تباع المؤثرات الرقمية التي تصاغ على شكل موجات كهرومغناطيسية بايقاع معين على شكل موسيقى صاخبة لها اجوائها التحضيرية في غرف معتمة ذات اضاءة خاصة تطلب من المستخدم والمنفع منها وهنالك سماعات خاصة توضع على الاذنين مما تؤثر هذه المقطوعات الموسيقية على مراكز الحس العصبي والدماغي للمتلقي المستخدم وتوصله إلى حالة الخروج عن السيطرة الذاتية وهؤلاء ما يمكن تشخيصهم بان يعيشون في حالة من الهذيان والسرطان وقلة التركيز العقلي بل السيطرة عليهم عبر سلوكهم المخالف تماما لنسق السلوكي الرصين وبالتالي تنتج عنهم ممارسات في الأوساط الاجتماعية تصل في غالبها اما لحالات التوحد والانتحار والعزلة او حتى لارتكاب الجرائم الاخرى وهم انفسهم يبقون مدمنين على هذه المخدرات الرقمية التي تقودهم إلى سلوكيات وتصرفات اجرامية متطورة حسب مراحلها وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الجرائم الالكترونية في محافظة اريحا والاغوار وهذا ما تفسره (نظرية الخجل) تلك التي تنص على ان الفرد يستمر في ارتكاب الجريمة ضد نفسه ومجتمعه خوفا من انكشافه لباقي افراد المجتمع، وبناء على هذه النظرية ان الضحية هو من يشجع مرتكبي مثل هذه الجرائم بالاستمرار بها وتعاضمها في هذا النوع من الجرائم والازدياد الملحوظ في معدلاتها.

يليهما الفقرة رقم (3) والتي كان نصها (السرقة) والتي حصلت على متوسط حسابي (3.80) ونسبة مؤوية (76%)، ثمت لا شك بأن ارتكاب جريمة السرقة لها عدد من الدوافع والأسباب الغير مبررة، ولكن تلك من يرتكبها فئات خاصة من أبناء المجتمع في ظل جملة من المعطيات التي يعاني منها المجتمع لا سيما البطالة التي تعتبر من احدى الدوافع الاساسية لدى الأفراد لأن لا عمل فلا دخل مادي لديهم، وهذا ما أكده (طوقان,2012) بدراسته بعنوان (التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية) حيث أشار إلى أن البطالة هي من أهم الأسباب التي تؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجرائم، فطبيعة الإنسان دائما يبحث عن احتياجاته وكيفية تحقيقها، ولا يحصل ذلك بالمطلق دون وسيلة المال الذي يستخدم في شراء الخدمات والاحتياجات الحياتية بمجملها وليس المأكل والمشرب لوحده ممن يمثل حياة البشر فلذا إن كان الأشخاص يفتقدون لمجال العمل فأنا لهم بأن يحصلوا على وسيلة المال التي تعتبر لهم المعبر في مخاض الحياة والاستمرار بتحقيق متطلباتهم المعيشية الحياتية.

وللبطالة عدة أسباب كنا استعرضنا بعضها في مواقع سابقة في هذه الدراسة إلا أننا نريد التركيز هنا على أهمها والأكثر تأثيرا ألا وهو تدني المستوى التعليمي لعنصر الشباب في أريحا الذي لا يؤهله لشغل مواقع وظيفية منافسة أو لافتقاده للمهارة المهنية، التي تعتبر أساسا في مجالات العمل وقطاعه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إن أغلب المشاريع الاستثمارية التي تنشأ بأريحا خاصة بأصحاب رأس المال الوافدين من خارج المحافظة والذين يعتمدون في تنفيذ مشاريعهم على شركات ومكاتب للمقاولات من القطاع الخاص الوافدة هي أيضا من خارج المحافظة والتي لها مهاريتها وموظفيها ومهدهسيها ومشاريها القانونين لها، اضافة إلى التواقم الخاص بالتنفيذية للبنى الانشائية الخاصة للمشاريع، هذا مما يقود إلى عدم الاحتياج إلى الأيدي العاملة من المحافظة أو ما يوفر فرصة لهم للعمل إلى بأعداد محدودة وفي مستويات تنفيذية ثانوية، مما يلعب دورا حقيقيا في ارتفاع مستوى البطالة في المحافظة مضافا إلى ما أنف ذكره بأن أريحا ومحافظة كانت تعتبر (سلة غذاء الوطن) لما كانت تنتجه من خضراوات وحمضيات وموز وتمور ومنتجات جمى أخرى، حيث أن مساحتين شاسعة كانت تستخدم لأغراض الزراعة، وأعداد كبيرة من الأيدي العاملة لتنفيذ ذلك، إلا أن الزحف العمراني الجائر والديموغرافي الذي قاد حقا إلى تصحر الأراضي الخضراء وتحويلها إلى مباني سكنية وسياحية استثمارية خاصة، مما قوض فرص العمل وبالتالي تم الاستغناء عن أعداد

هائلة ممن كانوا يعملون في المجال الزراعي والذي لا بديل لهم عنه، فلعب ذلك دورا أيضا في ارتفاع مستوى البطالة وتحديدًا لدى عنصر الشباب لكلا الجنسين.

وترافق مع ذلك انعدام المشاريع التنموية بشقيها الاقتصادي والتدقيقي من قبل المؤسسات الرسمية (الحكومية) لاختصاص الفئات المستهدفة في المجتمع له، مما قاد إلى جاهلية مظلمة لبعض الأفراد للبحث عن طرق وسبل ووسائل أخرى غير شرعية لممارستها مبررين لأنفسهم الحصول على سبل العيش، وهنا نقول اذا كانت الدول عبيدة لمصالحها فكيف للأفراد؟!.

لدى انجر البعض من الأفراد للغرض في محيط الانحراف الذي دفع اليه تحت مطرقة احتياجاته وسندان متطلبات المعيشة، ومن هذه الانحرافات التي تطورت إلى جرائم على سبيل المثال السرقة والامتهان بها، حيث أن البعض من أصحاب هذه الجرائم قد برر لذاته السرقة في سبيل العيش في ظل انعدام القيم لديهم وتأثرها سلبا نتيجة الإدخال الثقافي السلبي الذي تولد لديهم بفعل الإحتكاك وبعض الفئات الوافدة من خارج المحافظة والتي استقرت في مجتمعها من أصحاب السلوك الإنحرافي والذي عكس ذاته على ممارسات الأفراد المتورطين في جرائم السرقة على كافة أشكالها وسبلها مما زاد من نسبة هذه الجريمة في محافظة أريحا والأغوار، وهذا ما أكده (رائد دغلس، قائد منطقة محافظة أريحا والأغوار) حيث أشار إلى أن من أكثر الجرائم ارتكابا داخل محافظة أريحا والأغوار هي السرقة، وهذا ما يتفق تماما مع نتائج الدراسة الحالية.

وحصلت الفقرة رقم (6) والتي كان نصها(الأخذ بالتأثر) على أقل متوسط حسابي حيث حصلت على متوسط حسابي(3.22)، ونسبة مؤوية(64.4%)، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب حيث أن محافظة أريحا والأغوار بها من الضبط الاجتماعي منسوبا مآثر وحدود انضباطية للأفراد الذين ينتمون بالأصل إلى عشائر لها قوانينها وأعرافها، وفي هذا المجال تعتبر محافظة أريحا والأغوار من أقل المحافظات نسبتا وعددا في جرائم القتل، فعلا سبيل المثال أن مدينة أريحا تحتوي على تسعة عشائر من الأصل الرحاوي وباقي السكان في المدينة موزعين بين عائلات نسبها بالأصل من الخليل والقدس وغزة ممن ولدوا بالأساس في دائرة الجد الثالث لهم بأريحا، وهناك انسجام وتقاهم إلى حد كبير بين هذه العشائر والعائلات تمثل لها مرجعية انضباطية لأفرادها، إضافة إلى وجود العشائر من الأصل البدوي التي تتمسك بحرفية العرف والعادة والقيمة العرفية، التي غالبا ما يستجير بها الأفراد والعائلات أو الأسر التي يقع منها فعل إجرامي أي المقصود من أحد أفرادها فيستجبرونا بهذه

العشائر البدوية التي تعمل وسيط خير ووثام بين الأطراف وتحل المشاكل وتمنع التطورات حسب العرف، كما أن هذه العشائر هي أصلا ممثلة في مركب النظام السياسي الرسمي (الحكومة) وتحديدًا في بنى واطار محافظة محافظة أريحا التي تتمثل بها السلطة الأمنية الرسمية العليل للمحافظة، حيث أن في بنائها الهيكي حيز (لدائرة السلم الأهلي والحل العشائري) التي تحوز على موظفين قانونيين ممن يكتسبون إلى جانب القانون معرفة ودراية بالعرف والعادات.

كما يشكل في تركيبها أفراد من المجتمع المدني من لهم باع ومعرفة بالعرف القيمي للمجتمع وبالغالب هم رؤوس وأعمدة في عشائرهم وعائلاتهم، في هذه الدائرة يحال لها كل القضايا التي تأخذ الطابع الشمولي والتي ترتبط بطرفي نزاع معين بين أسر وعائلات، حيث يتم حل هذه النزاعات من خلال المبنى الوظيفي لهذه الدائرة بالتوافق مع المؤسسة الأمنية ولهم من التوصيات التي يأخذ بها حتى بالسلطات التنفيذية والإجرائية والقضائية في سبيل تحقيل السلم الأهلي والمجتمعي، لا بل أن أفرادًا من تشكيلة المؤسسة الأمنية من يلعبون دورًا مباشرًا بحل هذه النزاعات، حيث ترك لهم مساحة في تركيبية هذه الدائرة.

فليس غريبًا على كل منا أيضًا أن الريف والشعاب في محافظة أريحا أن كل من يقيمون بها ويسكنون فيها بالغالب من العشائر البدوية والتعامرة ومن جبل الخليل من سنوات طويلة، وهؤلاء لهم حدود تتمثل بأعرافهم وعاداتهم وتقاليديهم ممن يعرف كل منهم حدوده ومحاذيره التي تقوده إلى انضباط ذاتي خلال سلوكه المجتمعي، ونفس الأمر ما يحكم مخيمي محافظة أريحا والأغوار لأن التركيبة السكانية هنالك متقاربة و متمازجة بأعرافها وتقاليدها وما تلعبه اللجان الشعبية للمخيمات من دور أساسي بحل النزاعات الفردية والقبولية بمشاركة فعلية مع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة والمؤسسة الرسمية، هذا كله ما قلل من حوادث جرائم القتل والنار، بل حاصرها وحلها إن ما حصلت فورًا.

نعم هناك بعض الأشخاص والعائلات المطرودة بالدم والنار التي قدمت من بعض المحافظات، وتحديدًا محافظتي الخليل وبيت لحم، قد لجأت إلى محافظة أريحا والأغوار إما بفعل (الجلوة) بالحق العشائري في محافظاتهم التي كانوا بها كعقوبة لهم حتى يبقوا سالمين من الملاحقة بالنار والدم، أو لأنهم (وقعوا بدخالة إحدى العشائر) في محافظة أريحا والأغوار والتي تمنعهم من غيرهم من الملاحقة والنار بالتزامهم بالتحرك في حدود المنطقة التي يقيمون بها بالتنسيق مع المؤسسة الرسمية

للمحافظة، هذه فعلا الأسباب الحقيقية التي وقفت خلف انخفاض وتدني جرائم الثأر في محافظة أريحا والأغوار.

إضافة إلى ما سبق من سرد بعض الجرائم التي يكثر ارتكابها دخل محافظة أريحا والأغوار إلا أن هناك الكثير أيضا من الجرائم التي ترتكب داخل المحافظة ومنها النصب والاحتيال والتخريب المعتمد من قبل أفراد المجتمع للممتلكات سواء العامة أو الخاصة.

(3-2-6) مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار

الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

بعد اجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (13) تبين ان هناك الكثير من الآثار الاجتماعية المترتبة على الجريمة في محافظة اريحا والاغوار، حيث اظهرت النتائج ان الآثار الاجتماعية المترتبة على الجريمة في محافظة اريحا والاغوار حصلت على متوسط حسابي (3.54) وبنسبة مئوية (70.8%) وهذا يدل على ان هناك الكثير من الآثار الاجتماعية المترتبة على الجريمة في محافظة اريحا والاغوار ، وقد اظهرت النتائج ان الفقرة رقم (8) والتي نصها (تفكك النسيج الاجتماعي) حصلت على اعلى متوسط حسابي حيث حصلت على (4.41) وبنسبة مئوية (88.2%).

ان مجموعة الجرائم التي تحدث في محافظة أريحا والأغوار من الطبيعي بأن لها انعكاسات وارتدادات عكسية أيضا يتأثر بها المجتمع، ولا سيما بأن أبرزها تفكك النسيج الاجتماعي بمحافظة أريحا والأغوار، وهذا ما يتوافق مع ما نصت عليه (نظرية البناء الاجتماعي) التي أفادت بأن الجرائم لها أثر واضح وفعلي على البناء الاجتماعي لما تحدثه من تفكك وضرب لنسيج المجتمعي.

فالحقيقة بأن الفرد هو اللبنة الأساسية في بناء المجتمع الذي يتكون تصاعديا في بناءه من (الفرد - الاسرة - الأسرة النووية - العائلة - العشيرة - الحمولة - الحمايل - المجتمع الكلي)، فإن الأفراد الذين يرتكبون الجرائم ضد أفراد أو مجموعة أفراد آخرين أو حتى من يرتكبون بعض الجرائم التي تؤدي ذواتهم وبالتالي تمثل

إيذاء حقيقي لكل البنى الاجتماعية بنسيجها الكامل، لأن من يرتكب الجريمة حتما يرتكبها في محيط البيئة الاجتماعية الشمولية بكل عواملها وأركانها التي ستضرر بنسب متفاوتة من مكان ومجال لآخر، وبالتالي الفعل الإجرامي سيطل الجميع وسيؤثر بالكل المجتمعي سواء كان تصاعديا أو تنازليا، بالتالي النتيجة واحدة وهي الإضرار بالكل المجتمعي على حد سواء.

وكما كان واضحا لدينا من خلال هذه الدراسة بما حصلنا عليه بأن أعلى نسبة للجرائم المرتكبة في محافظة أريحا والأغوار هي جرائم المخدرات، التي نتجت من الاستبيان الذي وزع وعولج احصائيا والمقابلات التي اجريت، حيث أفادت النتائج أن المخدرات هي الأعلى نسبة بين الجرائم الممارسة في محافظة أريحا والأغوار.

إن تعاطي المخدرات من قبل أشخاص وترويجها والإتجار بها ليحدث أضرارا نفسية وأسرية واجتماعية عميقة جدا لدى المجمع بكل وحداته البنائية، حيث أن الفرد حتما ما سيعاني أيضا من أضرار جسدية وصحية لا يقوى من خلالها بالقيام بواجباته تجاه أسرته التي ستقود حتما لتردي وضعه المادي كمتطلب حياتي، إضافة إلى تطور الوضع الجسدي والضرر النفسي الذي سيلحقه ويقوده إلى الإنطواء والعزلة وملزمة المزاج الحاد والضيق له وللمحيطين به على امتداد نسقه الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك كله الوصم الذي يتلقاه من الوسط الاجتماعي كلعنة لا يستطيع الخروج منها، وهذا ما يحدث الضرر الأكبر لرفض المجتمع له حتى من أقرب الأفراد وأسرته الخاصة وامتداداتها، فلا أحد يتعاطى معه أو يتعايش معه أو حتى يقترب منه في ظل سيطرت المخدرات عليه التي دخلت لتكوينه الجسدي والحيوي، والتي أمست تتحكم به وبسلوكه وبسيرورة حياته، بالتالي أصبح منبوذا مرفوضا من الكل المجتمعي بل ملاحق بوصمه كمتعاطي للمخدرات.

وهذا ما تحدثت عنه (نظرية الوصم) والتي أفادت بمعرض نصها أن المجتمع يصم الشخص هذا ويبقى ملاحقا له مما يجعله مصرا على البقاء في وحل الفعل السلبي الذي يعيشه للهروب من حالة النبذ التي يتعرض لها من قبل المجتمع، ويقف عائقا

أمام إصلاحه وتأهيله مرة أخرى في صفوف مجتمعه ويصر للعود إلى مثل هذه الجرائم.

فإن جريمة تعاطي المخدرات وما تلعبه من دورا حاسما تفككيك النسيج الاجتماعي وتشتيت الأفراد من أسرهم فكانت قاعدة انطلاق إلى جرائم أخرى سواء السرقة والقتل وتجارة الجنس والدعارة لتحقيق الإحتياج من المواد المخدرة لغرض تناولها وتعاطيها، وهذه الجرائم أيضا التي لا تقل شئنا عن جرائم المخدرات في تفكيك النسيج الإجماعي وضرب أواصر علاقته المترابطة.

وهذا كله أمسى جريمة مركبة متنامية في الوسط الإجماعي، حيث أمسى معول هدم لوحداته البنائية كذلك، مما قاد لشعور المواطنين بعدم الأمن والأمن على أنفسهم وممتلكاتهم التي باتت هدفا لهؤلاء المتعاطين، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الحالية حيث حصلت الفقرة التي تنص على (عدم شعور المواطنين بالأمن والأمان) على متوسط حسابي عالي نسبيا حيث كان (3.83) ونسبة مؤوية (76.6%).

وبالتالي تطور إلى مرحلة متقدمة ألى وهو الإضرار بالسلم الأهلي وكثيرا ما وجدنا بعض المتعاطين للمخدرات قد شكلو إعتداءات وجرائم ضد أشخاص اخرين تحت وطأة التأثير بالمخدر الذي يتعاطونه وفي بعض الحالات وصل الأمر للقتل وما يترتب عليه من أضرار جسيمة تبقى طويلا مستقرة في مفاصل المجتمع عميقا يصعب التعافي منها، وما يؤكد هذه النتيجة المقابلة التي أجريت مع كل من (رائد دغلس، ابراهيم أبو داهوك، هاني زبيدات وفضل نادي) حيث أشاروا إلى أن من الاثار الإجماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار هي تفكك النسيج الإجماعي والأسري داخل المحافظة.

وحصلت الفقرة رقم (11) والتي نصت على (ارتفاع نسب الطلاق) على أقل متوسط حسابي حيث حصلت على (3.24) ونسبة مؤوية (64.8%)، وهذا يعود إلى التكافل الاجتماعي والتقارب البأسري في مجتمع محافظة أريحا والأغوار، إضافة إلى أن المرأة تلعب دورا نسبيا الان في سوق العمل في المحيط بالمحافظة وداخلها سواء

عملها بالمستوطنات الزراعية الاسرائيلية والمستوطنات السكنية الاسرائيلية والمصانع الاسرائيلية في محيط المحافظة، وكذلك توفر سوق العمل بأعمال التنظيف بالفلل الاستثمارية داخل المدينة أو عملها في بعض المشاغل الصغيرة من تعبئة وتغليف التمور الموسمية.

وبما أن المرأة تلعب هذا الدور في تأمين معيشة أسرتها والمساهمة الفعلية بذلك أحدث مانعا وعامل تحصين لها من سادية الرجل وارتكاب جرائم الطلاق اتجاهها، هذا سبب حقيقي نورده هنا لأنها في بعض الحالات من تتكفل بالأسرة ولتزامتها لأنها المعيل الوحيد، نعم في ذلك ظلما مجتمعا للمرأة لكن هذا هو الواقع الحقيقي.

وعودا على ذي بدأ في مناطق الشعاب والريف في محافظة أريحا والأغوار تلعب المرأة دورا أساسيا كمورد اقتصادي بالعناية بالثورة الحيوانية لا سيما الأغنام والتصنيع للمنتوجات الغذائية من مشتقات الحليب، وهاتين الفئتين السابقتين من النساء من تمثل نسبة السواد الأعظم من المجموع الكلي بقطاع الدائرة الاجتماعية للمرأة.

ناهيك عن ما تقدم فإن هناك الكثير من الآثار الاجتماعية الاخرى التي تترتب على ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار ومنها تدهور الوضع الصحي وتدهور الوضع التعليمي والثقافي في المجتمع اضافة إلى ارتفاع في حالات النزوح والهجرة بسبب كثرة الجرائم وانعدام الأمن والأمان للمواطنين نتيجة تلك الجرائم، فالأمن والأمان من الحاجات المهمة لأي فرد كان داخل المجتمع فبدونه لن يكون هناك مجتمع منتج .

(4-2-6) مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

بعد اجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (14) تبين ان هناك الكثير من الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة اريحا والاعوار، حيث اظهرت النتائج ان الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة اريحا والاعوار حصلت على متوسط حسابي (3.85) وبنسبة مئوية (77%) وهذا يدل على ان هناك الكثير من الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة اريحا والاعوار ، وقد اظهرت النتائج ان الفقرة رقم (3) والتي نصها (عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانون في المنطقة C) حصلت على اعلى متوسط حسابي حيث حصلت على (4.28) وبنسبة مئوية (85.6%).

ومن المعلوم بأن محافظة أريحا والأغوار من أكبر المحافظات في فلسطين مساحة، حيث تشكل المحافظة مساحة (592) كيلو متر مربع من مساحة الوطن الام فلسطين، ومساحة مدينة أريحا مع مخيماتها اضافة إلى قريتي الديوك والنويعمة تشكل (59) كيلو متر مربع، وهي الموصوفة في المنطقة (A) التي تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية، أما باقي المساحة المتمثلة بـ (533) كيلو متر مربع هي خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية وتخضع بشكل كامل للسيطرة الإسرائيلية بشكل مطلق، ويحرم قوى الأمن الفلسطيني العمل في هذه المناطق بشكل مطلق ونهائي سوى بعض الحالات التي كانت تخضع إلى تنسيق أمني بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني التي تسمح لقوى الأمن بالتوجه في اللباس المدني ومركبات مدنية، وأحيانا أو كثيرا ما كان الإسرائيلين يكشفون تحرك القوى الفلسطينية، وبالتالي يقود ذلك إلى افشال المهمة التي يتوجهون اليها أصلا.

وبما أن المساحة العظمى في محافظة أريحا والأغوار مفتوحة ولا سيطرة أمنية عليها جعل منها بيئة خصبة لتوجه أصحاب بعض السوابق للإقامة في تلك المناطق والتحرك بها بحرية وممارسة جرائمهم في تلك المناطق وبدعم أيضا من بعض أجهزة المؤسسة الأمنية الاحتلالية التي تغض النظر عنهم لأنهم في الدرجة الأساسية لا يشكلون مسا لهم، إضافة إلى وجود

المعازل الأمنية الإسرائيلية في تلك المنطقة سواءا كانت حواجز أمنية عسكرية أو مستوطنات أمنية لهم يمثل حائلا ومعيقا اضافة إلى المعوقات الأخرى التي تم ذكرها انفا.

ومن جانب اخر إن طول الحدود التي تفصل المحافظة مع دولة الأردن الشقيق والتي تبلغ حوالي (360) كيلو متر طولا والسيطرة الأمنية أيضا لها لدى الاسرائيلين، ولا سيطرة للمؤسسة الأمنية عليها جعل من تلك الحدود معابرا للتهريب سواءا السلاح الغير شرعي أو حتى الأموال النقدية أو المعادن الثمينة التي تستخدم في الجرائم كالسلاح أو حتى الأموال والمعادن الثمينة في السوق السوداء التي تضرب البنى للسلطة الوطنية الفلسطينية والاستقرار المجتمعي والاقتصادي والسياسي للمواطن والوطن.

كما أن سيطرة اسرائيل على المعبرين الوحيدين للبوابة الشرقية الفلسطينية جسري (اللبني ودامية) اللذان يستخدمان لسفر المواطنين وكذلك السياح الاجانب وحملة الجنسيات الغير فلسطينية والبضائع من وإلى فلسطين لم يمس فقط في جوهر السيادة فقط بل جعل منها مقتربات للمهربين وغيرهم الهاربين من يد العدالة للتوجه إلى الجسر عبر الخط الالتفافي والعبور لخارج الوطن أو إلى داخل الوطن دون الاضطرار للمرور في اجراءات الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية.

كما أن حصول بعض المواطنين الفلسطينيين على الهوية الإسرائيلية أو حتى الجنسية يشكل معضلة في اتخاذ الاجراءات اتجاههم حسب الاتفاقيات السياسية الموقعة مع اسرائيل في اتفافي (اوسلو ومدريد) بملحقاتها وفي الغالب ان اصحاب الفعل الاجرامي ممن يحوزون على هذه الهويات والجوازات هم من مناطق بئر السبع والقدس والمناطق المحتلة عام (1948).

وهذا ما يمثل المعضلة الاساسية أمام المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتحقيق الملاحقة والاجراءات القانونية النازمة لحياة المجتمع في محافظة أريحا والأغوار والوطن بشكل عام.

ولا يغيب عن بالنا المعضلة القانونية والدستورية التي تحكم عمل السلطين التنفيذية والقضائية معا في كل الوطن الفلسطيني ومنهم محافظة أريحا والأغوار، وذلك بما يتمثل لعدم وجود دستور فلسطيني يتضمن التشريعات القضائية المعالجة للجرائم والمجرمين بشكل جازم لاعتماد السلطة الفلسطينية القانون الاردني المعدل لسنة (1960) في معالجة القضايا والجرائم

ومقاضاتها، وخاصة أن هناك كثيرا من الجرائم المستحدثة الان التي لم يرد فيها نص قانوني قضائي لمعالجتها بالقانون الاردني المعتمد ومنها جرائم المخدرات والجرائم الزاحفة عبر الحدود والجرائم الالكترونية سوى بعض النصوص التي اتت على شكل اقرار بقانون صادر عن رئيس السلطة التشريعية الفلسطينية فخامة رئيس دولة فلسطين والذي جاء يعالج جزءيا بعض الجرائم على الرغم من حاجته لاعتماده تشريعيًا من المؤسسة التشريعية المعطلة بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني، هذا كله ناهيك عن أن السيادة الفلسطينية منقوصة من كل جوانبها واركائها التي تأهلنا لوضع دستور شامل يحكم البلاد والوطن الفلسطيني وأول هذه الأركان نقص السيادة من على الوطن الفلسطيني بالسيطرة على الحدود والمعابر وأرض دولة فلسطين، عداك عن شتات الشعب الفلسطيني في كل أسقاع العالم وهو صاحب الحب في اقرار قانونه الدستوري والقانوني الذي سيثتمل على نصوص دستورية تحكم التفاعل الاقوي والعامودي للمواطن الفلسطيني بوطنه.

ويليها الفقرة رقم (1) والتي كان نصها (تحول محافظة أريحا والأغوار إلى مخاباً للخارجين عن القانون) والتي حصلت على متوسط حسابي (3.95) وبنسبة مؤوية (79%)، وبناء على كل ما ذكر انفا من معضلات واسباب تم سردها فمن الطبيعي ان تتحول محافظة أريحا والأغوار إلى ملجأ امن لكل أصحاب السوابق والخارجين على القانون.

وحصلت الفقرة رقم (6) على أدنى متوسط حسابي والتي كان نصها (فلتان أمني في المنطقة)، فقد حصلت على متوسط حسابي (3.29) وبنسبة مؤوية (65.8%)، إن المبحوثين قصدوا في ذلك المناطق (A) والتي تخضع لسيطرة الأمنية الفلسطينية حيث أن مظاهر الفلتان الأمني لدى المبحوثين ليتركز بذاكرتهم ممن يعارضون ويناهضون قوى الأمن الفلسطيني بمواضعها وسيطرتها، ولذلك كانت الفقرة التي تنص على فلتان أمني في المنطقة من أقل الفقرة .

وهناك الكثير من الاثار الأمنية التي تترتب ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار ومنها اللجوء إلى السلوك الاجرامي ووتشكيل عصابات اجرامية منظمة وغيرها الكثير.

(5-2-6) مناقشة نتائج السؤال الفرعي الخامس: ما الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

بعد اجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (15) تبين ان هناك الكثير من الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار ، حيث اظهرت النتائج ان الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حصلت على متوسط حسابي (2.56) وبنسبة مئوية (51.2%) وهذا يدل على ان هناك ضعف ملحوظ في الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة اريحا والاعوار .

ان المتفحص للاجراءات الحكومية المتخذة للحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار لا يجد أن هذه الاجراءات تتخذ على أشكال أوامر عملياتية ترتبط بالاجراءات الاحترازية من قبل قوى الأمن، بمحاولة للحد من مظاهر الجريمة ومجالاتها عبر تشكيل اللجنة الأمنية المشتركة من ضباط المؤسسة الأمنية التي تشمل كافة الأجهزة من (الأمن الوطني والشرطة والأمن الوقائي والمخابرات)، وكذلك أعضاء من منظمات المجتمع المدني كبلديات ولجان شعبية في المخيمات ومكتب محافظ محافظة أريحا وعلى وجه التحديد دائرة السلم الأهلي والعشائري والمستشار القانوني للمحافظة، هذا ما تتعقد بشكل اسبوعي لديهم لمناقشة الظواهر السلبية اضافة إلى بعض الأحداث التي حصلت بين كل مسافة زمنية لانعقادها أو أحداثا ما زالت قائمة يتم وضع الخطط والاجراءات العملية اللوجستية كوقاية وارسال رسائل ذات مضمون عملي لاصحاب الانحرافات والخارجين عن القانون وهذا ما جاء في جوهر المقابلة التي تمت مع كل من (هاني زبيدات وابراهيم ابو داهوك ورائد دغلس) من حيث قيام الأجهزة الأمنية في الدوريات الجواله المشتركة ومن خلال الحواجز الأمنية على الطرقات والمقتربات....الخ.

وهناك بعض النشاطات التي تتخذ اتجاه الأطفال والفتية كمنشآت تربوية ترفيهية لهم تعمل على لفت النظر والتعبئة لهذه الفئة لذي حصلت الفقرة رقم (11) والتي نصها (تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الاطفال) حصلت على اعلى متوسط حسابي حيث حصلت على (2.78) وبنسبة مئوية (55.6%).

وفي الوقت التي لا تتوفر به حزمة البرامج المرسومة بشكل منظوم ومتراطبط بغرض تحقيق التعبئة المستدامة لتحقيق الهدفية المنشودة فقط تنحصر في اجتهادات مرحلية كردة فعل لحدث وزمان محدد.

وحصلت الفقرة رقم (12) على أدنى متوسط حسابي والتي تنص على (تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الشباب)، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.37) وبنسبة مؤوية (47.4%)، وهذا ان دل فإنما يدل على الفجوة الموجودة بين الحكومة وفئة الشباب التي هي عماد المجتمع، ففسور الثقة بينهم معدومة مما يعرقل عملية تطبيق القانون في المجتمع .

لذا نخلص لنتيجة أن الحكومة لا يوجد لديها سياسة معتمدة مرسومة ضمن خطة مستدامة لمعالجة الجريمة ومكافحتها في الوسط المجتمعي لمحافظة أريحا والأغوار سوى اجراءتها القانونية التي ترتبط بعملياتها كسلطة تنفيذية واجراءاتها كسلطة قضائية لضبط ومحاكمة الخارجين عن القانون، في الوقت الذي به يجب أن يتوفر لديها باجراءتها ما بعد الضبط والمقاضاة للخارجين عن القانون لوجود مؤسسات الاصلاح والتأهيل للنزلاء تمثل طرف المعادلة الاخر للواجبات الحكومة لمعالجة هؤلاء الخارجين عن القانون لتأهيلهم واصلاحهم عبر توفير منشآت الاصلاح والاحتجاز ذات المواصفات المكانية بشروطها التي تسهم في معالجة أصحاب الفعل الاجرامي، اضافة إلى نقص وعدم توفر الطواقم المؤهلة القادرة على ممارسة تطبيق البرامج الاصلاحية لهم، حيث أن هذه تعتبر من أساسيات الاجراءات الحكومية وواجباتها للحد من الجريمة وتعاضمها عبر تحقيق هدفية عدم العود إلى الجريمة.

ومن ناحية اخرى مما يتطلب من الحكومة كضرورة بأن يتوفر لديها أيضا خطة مستدامة تمثل استراتيجية في صلب مهمتها تحتوي على رؤية ورسالة لأبعاد وأهداف مرحلية ومستدامة ضمن اجراءات ثابتة تحتكم إلى منظومة سياسات مفوضة بالمباشرة في احتواء أية ظواهر للجرائم ومعالجتها عبر تأهيل المجتمع المحلي لمحافظة أريحا والأغوار للاسهام الفعلي واعطاءه الدور الحقيقي للمعالجة والاسهام بها، لآكن مع كل اسف لقد وجدنا من خلال بحثنا ودراستنا مسميات وتخصصات وعناوين عريضة مثيرة للشهية ولكن على أرض الواقع لا اثر عملي لها وخاصة تلك التي تنضوي تحت مسميات منها منظمات شبابية مراكز خدمات لجان اجتماعية ولجان المرأة والنقابات المختلفة ووزارات على سبيل المثال لا الحصل وزارة الشباب والرياضة

وزارة الثقافة ووزارة التنمية الاجتماعية....الخ، من تترمي بفروعها في كل أرجاء الوطن بما فيها محافظة أريحا والأغوار دون أن يكون لها دورا متقدما في التأثير لتجاوز هذه المهابط والمعضلات المطلوب معالجتها حتى يتعافى جسد المجتمع المحلي لنا.

(3_6) مناقشة فرضيات الدراسة:

(1-3-6) الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الجنس.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الجنس تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.830) ومستوى الدلالة (0.407) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الجنس ، هذا ما أوضحتها نتائج الجدول رقم (16) مما يشير إلى قبول الفرضية، فجنس المبحوث لا يؤثر على استجابته، لأن كلا الجنسين لديهم الدراية والمعلومات الكثير دون تخصيص لهذا الجنس عن ذلك، لوجود وسائل السوشل ميديا التي لم تترك حدودا إلا وعبرتها ووضعها بين أيدي الفئتين دون تخصيص، مضافة إلى هذا كله نوبان الحدود الفاصلة في الواقع العام المعاش لكل الجنسين للاطلاع والتفاعل مع مجريات الحياة اليومية.

(2-3-6) الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (0.058) ومستوى الدلالة

(0.938) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر ، هذا ما أوضحت نتائج الجدولين رقم (17، 18) مما يشير إلى قبول الفرضية، فعمر المبحوث لا يؤثر على استجابته، وهذا يعود لأن الفئة المستهدفة في هذه الدراسة من المبحوثين قد انحصرت أعمارهم بين (20-30) عام أي أنهم جميعهم من فئة الشباب ولديهم قواسم مشتركة ضمنية في الرؤية والتحليل وسبر الحقائق فيما يتعلق في واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

(3-3-6) الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (0.512) ومستوى الدلالة (0.674) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير العمر ، هذا ما أوضحت نتائج الجدولين رقم (19، 20) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالحالة الاجتماعية للمبحوث لا تؤثر على استجابته، وهذا يعود لأن الأعزب والمتزوج والمطلق كلهم يعيشون في مجتمع واحد وهو محافظة أريحا والأغوار ويتعرضون لنفس الظروف والمؤثرات لذلك كانت اجاباتهم متقاربة.

(4-3-6) الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (908) ومستوى الدلالة (0.459) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، هذا ما أوضحت نتائج الجدولين رقم (21،22) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمؤهل العلمي للمبحوث لا يؤثر على استجابته، وهذا يعود لأن الجرائم تقع وتصيب المجتمع ككل دون التفريق بين المتعلم وبين غير المتعلم، لأن الجرائم بحد ذاتها تعتبر سلوك سلبي يتعارض مع القيم والمثل التي يبني عليها المجتمع ككل، واثارها تلامس كافة فئات وشرائح المجتمع ولا تراعي الفروق الفردية والجماعية للفئات المجتمعية ولذلك جاءت الاجابات متقاربة.

(5-3-6) الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

(في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري .

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (1.166) ومستوى الدلالة (0.325) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الدخل لشهري ، هذا ما أوضحت نتائج الجدولين رقم (23،24) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالدخل

الشهري للمبحوث لا يؤثر على استجابته، لأن الجريمة تؤثر على الغني والفقير على حد سواء دون التفريق فيما بينهم لذلك جاءت الاجابات متقاربة ولا وجود للفروق فيها.

(6-3-6) الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

(في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (0.728) ومستوى الدلالة (0.483) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن ، هذا ما أوضحتته نتائج الجدولين رقم (25،26) مما يشير إلى قبول الفرضية، فمكان سكن المبحوث لا يؤثر على استجابته، لأن الجريمة يتعرض لها مجتمع محافظة أريحا والأغوار على حد سواء، حيث ترخي بظلالها السوداء على كافة أنحاء المحافظة دون تفریق أو تميز، ولأن الجريمة لا موطن لها محدد.

(7-3-6) الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

(في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المهنة .

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل المهنة تبين أن قيمة "f" للدرجة الكلية (0.926) ومستوى الدلالة (0.485) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المهنة ، هذا ما أوضحتته نتائج الجدولين رقم (27،28) مما يشير إلى قبول الفرضية، فهنة المبحوث لا تؤثر على

استجابته، وهذا يعود لأن المهنة التي يشغلها الفرد لا تمنع أو تجلب آثار الجريمة، فالجريمة واثارها السلبية تصيب الجميع بغض النظر عن مهنته التي يشغلها.

(8-3-6) الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة.

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.571) ومستوى الدلالة (0.568) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة ، هذا ما أوضحتته نتائج الجدولين رقم (29) مما يشير إلى قبول الفرضية، فكون المبحوث قد تعرض سابقا أن يكون ضحية لجريمة أو لم يكن لا يؤثر على استجابته، وهذا يعود لأن الاثار السلبية للجريمة لا تصيب الفرد الذي مورست بحقه الجريمة وانما اثارها السلبية تطفو على جميع أفراد المجتمع دون تمييز أو تفريق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

(4_6) ملخص نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- أن أكبر أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار هو الفقر حيث حصل على نسبة مئوية (78.6%)، يليه البطالة الذي حصلت على نسبة مئوية (78.2%).
- يعد التسرب المبكر من المدارس من أقل الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجرائم في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على نسبة مئوية (63.8%).
- أن أكثر الجرائم ارتكابا داخل محافظة أريحا والأغوار هو انتشار المخدرات حيث حصلت على نسبة مئوية (87.6%)، يليها الجرائم الالكترونية والتي حصلت على نسبة مئوية (76.2%).
- الأخذ بالثأر من أقل الجرائم المرتكبة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصلت على نسبة مئوية (64.4%).
- تفكك النسيج الاجتماعي كان أكبر الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصل على نسبة مئوية (88.2%)، يليه الاضرار بالسلم الأهلي حيث حصل على نسبة مئوية (87.4%).
- ارتفاع نسب الطلاق من أقل الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصلت على نسبة مئوية (64.8%).

- عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانون في المنطقة (C) من أكبر الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصلت على نسبة مئوية (85.6%)، يليها تحول محافظة أريحا والأغوار إلى مخبأ للخارجين عن القانون حيث حصلت على نسبة مئوية (79%).
- وجود فلتان أمني في محافظة أريحا والأغوار من أقل الآثار الأمنية المنبثقة عن الجريمة في المحافظة حيث حصل على نسبة مئوية (65.8%).
- الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار كانت تتسم بالضعف فقد حصلت على نسبة مئوية (51.2%).
- من أهم الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الحكومة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الاطفال فقد حصلت على نسبة مئوية (55.6%).
- تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الشباب تعتبر من أقل الاجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار حيث حصلت على نسبة مئوية (47.4%).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (الجنس).

- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (العمر).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (الدخل الشهري).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (مكان السكن).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019) تعزى لمتغير (المهنة).

- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير (ضحية جريمة).

(5_6) توصيات الدراسة:

بعد النتائج التي توصلت اليها الدراسة كان لا بد من وجود عدد من التوصيات التي تساعد في الحد من ارتكاب وانتشار الجرائم داخل محافظة أريحا والأغوار، و من أهم هذه التوصيات ما يلي:

- ضرورة اعتماد السياسة التنموية من قبل الحكومة والتي يجب عكسها على الاطار المجتمعي في المحافظة لكي يستفيد منها القطاع الأوسع من المجتمع، على أن تكون أشكال التنمية بكل وجوهها المتكاملة التي تعنى برفع المستوى الادراكي والمعرفي للمواطن عبر برامج معدة من قبل أصحاب الاختصاص في مجالات التنمية الاجتماعية والاسرية والاقتصادية.
- ضرورة اعتماد سياسة حكومية تعالج أصحاب السلوك الانحرافي والاجرامي ليس فقط بالضبط والمقاضاة بل الاصلاح والتأهيل لهذه الأفراد لضمان تحقيق هدف عدم العود إلى الجريمة واخراجه فرد نافعاً لمجتمعه، وبذلك تكون الحكومة قد أدت واجبها اتجاه مكافحة الجريمة والحد منها.
- من الضرورة الملحة بأن تعطي الحكومة حيزاً فعلياً لا انشائياً لمنظمات المجتمع المدني وللهيئات والمؤسسات التي تعنى بتطوير الفرد المجتمعي وتأهيله عبر مهارات ايجابية للمساهمة والشراكة مع الحكومة لكل مؤسساتها وفروعها للحد من الجريمة وتناميها في الوسط المجتمعي.

- على الحكومة اعتماد نتائج مراكز البحث العلمي والمجتمعي بما فيها المؤسسات الأكاديمية المتمثلة بالجامعات والكليات المتخصصة في مجال الطب النفسي والخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية في رسم سياستها لمعالجة مقتضيات الواقع المعاش.
- على الحكومة معالجة وسد الثغرات التي تدفع الفرد بارتكاب الجرائم كالفقر المتقنع والبطالة المرتفعة.
- على الحكومة مجارات التطورات والحدثة التي تواكب حياة المجتمعات واعتماد تشريعات وسياسات مرنة قابلة لاستيعاب المتغيرات الحياتية.
- على الحكومة تشجيع ودعم مراكز البحث العلمي باعتبارها شريكا اساسي لسبر غور المعضلات والثغرات التي تحيك بالمجتمع وتقوض سياسات الحكومة.
- وضع قوانين صارمة ومشددة على مرتكبي الجرائم خاصة العائدين لذات الجرائم، وتطبيقها على جميع الخارجين عن القانون بعدل ومساواة دون تمييز.
- ضرورة الفصل القانوني والقضائي عبر المحاكم في القضايا المنظورة أمامها وعدم تركها لسنوات طوال في المحاكاة القضائية لسنوات طوال، وخاصة قضايا الجرائم.
- ضرورة تكاثف جهود الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، محمد (2022). واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار في الفترة الواقعة بين (2015-2019)، مدير جهاز المخابرات في محافظة أريحا والأغوار، مقابلة شخصية.
- أبو داهوك، ابراهيم (2022). واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار في الفترة الواقعة بين (2015-2019)، المستشار الأمني لشؤون العشائر والسلم الاهلي لمحافظة أريحا والأغوار، مقابلة شخصية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). محافظة أريحا والأغوار السنوي ، رام الله : فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2018). عدد الجرائم في محافظة أريحا والأغوار ، رام الله :فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2020). تقسيم الأراضي الفلسطينية في اتفاقية اوسلو، رام الله: فلسطين.
- الباشا، فائزة (2013). مبادئ علم الإجرام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية :القاهرة.
- الخطيب، محمد، والخطيب، وفاء، ورداد، سامر، وقرع، مجدي (2019). الدوافع المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا_دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة جامعة الاستقلال، المجلد (4)، العدد (1)، ص ص 81-116).
- الدباغ ، مراد(2008). موسوعة بلادنا فلسطين، القسم الثاني ،الجزء الثامن.

- دغلس، رائد (2022). واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار في الفترة الواقعة بين (2015-2019)، قائد منطقة محافظة أريحا والأغوار، مقابلة شخصية.
- زبيدات، هاني (2022). واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار في الفترة الواقعة بين (2015-2019)، مستشار قانوني لمحافظ محافظة أريحا والأغوار، مقابلة شخصية.
- زرارة، خضر (2014) الجريمة والمجتمع: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان.
- السعيدة، خليل (2020). التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 34، العدد 3، ص: 421-456.
- الشبول، أيمن (2010). الأنماط الجغرافية للجريمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (2) العدد (21)، ص-ص (211-219).
- الشديفات، أمين والرشيدي، عبد الرحمن (2016). الدوافع الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (43)، عدد (5)، ص ص (2123 - 2137).
- شقفة، أشرف (2012). محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 3، ص: 585-603.
- طوقان، أرب (2012): التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها - دراسة في الجغرافية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
- عادي، فضل (2022). واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار في الفترة الواقعة بين (2015-2019)، مدير التحليل والمعلومات في الأمن الوقائي لمحافظة أريحا والأغوار، مقابلة شخصية.

- عبد الله، نوري (2011): العوامل الاجتماعية المهيثة في ارتكاب الجريمة - دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (1)، ص: 132-159.
- عمر، أكرم (2011). جريمة الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية: القاهرة.
- غباري، ثناء (2018) الشروع في الجريمة، دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- قمر، عصام(2008). المشكلات الاجتماعية المعاصرة. الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان.
- كليوي، لطيف و البركي، أحمد (2016). التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى: دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية:جامعة بابل، العدد 29، ص: 570-587.
- المرواني، نايف (2009). التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي: القاهرة.
- نجم، محمد صبحي (2010) قانون العقوبات: النظرية العامة للجريمة، الطبعة (3)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.
- نجم، محمد(2013). أصول علم الاجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.
- هاشم، خالد (2007). الجريمة: دراسة مقارنة بين الشريعتين اليهودية والإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي:هيوتدن.
- الوريكات، عايد (2008). نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع: الأردن.
- وريكات، عايد (2013): أصول علمي الإحرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن.

- الوريكات، محمد (2010). مبادئ علم الإجرام: المدخل إلى دراسة علم الإجرام، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

- الصيفي طارق، مدونة إلكترونية، أبرز المعالم السياحية والتاريخية في المحافظات الفلسطينية – مدينة أريحا، <https://5df39efb02db1.site123.me/>، تاريخ الدخول: 2022/1/16.
- البسطامي، سرهاب (2020) أسباب وآثار وحلول مقال: <https://jfrnews.com.jo/article/277711>، تاريخ الدخول: 2022/1/20.
- موقع وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3459، تاريخ الاطلاع: 2022/1/19.
- معالي، زهران (2018) مقال: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=707Gx8a839937250548a707Gx8، تاريخ النشر: 2018/10/4، تاريخ الدخول: 2022/1/10.
- حنيطي، أحمد (2020) مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت): <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650219>
- حنيطي، أحمد (2020) مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت): <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650219>، تاريخ الدخول: 2022/1/12.
- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، من هم الشباب؟ منشور على الموقع، أنظر الرابط التالي: [./https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0](https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0)

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Aksoy, Erman(2017). **Geography of Crime and Its Relation to Location: The City of Balikesir (Turkey)**. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering.
- Farah.A.lawjo(2010). **Crime**, p2, defined and their types.
- Pierracci, Danielle (2015). **The Geography of Crime: Examining The Distribution of Break and Enters Across Regina Neighborhoods Using GIS**. University of Regina, Master Thesis, Justice Studies, Regina.
- Yarwood, Richard(2015). **Geography of Crime**. Research Gate, In book: Oxford Bibliographies in Geography. Publisher: Oxford University.

الملاحق

1- الاستبيان في صورته الأولى

2- محكموا الستبيان

3- الاستبيان في صورتها النهائية

4- دليل المقابلة

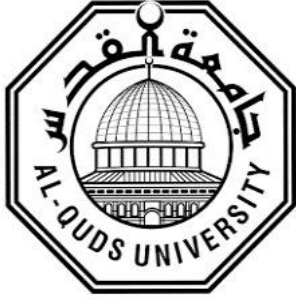
5- المقابلات

ملحق رقم (1) : الاستبيان في صورته الأولية :

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج علم الجريمة



استبيان جمع معلومات

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث زاهر عبد الخالق بإجراء دراسة حول الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019). وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس. وعليه، أرجو من حضرتكم الإجابة على فقرات الاستبيان بوضع إشارة (X) أمام العبارة التي تتفق مع رأيكم بكل موضوعية، شاكراً لكم وقتكم وجديتكم في الإجابة عن فقرات الاستبيان، مع العلم أن جميع المعلومات والإجابات التي ستقدمونها ستعامل معاملة سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا مني فائق الشكر والاحترام والتقدير

الباحث: زاهر عبد الخالق

إشراف: د. فايز فريجات

القسم الأول: البيانات الديمغرافية:

1. الجنس: ذكر أنثى

2. العمر:

() 25-18 () 26-33 () 34-41 () 42-49 ()

3. الحالة الاجتماعية:

أعزب/ عذباء متزوج/ متزوجة مطلق/ مطلقة أرمل/ أرملة غير ذلك حدد/ي:

4- السكن : ملك () ايجار () غير ذلك حدد/ي ()

5- عدد الغرف في المنزل ()

6- عدد أفراد الأسرة ()

7- المؤهل العلمي:

ثانوي فأقل دبلوم بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير فأعلى.

8- مستوى الدخل:

أقل من 1500 شيقل 1500 أقل من 2500 شيقل 2500 أقل من

3500 شيقل 3500 أقل من 4500 شيقل أكثر من 4500 شيقل

9- مكان الإقامة:

مدينة أريحا الأغوار مخيم

10- هل سبق ووقعت ضحية جريمة: نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم حدد/ي نوع الجريمة:

11- هل تعتقد أن السلوك الاجرمي : مكتسب () موروث ()

القسم الثاني: محاور الاستبيان:

المحور الأول: أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار					
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	أعارض بشدة
1	الفقر .				
2	سوء المسكن.				
3	البطالة.				
4	المخدرات.				
5	ضعف التعليم.				
6	الفساد.				
7	انتشار المخدرات بالمنطقة.				
8	عمالة الاطفال .				
9	التسرب المبكر من المدارس.				
10	انتشار السلاح الغير قانوني .				
11	تراجع القيم الاخلاقية .				
12	الجهل بالقوانين الرادعة.				
13	الاحباط.				
14	التفكك الاسري.				
15	ارتفاع نسبة الطلاق .				
16	العمالة بالمستوطنات.				
17	سوء البنية التحتية وقلة الخدمات.				
18	عامل الطقس و الجريمة.				

المحور الثاني: الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	أعارض	أعارض بشدة
1	انتشار المخدرات.					
2	القتل.					
3	السرقه بما فيها السطو المسلح.					
4	الإتجار غير الشرعي بالسلاح.					
5	الجرائم الإلكترونية.					
6	سرقة التيار الكهربائي.					
7	الأخذ بالثأر.					
8	الجرائم الأخلاقية (التحرش الجنسي، الاعتصاب، وغيرها).					
9	الخواوة: (ترويع وتخويف المواطنين).					
10	الاعتداء على ممتلكات الآخرين.					
11	النصب.					
12	الاحتيال.					
13	الاختطاف.					
14	التخريب المتعمد.					

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	أعارض	أعارض بشدة
1	الإضرار بالسلم الأهلي.					
2	النزوح والهجرة من المحافظة والأغوار.					
3	تدهور النواحي التعليمية للمجتمع.					

					4	تدهور النواحي الصحية للمجتمع.
					5	تدهور النواحي الاقتصادية للمجتمع.
					6	تدهور النواحي الثقافية للمجتمع.
					7	تفكك النسيج الاجتماعي.
					8	عدم شعور المواطنين بالأمان.
					9	التفكك الأسري.
					10	ارتفاع نسب الطلاق في المحافظة والأغوار.
					11	ارتفاع نسبة الفقر بين عائلات مرتكبي الجرائم.

المحور الرابع: الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	أعارض	أعارض بشدة
1	تحول محافظة أريحا والأغوار إلى مخبأ للخارجين عن القانون.					
2	اللجوء إلى السلوك الإجرامي.					
3	عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانون في المنطقة C .					
4	تشكيل عصابات إجرامية منظمة.					
5	حيازة السلاح غير الشرعي لتخويف المواطنين.					
6	فلتان أمني في المنطقة.					
7	عدم شعور المواطنين بالأمان في المحافظة والأغوار.					

المحور الخامس: الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار					
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	أعارض بشدة
1	إقامة الحواجز الأمنية.				
2	حملات أمنية (مطاردة، اعتقالات).				
3	الحرص على تطبيق القانون.				
4	تعزيز مبدأ سيادة القانون على الجميع).				
5	حملات توعوية لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة.				
6	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية والاجتماعية.				
7	تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم.				
8	تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئات الأطفال و الشباب.				
9	توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.				
10	زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المحافظة والأغوار.				
11	الاستثمار في التعليم .				
12	الاستثمار في الخدمات الصحية .				
13	الاستثمار في النشاطات الثقافية .				
14	الاستثمار في التنمية الاقتصادية.				
15	العمل مع المؤسسات المدنية غير الحكومية على مكافحة ظاهرة الجريمة عبر نشاطاتها.				

مع فائق الشكر

الباحث: زاهر عبد الخالق

ملحق رقم (2): أسماء محكمي الاستبيان:

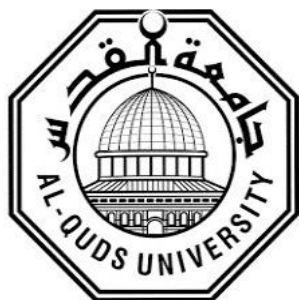
الجامعة	اسم المحكم	الرقم
جامعة القدس	د. وفاء الخطيب	1
جامعة القدس	د. محمد الخطيب	2
جامعة النجاح الوطنية	د. أحمد رأفت	3

ملحق رقم (3): الاستبيان بصورته النهائية:

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج علم الجريمة



أداة الاستبيان

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019). وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس. وعليه، أرجو من حضرتكم الإجابة على فقرات الاستبيان بوضع إشارة (X) أمام العبارة التي تتفق مع رأيكم بكل موضوعية، شاكراً لكم وقتكم وجديتكم في الإجابة عن فقرات الاستبيان، مع العلم أن جميع المعلومات والإجابات التي ستقدمونها ستعامل معاملة سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا مني فائق الشكر والاحترام والتقدير

الباحث: زاهر عبد الخالق

إشراف: د. فايز فريجات

القسم الأول: البيانات الديمغرافية:

4. الجنس: ذكر أنثى

5. العمر:

6. الحالة الاجتماعية:

أعزب/ عذباء متزوج/ متزوجة مطلق/ مطلقة أرمل/ أرملة غير ذلك حدد/ي:

7. المؤهل العلمي:

ثانوي فأقل دبلوم بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير فأعلى.

8. مستوى الدخل:

أقل من 1500 شيقل 1500 إلى أقل من 2500 شيقل 2500 إلى

أقل من 3500 شيقل 3500 إلى أقل من 4500 شيقل 4500 شيقل فأكثر.

9. مكان السكن:

مدينة أريحا الأغوار مخيم

10. المهنة:

11. هل سبق ووقعت ضحية جريمة: نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم حدد/ي نوع الجريمة:

القسم الثاني: محاور الاستبيان:

المحور الأول: أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار					
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة
1	الفقر.				
2	سوء المسكن.				
3	البطالة.				
4	ضعف التعليم.				
5	الفساد.				
6	انتشار المخدرات بالمنطقة.				
7	عمالة الاطفال .				
8	التسرب المبكر من المدارس.				
9	انتشار السلاح غير القانوني .				
10	تراجع القيم الاخلاقية .				
11	عدم وجود قوانين رادعة.				
12	الاحباط.				
13	التفكك الاسري.				
14	ارتفاع نسبة الطلاق .				
15	العمالة بالمستوطنات.				
16	سوء البنية التحتية.				
17	قلة الخدمات الاجتماعية المخصصة لقضاء أوقات الفراغ عند فئة الشباب.				
18	عامل المناخ الخاص بالمنطقة				
19	الصحة السيئة				

					20	ممارسات الاحتلال
					21	ضغوط الحياة العامة
					22	التفكك الاجتماعي
					23	ضعف الضوابط الدينية
					24	عدم تطبيق القوانين الرادعة.

المحور الثاني: الجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	انتشار المخدرات.					
2	القتل.					
3	السرقه.					
4	الإتجار غير الشرعي بالسلاح.					
5	الجرائم الإلكترونية.					
6	الأخذ بالثأر.					
7	الجرائم الأخلاقية (التحرش الجنسي، الاغتصاب، وغيرها).					
8	الخواوة: (ترويع وتخويف المواطنين).					
9	الاعتداء على ممتلكات الآخرين.					
10	النصب.					
11	الاحتيال.					
12	الاختطاف.					
13	التخريب المتعمد.					

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	الإضرار بالسلم الأهلي.					

					النزوح.	2
					الهجرة.	3
					تدهور الأوضاع التعليمية ولا سيما الأمن داخل المؤسسات التعليمية.	4
					تدهور الأوضاع الصحية.	5
					تدهور الأوضاع الاقتصادية.	6
					تدهور الأوضاع الثقافية.	7
					تفكك النسيج الاجتماعي.	8
					عدم الشعور بالأمن والأمان عند المواطنين.	9
					التفكك الأسري.	10
					ارتفاع نسب الطلاق.	11
					ارتفاع نسبة الفقر.	12

المحور الرابع: الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	تحول محافظة أريحا والأغوار إلى مخبأ للخارجين عن القانون.					
2	اللجوء إلى السلوك الإجرامي.					
3	عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة الخارجين عن القانون في المنطقة C .					
4	تشكيل عصابات إجرامية منظمة.					
5	حيازة السلاح غير الشرعي.					
6	فلتان أمني في المنطقة.					

المحور الخامس: الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار

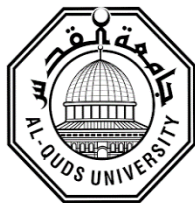
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	إقامة الحواجز الأمنية.					

2	حملات أمنية (مطاردة، اعتقالات).				
3	الحرص على تطبيق القانون.				
4	العمل على تطوير وتحديث القوانين لتكون أكثر ردياً في محاربة الجريمة				
5	تعزيز مبدأ سيادة القانون على الجميع).				
6	حملات توعوية لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة.				
7	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط القانونية.				
8	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط الأخلاقية.				
9	قرارات عفو لمرتكبي الجرائم مقابل تعهدات بالالتزام بالضوابط الاجتماعية.				
10	تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم.				
11	تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الاطفال.				
12	تنظيم فعاليات للتوعية لدى فئة الشباب.				
13	توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.				
14	زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المحافظة والأغوار.				
15	إدراج موضوعات أمنية في المناهج الدراسية.				
16	تعزيز الخدمات الصحية المتوفرة.				
17	تعزيز النشاطات الثقافية الأمنية.				
18	العمل على تطوير سياسات اقتصادية مناسبة.				
19	العمل مع المؤسسات المدنية لمكافحة ظاهرة الجريمة عبر نشاطاتها مع فئات المجتمع.				

مع فائق الشكر

الباحث: زاهر عبد الخالق

ملحق رقم (4): دليل المقابلة:



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

دليل المقابلة

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية الوطن وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 – 2019)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس، أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة المقابلة بما يتفق ووجهة نظركم، شاكراً لكم جهودكم وأمانتكم وحرصكم على إنجاح هذه الدراسة، علماً أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بشكل موضوعي وعلمي.

مع كل الشكر والامتنان

الباحث: زاهر أحمد عبد الخالق

إشراف: د.فايز أبو ستة

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الاسم: _____

العمر: _____

المؤهل التعليمي: _____

مكان العمل: _____

المسمى الوظيفي: _____

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما هي أكثر الجرائم انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال الثالث: من وجهة نظركما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار:

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

مع الشكر والاحترام

ملحق رقم (5) : المقابلات:

مقابلة رقم (1):

الاسم: رائد عمر مصطفى دغلس

السن: 57

التحصيل العلمي: دبلوم برمجة وتحليل نظم معلومات - مراقب دولي لقوات حفظ السلام - خريج رومانيا

مكان العمل: قوات الأمن الوطني - أريحا

المسمى الوظيفي: قائد محافظة أريحا والأغوار

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

1- الزحف الديموغرافي من الخارج بالتشكيل واصطدام الثقافات

2- الاحتلال للموقع الجيوسياسي لأريحا وتدخلاته

3- المناخ الخاص بأريحا والسياحة الداخلية بها

4- الفيلات والشاليهات 650 فيلا 750 شاليه

5- العقود على الأملاك العامة (الأراضي) الحكومية والوقفية والخاصة

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟

1- جرائم المخدرات وتحديد التعاطي

2- الجريمة الالكترونية

3- السرقات

4- تلوين البيئة الاجتماعية/ الضجيج في الفلل

السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

1- التفكك الأسري والعشائري

2- الانقسام الاجتماعي على أساس المناطقية

3- هدر الأراضي الزراعية أمام الحركة العمرانية

4- وجود الفوارق الاقتصادية في المجتمع

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- جهد لوجستي أمني
- 2- التثتيت للجهود المبذولة
- 3- لجوء كثر من أصحاب السوابق الأمنية والعشائرية إلى المحافظة
- 4- الامتداد العشائري والعرفي لبعض العشائر مع السكان الداخل في السبع ومناطق المحتلة سنة 1948 وتأثير ذلك على الاستقرار الأمني

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الإجراءات مستدامة
- 2- غرفة العمليات المركزية لكافة المؤسسة الأمنية
- 3- اللجنة الأمنية الدائمة لقيادة المحافظة الأمنية
- 4- المشاركة ما بين المؤسسة الامنية ومنظمات المجتمع المدني كشريك في مواجهة المعضلات
- 5- والانسجام معا حتى مع القوى السياسية في المحافظة
- 6- عمليات التعبئة والدعم النفسي والنوع الاجتماعي داخل المؤسسة الامنية دفع بذلك الى كسر الحاجز ما بين المؤسسة الامنية والمواطن وثقة المواطن بالمؤسسة الأمنية واسهمت الى حد كبير بالاستقرار الامني

مقابلة رقم (2)

الاسم: إبراهيم حسن موسى أبو داهوك

السن: 50 عام

التحصيل العلمي: بكالوريوس حقوق

مكان العمل: مكتب محافظة أريحا والأغوار

المسمى الوظيفي: المستشار الأمني لشؤون العشائر والسلم الأهلي لمحافظة أريحا والأغوار

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- في القانون؛ القواعد الآمرة والقواعد العشائرية ينقصها الإجراء في التنفيذ وإيقاع العقوبة
- 2- القواعد الأخلاقية الغير آمرة في ظل الحداثة الإلكترونية وغيرها أوجدت انحلال في القواعد الأخلاقية وضرب في بنى المجتمع (الأسرة، المدرسة، الجامعة، المجتمع)
- 3- الاحتلال وسياساته في تغذية الخلافات من خلال توفير المناخ لارتكاب الجرائم
- 4- الجرائم بسبب المال واللجوء للنصب والاحتيال والاعتداء على الممتلكات
- 5- ضعف التشريعات

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الجرائم الأخلاقية التي تأتي عبر السوشال ميديال
- 2- الاعتداءات على الاملاك العامة (الحكومية والوقفية)
- 3- الجور على المناطق الخضراء في عمليات الانشاء المباني والفلل وضرب المنظومة الزراعية في المحافظة

السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- التفكك الأسري
- 2- ضرب القيم الخلقية في المجتمع
- 3- العنوسة لدى النوع الاجتماعي (الفتيات)

- 4- البطالة وما يرتبط بها من انعكاس اجتماعي داخل الأسر وصل إلى حد الطلاق واللجوء إلى ممارسات خارجة عن المألوف
- 5- ولود ثقافة فرعية لا تشبه ثقافة المجتمع والغريبة عنه
- 6- تردي الوضع الاقتصادي للأسر والأفراد
- 7- بروز فوارق طبقية (غني وفقير) وبالتالي تولد الحقد الطبقي الذي يعد دافع أساسي لارتكاب الجرائم
- 8- تشغيل القاصرين من الجنسين كأيدي عاملة في المستوطنات الإسرائيلية وفي الفلل الخاصة للإيجار
- 9- عمل المرأة ربة البيت في أعمال التنظيف في المستوطنات أو الفلل الخاصة للإيجار مما أدى لتعدي على دورها كربة بيت وأم لأبناء بحيث يبرز فعلا دور الأمومة والتربية حيال ذلك.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- نعاني من مشكلة في التخطيط
- 2- عدم وجود الاستقرار الاجتماعي
- 3- اختراق في القيم الأساسية في المجتمع
- 4- اريحا سلة غذاء الوطن نتيجة لاستثمارات في المشاريع والمباني أدى إلى انخفاض مستوى الزراعة الاقتصادي مما أثر على عناصر الانتاج(الأثر بلا سبب)
- 5- عدم القدرة على رسم الصورة النمطية للمواطن

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- دوائر العلاقات العامة التي تحقق التواصل ما بين المؤسسة الأمنية والأهالي
- 2- اللجنة الأمنية من رؤساء المؤسسة الأمنية في المحافظة التي تعقد اسبوعيا لمناقشة أوضاع المحافظة في كل أبوابها

3- إنشئ مجلس عشائري للمحافظة يضم شيوخ وعشائر ومخاتير وأركان منظمة المجتمع المدني

لمناقشة شؤون المواطنين والمعضلات التي يتعرضون لها.

4- إعطاء دور فعلي في رسم السياسات الخاصة في المحافظة في قوى المجتمع المدني على

اختلاف اشكالها وتخصصاتها.

مقابلة رقم (3) :

الإسم: هاني محمود زبيدات

السن: 41 عام

المؤهل العلمي: دكتوراة في القانون الإداري

مكان العمل: محافظة أريحا والأغوار

المسمى الوظيفي: مستشار قانوني لمحافظة أريحا والأغوار

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- عدم مقدرة التشريعات النافذة في فلسطين بالحد من ارتكاب الجرائم بسبب عدم كفاية العقوبة ووجود العديد من الجرائم المستحثة التي لا يشتمل القانون على محاكاتها حيث ان القانون المستخدم هو القانون الأردني سنة 1960
- 2- الفقر لدى عامة السكان مع تصاعد الظروف الاقتصادية من الغلاء وارتفاع مستوى المعيشة حيث لن محافظة اريحا تتسم بانخفاض مستوى الدخل والعمالة
- 3- الاحتلال واجراءاته السلبية ومخططاته الامنية الهادفة الى وضع المعضلات والعراقيل أمام تنفيذ السياسات الفلسطينية في المحافظة ودوره في نشر الجريمة وتشجيعها بل صناعتها في غالب الاحيان

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الاعتداء على الممتلكات الحكومة والوقفية والخاصة
- 2- تهريب السلاح عبر الحدود الأردنية ومن خلال المستوطنات
- 3- المخدرات (زراعة وتجارة وتعاطي) من قبل الاجيال الشابة من الجنسين
- 4- جرائم الابتزاز الالكتروني

السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- هناك بعض المظاهر التي تحدث شرخا في تفكك المجتمع المحلي من حيث تنامي شعور القبلية والعشائرية
- 2- تفكك في بنى الاسرة وحدة البناء الاجتماعية
- 3- اعاقا الاستثمار والتنمية داخل المحافظة
- 4- احداث اختراق سلبي لدى الجيل الناشئ والمس بالقيم المجتمعية
- 5- الوصم ونبذ الافراد اصحاب السلوك المنحرف داخل الاسرة وفي بعض الحالات التبرء منه (لقاؤه خارج الأسرة)

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- تهديد السلم الأهلي
- 2- تهديد الأمن والنظام العام
- 3- تهديد الأمن الشخصي باموالهم وممتلكاتهم وأبنائهم

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- وجود مجلس استشاري للمحافظة لمناقشة كافة الأوضاع العامة للمحافظة ينعقد شهريا بشكل دوري
- 2- انعقاد اللجنة الأمنية إسبوعيا التي تناقش أوضاع الأمن والاقتصاد للمجتمع
- 3- وجود لجان الإصلاح المرتبطة بالمحافظة
- 4- استخدام القوى الضابطة من المؤسسة الأمنية بغرض حماية المجتمع وأفراده
- 5- اعدت مسودة قوانين تعالج وتحد من الجرائم المستحدثة في انتظار اقرارها من قوى المستويات السياسية والتشريعية لذلك.

مقابلة رقم (4):

الاسم: محمد إبراهيم محمود إبراهيم

السن: 52 عام

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة

المسمى الوظيفي: مدير مخابرات محافظة أريحا والأغوار

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- بسبب تنوع الفئات الاجتماعية لسكان المحافظة (بدو، فلاحين، مدنيون، لاجئوا مخيمات) وما ترافق مع ذلك في ال 15 سنة الأخير من زحف ديمغرافي لفئات سكانية تتحدر من الاراضي المحتلة سنة 1948 والقدس الشريف والخليل ورام الله وبيت لحم حيث نتج عن ذلك وجود ثقافات وقيم خاصة بكل فئة من هذه الفئات مما أدى إلى اصطدام الثقافة المحلية للمواطنين وولد ثقافة لا تشبه النسق العام في المحافظة نتج عنه كثير من السلوكيات والممارسات الغربية التي أمست ظواهر تشكل اختراق في البنى الاجتماعية للمجتمع المحلي نتج عنها ظواهر اجتماعية سلبية القت بظلالها على الجو العام والمناخ الاجتماعي سلبا
- 2- ارتفاع ثمن الاراضي مس في الامن الاقتصادي لافراد المجتمع المحلي وبالتالي ألقى بظلاله على الوضع الاجتماعي حيث تأثر ذلك سلبا
- 3- وجود الموشافات الزراعية والمستوطنات الإسرائيلية وتوجه عنصر الشباب من كلا الجنسين للعمل هناك ونتيجة احتكاكهم بالمستوطنين الاسرائيلين الذين في غالبيتهم هم رجال أمن وعسكريين إسرائيليين ومنحدرين من دول عالمية عالمية متعددة يحملون ثقافات وقيم غريبة عنا جعل ذلك من البعض بأن يتأثر في ذلك ويحمله كفايروس سبب العدوى السلبية في مجتمعنا المحلي هذا من جانب ومن جانب اخر أصلا سكان هذه المستوطنات والموشافات بوصفهم آنف ذكره يعتمدون الى بث سموم الانحطاط والاستهداف الامني لعنصر هذا الشباب والعبث في البيئة الخاصة للمجتمع الفلسطيني لاغراضهم بعيدة المدى
- 4- الموقع الجيوسياسي لمحافظة أريحا والأغوار، على أطول حدود مع الأردن الشقيق والامتزاج العرقي ما بين سكان المحافظة الاصلين وانقاسامهم تقريبا في مكان الاقامة (الأردن واريحا) هذا

مهد الى زحف بعض مظاهر الجرائم المستحدثة في الاردن لدينا هنا وأبرزها (السراقات والإخلال في النظام العام والتهريب عبر الحدود) هذا من جانب ومن جانب آخر طول الحدود ووقوع غالبيتها في مناطق سي خارج سيطرة السلطة الامنية وصمت الاحتلال شجع ظاهرة تهريب السلاح الى اراضيها مما شكل عبئا مضاعفا علينا ووفر الجريمة بكامل اركانها لكي تمارس في مناطقنا

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الجرائم الالكترونية (الابتزاز المادي والجنسي)
- 2- السوشال ميديا هي مثلت طريق سهل وسريع للمجرمين لممارسة جرائمهم وتعلم الجريمة واستخدامها
- 3- بعض مظاهر الاتجار بالجنس ومتهان الدعارة لاسباب الفقر باستغلال من اصحاب المال
- 4- جرائم القتل على اثر الثأر من اصحاب اللجوء المطرودين بالدم وخاصة من محافظة الخليل وأريحا
- 5- جرائم المخدرات وخاصة المستنبتات والاشتال واستخدام الفلل المؤجرة للترويج والتعاطي والاتجار
- 6- تهريب المخدرات من خلال المستوطنات وحدود الاردن

السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- نعاني من بعض مظاهر التسبب في الشوارع من قبل الفتوة والاطفال نتاج التفكك الاسري
- 2- التسبب في الإضرار للسيطرة الابوية والامومة بمعنى عدم الضبط الاجتماعي
- 3- ارتفاع ملحوظ في العنوسة والعزوف عن الزواج ونسب الطلاق
- 4- هناك اصبحت مساحة مثيرة في المجتمع حيث بدأ يبرز طبقة فقيرة وصاحبة عوز وطبقة تسيطر على المال وتحوزة
- 5- تدني المستوى الثقافي بين عنصر الشباب بين كلا الجنسين

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- عدم تحديث القانون لمعالجة الجرائم وخاصة المخدرات والسوشال ميديا
- 2- هناك عود للجريمة وهذا ما يدل على فشل عمليات الاصلاح وذلك عائد الى نقص في اركان العملية الاصلاحية
- 3- تحمل العبئ الاضافي من قبل المؤسسة الامنية لتنامي الجريمة
- 4- حجب المعلومات عن المؤسسة من قبل السواد الاعظم من المجتمع تحت عامل ضاغط (الخبيل- الخوف من الفضيحة- التعصب العائلي والعشائري- عدم الحاق الضرر في الدائرة الاجتماعية الخاصة في مرتكبي الجرائم)

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- تفعيل الدور الاعلامي والتنقيفي للمجتمع عبر الندوات والمحاضرات واللقاءات مع قادة المجتمع المدنيين
- 2- تنفيذ العقوبة الرادعة للجريمة
- 3- تطبيق القانون على الجاني
- 4- تعدد مراكز التاهيل والاصلاح لبرامج وطواقم مؤهلة ومدربة
- 5- التنسيق معه مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الامنية بغرض تحقيق المشاركة المجتمعية لرسم السياسات العامة
- 6- تفعيل المؤسسات العلمية والجامعية والمدارس للحد من الجريمة

مقابلة رقم (5):

الأسم: فضل نادي محمد عادي

السن: 40 عام

المؤهل العلمي: بكالوريوس ادارة اعمال

مكان العمل: مدير التحليل والمعلومات في الأمن الوقائي لمحافظة أريحا والأغوار

السؤال الأول: حسب وجهة نظرك ما أسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- عدم وجود سيطرة أمنية فلسطينية على الحدود الأردنية الفلسطينية لوقوعها في منطقة سي التي تحت السيادة الإسرائيلية
- 2- الجهد الأمني المبذول مقيد ومكبل في ممارسة الصلاحيات للضبط والسيطرة لاسباب الموانع الاسرائيلية المتخذة
- 3- وجود المزيج الاجتماعي الغير متجانس والزحف الديمغرافي في المنطقة
- 4- لجوء اصحاب السلوك المنحرف والتارات ومرتكبي الجرائم الى المنطقة حيث انها تمثل مساحة شاسعة تشكل ثلث المحافظات الشمالية
- 5- جائحة كورونا التي القت بظلالها مما اتقل عبئ المؤسسة الامنية التي ادت الى عدم التوازن في صرف الجهد وتوزيعه تحت الابعاء الثقيلة حيال ذلك
- 6- الوضع العام السياسي والاقتصادي والحصار المالي للسلطة خلق حالة من عدم الاستقرار
- 7- تنامي النزعة العشائرية والقبلية لدى السكان في المنطقة وتراجعها لضمان حفظ السلم الاجتماعي
- 8- استقبال اريحا ومحافظةها لخاصيتها السياحية والزراعية ومناخها لوافدين اصبحوا مقيمين بها من كافة بقاع فلسطين المحتلة مما قاد ذلك الى وجود خليط اجتماعي غير متجانس في العادات والتقاليد الخاصة بكل فئة مما اثر على نسق وسلوك المجتمع الذي برز منه السلبيات بمستوى ممارسة الانحرافات والجرائم
- 9- العملية المنظمة في عقيدة الاحتلال الاستراتيجية التي يمارسها ازلا لارهاق واختراق المجتمع الفلسطيني الداخلي لتغذية الجرائم بشكل عام

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ماهي أكثر الجرائم انتشارا في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الاعتداء على حقوق الغير
- 2- تهريب السلاح عبر الحدود
- 3- الاعتداء على املاك الدولة والوقف الاسلامي
- 4- المخدرات (تعاطي - ترويج - زراعة)
- 5- الجرائم الالكترونية والابتزاز المادي

السؤال الثالث: حسب وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية للجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- الجور العمراني الذي اصاب المناطق الزراعية مثل عملية طاردة للقوى العاملة المحلية للتوجه بالعمل في المستوطنات الاسرائيلية وما نخص ذكره القاصرين من كلا الجنسين اضافة الى البطالة للعاملين في الزراعة
- 2- استخدام القاصرين والنساء ربات البيوت في اعمال التنظيف في الفلل السياحية
- 3- التفكك الاسري الذي يختص بمتعاطي المخدرات ونبذهم والتبرئه منهم اسريا
- 4- ظاهرة العنوسة للشباب والشابات نتيجة تردي الوضع الاقتصادي مما يقود الى مسلكيات وانحرافات اجتماعية
- 5- وجود مؤشرات لفوارق طبقية بين سكان المنطقة وتحديدا بعد حركة الاستثمار العمرانية بها
- 6- ظاهرة فلل التاجير والمساهمة في انتشار الجريمة من خلال الممارسات الخارجة عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي مست الاداب العامة
- 7- سهولة الوصول واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ادى الى انتشار سريع للجريمة من حيث تعلمها واستخدامها

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما الآثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- تضاعف الجهد الامني واللوجستي المصروف من قبل المؤسسة الامنية لتغطية احتياجات مكافحة الجرائم

- 2- قلة الكادر المتخصص الذي يغطي المساحة الشاسعة لمحافظة اريحا والاغوار التي تمثل ثلث مساحة المحافظات الشمالية ووقوعها باغلبها في مناطق السيطرة الامنية الاسرائيلية
- 3- معضلة التشريعات القانونية النازمة لمحاكمات الجرائم المستحدثة كون القانون المستخدم والمعتمد لدى القضاء هو القانون الاردني لسنة 1960
- 4- ظاهرة العود الى الجريمة وفشل العملية الاصلاحية
- 5- نقص في عدد مراكز الاصلاح والتاهيل التي يجب ان تحوز على برامج وكوادر مؤهلة ولوجستيات محققة للغاية نفسها

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تتخذها الحكومة حيال الحد من الجريمة في محافظة أريحا والأغوار؟

- 1- اللجنة الامنية الاسبوعية لمناقشة ابرز الظواهر والتحديات برئاسة المحافظ وقادة الاجهزة
- 2- استخدام وسيلة الاعلام بكل اشكالية لمعالجة الجرائم
- 3- البرامج وورشات العمل والتوعية في المناطق العشوائية القرية والارياف نستهدف النوع الاجتماعي المرأة
- 4- استخدام الدوريات المشتركة المحمولة والراجلة لقوى الامن في الاحياء الوسط المجتمعي
- 5- تاهيل الكادر الوظيفي لدينا لغرض مكافحة الظواهر للجريمة بكل اشكالها
- 6- التنمية المستدامة التي تعتمد من خلال وراثه الظواهر وكيفية المتابعة والمعالجة لها تحديدا السوشال ميديا
- 7- متابعة الشارع في التوعية الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة ومتابعة السوق المحلي لصالح المواطن
- 8- في السياسات العامة للحكومة المتحدث المحافظة في دعم المزارعين والفئات الاجتماعية المسحوقة وصرف المساعدات مستدامة لهم سواء عينية ونقدية وتحديدا من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ومساعدة الارامل الفقراء والايام .

قائمة الملاحق:

117	الإستبانة في صورتها الأولية
123	محكمي الإستبانة
124	الإستبانة في صورتها النهائية
130	دليل المقابلة
135	المقابلات

قائمة الجداول والأشكال:

37	جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس
37	جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر
37	جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية
38	جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي
38	جدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري
38	جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن
39	جدول رقم (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة
39	جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ضحية جريمة
41	جدول رقم (9): معاملات ثبات الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا
46	جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019)
47	جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب ارتكاب الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
49	جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للجرائم الأكثر انتشاراً في محافظة أريحا والأغوار
51	جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
52	جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأثار الأمنية المنبثقة عن ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
54	جدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات الحكومية المتخذة للحد من ظاهرة الجريمة في محافظة أريحا والأغوار
56	جدول رقم (16): نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الجنس.
57	شكل رقم (17): الوصف الإحصائي لمتغير العمر
58	جدول رقم (18): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير العمر.

59	جدول رقم (19): الوصف الإحصائي لمتغير الحالة الاجتماعية.
60	جدول رقم (20): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
61	جدول رقم (21): الوصف الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي.
62	جدول رقم (22): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
63	جدول رقم (23): الوصف الإحصائي لمتغير الدخل الشهري
64	جدول رقم (24): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير الدخل الشهري .
66	جدول رقم (25): الوصف الإحصائي لمتغير مكان السكن
66	جدول رقم (26): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير مكان السكن.
67	جدول رقم (27): الوصف الإحصائي لمتغير المهنة
69	جدول رقم (28): نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير المهنة .
70	جدول رقم (29): نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر فئة الشباب بالفترة الواقعة ما بين (2015 - 2019) تعزى لمتغير ضحية جريمة.
71	جدول رقم (30): نتائج البيانات الديموغرافية للمقابلات
72	جدول رقم (31): نتائج أسئلة المقابلات

قائمة المحتويات:

أ	إقرار	
ب	الشكر والتقدير	
ج	الملخص بالعربية	
هـ	الملخص بالانجليزية	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	مقدمة	1.1
4	مشكلة الدراسة	2.1
5	أهمية الدراسة	3.1
6	أهداف الدراسة	4.1
6	أسئلة الدراسة وفرضياتها	5.1
7	حدود الدراسة	6.1
7	مصطلحات الدراسة	7.1
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
10	مقدمة	1.2
11	مفهوم الجريمة	2.2
13	أركان الجريمة	3.2
15	النظريات المفسرة للجريمة وإسقاطها على الجريمة في محافظة أريحا والأغوار	4.2
20	الدراسات السابقة	5.2
الفصل الثالث: واقع الجريمة في محافظة أريحا والأغوار		
26	نبذة مختصرة حول تاريخ وجغرافية محافظة أريحا والأغوار.	1.3
28	أبعاد الجريمة من وجهة نظر علماء الإجرام.	2.3
29	مفهوم جغرافية الجريمة وتطورها .	3.3
30	العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة.	4.3

32	طرق الوقاية والعلاج من الجريمة.	5.3
33	الجريمة في القانون الفلسطيني .	6.3
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات		
36	منهج الدراسة	1.4
36	مجتمع الدراسة	2.4
36	عينة الدراسة	3.4
39	أداة الدراسة	4.4
40	صدق الأداة	5.4
41	ثبات الأداة	6.4
41	إجراءات الدراسة	7.4
42	المتغيرات الإحصائية	8.4
43	المعالجات الإحصائية	9.4
الفصل الخامس: عرض نتائج الدراسة		
45	نتائج أسئلة الدراسة	1.5
56	نتائج فرضيات الدراسة	2.5
71	نتائج المقابلات	3.5
الفصل السادس: مناقشة النتائج والتوصيات		
81	مقدمة	1.6
81	مناقشة أسئلة الدراسة	2.6
101	مناقشة فرضيات الدراسة	3.6
105	ملخص نتائج الدراسة	4.6
109	توصيات الدراسة	5.6
111	قائمة المصادر والمراجع	
148	قائمة الملاحق	

149	قائمة الجداول والأشكال
151	قائمة المحتويات